الأمم المتحدة

A/76/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ١٠

الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

خطاب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*):أود أن أذكر الأعضاء بتدابير التخفيف التالية المعمول بها في هذه الجلسة. يطلب من جميع الممثلين ارتداء غطاء للوجه في جميع الأوقات أثناء وجودهم في الأماكن العامة وفي قاعة الجمعية العامة إلا عند إلقاء كلمة مباشرة في الجلسة. وينبغي ألا يتجاوز حجم الوفد أربعة أشخاص في قاعة الجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا لتقدم خطاب جمهورية جنوب أفريقيا.

السيدة باندور (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، لعرض الخطاب الوطني لجنوب أفريقيا في بيان مسجل مسبقا أمام المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول وانظر A/76/332/Add.5).

خطاب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا التعاونية.

اصطحب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس علي (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وهو شرف خاص لملديف ولجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة. وأود أيضا أن أسجل تقدير غيانا للرئيس المنتهية ولايته، السيد فولكان بوزكير، الذي كلف بقيادة الجمعية العامة خلال واحدة من أكثر السنوات صعوبة في التاريخ الحديث.

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررةِ المزمعِ عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

21-26277 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

إن عالمنا يعيش في حالة قلق. إن شعوب كوكبنا تعيش في ظل أفق يخيم عليه المجهول. اجتاحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد -١٩) جميع أنحاء العالم، مما أودى بحياة الناس ودمر سبل العيش وأصاب الاقتصادات بالشلل. ويلوح جليا في الأفق وراء ذلك تغير المناخ، الذي تتزايد كل يوم قدرته على إلحاق دمار وخراب أكثر من فيروس كورونا. إن مواطنينا يتطلعون إلينا، نحن ممثلي الأمم المجتمعين هنا، من أجل تهيئة الظروف التي من شأنها أن تخفف من الخوف، وتمحو الشكوك، وتعطي الأمل. غير أن ما يرونه ليس أمما متحدة بل أمم منقسمة. وقد وصف الأمين العام أنطونيو غوتيريش وضعنا وصفا جيدا عندما قال:

”لقد بينت الجائحة فشلنا الجماعي في التكاتف واتخاذ قرارات مشتركة من أجل الصالح العام، حتى في مواجهة حالة طوارئ عالمية فورية تهدد الحياة“.

لقد كشفت الجائحة عن أوجه القصور في نظامنا الدولي. وقد كشفت أن النظام لا يزال قائما على القومية، التي لا تزال القوة السائدة. بعد كل هذه السنوات الست والسبعين منذ تأسيس الأمم المتحدة، لم يكن الرفاه الجماعي لكوكبنا الواحد وإنسانيتنا الواحدة هو الذي يحفزنا بل المصالح الوطنية الأنانية. وسعيا وراء تلك القومية الأنانية، نتغاضى عن حقيقة تعايشنا المشترك على كوكب واحد، أرض واحدة، ونتجاهل حقيقة أن ما يؤثر على أحدنا يؤثر على الجميع.

وإن لم نكن قد تعلمنا عبر جميع أجيال الحضارة أن الدول القومية ليست جزرا بحد ذاتها، بل هي جزء من الأساس، فإن تجربة العامين الماضيين ينبغي أن تكون درسا مفيدا. لن يتقدم العالم بدون جشع وحرب مع الحرية ما لم نذكر، نحن قادة الدول الكبيرة والصغيرة، بالتزام بالقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ونعقد العزم على أن نكون مخلصين لها.

لقد دمرت الجائحة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها أعضاء هذه المنظمة في عام ٢٠١٥. انتكست المكاسب الإنمائية، واتسع نطاق الفقر واتسع نطاق عدم المساواة. وقد أدى تزايد العجز المالي، وتصاعد الديون، وانخفاض هامش التصرف في مجال المالية العامة، وتراجع التدفقات المالية الخارجية إلى تعريض قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر. وفي داخل تلك البلدان، أدت الجائحة إلى توقف النمو وتفاقم البطالة وإضعاف النظم الصحية والتعليمية. إن تراجع التعليم أمر لا مفر منه الآن، بالنظر إلى الفترة الطويلة التي أجبر فيها أطفالنا على الخروج من الفصول الدراسية الرسمية والتحديات التي تواجه العديد من البلدان النامية في تقديم التعليم عبر الإنترنت.

وبالنظر إلى هذه المشاكل، فإن الانتعاش الاقتصادي ضروري للبلدان العائدة إلى طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن هذا الانتعاش سوف يطول ويتباطأ بشكل مؤلم من دون دعم دولي في شكل إعادة جدولة الديون، ووقف مدفوعات خدمة الديون، ومن دون توفير الموارد الميسرة لإعادة تشغيل الاقتصادات. وتعيد حكومة بلدي تأكيد دعوتها إلى زيادة الموارد المتاحة للدول على أساس مواطن ضعفها لا على أساس المقياس المضلل لدخل الفرد فحسب. وإذا لم تنفذ تلك التدابير الأساسية، فلن يُستعاد النمو في البلدان النامية، ولن يعود تنظيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى المسار المحدد في خطة عام ٢٠٣٠. وستشعر البلدان الغنية بالتداعيات، لأن البلدان النامية هي أسواق لسلع البلدان الصناعية وخدماتها ومصادر لموادها الخام. ولا تستطيع البلدان الفقيرة أن تشتري ما لم تكن لديها الوسائل، ولا يمكنها أن تنتج ما لم تكن لديها القدرة. وسيصبح عالمنا مكاناً منكوبا، يعود بنا إلى عصر الجشع والنزاع والنهب. ومن المؤكد أن هذا العالم – الذي يلوح الآن في الأفق – عالم ينبغي لجميع القادة أن يعملوا على منعه، وأن يركزوا اهتمامهم بدلاً من ذلك على النهوض بتقدم إنسانيتنا الواحدة من خلال التعاون والمنفعة المتبادلة. هذا بالتأكيد هو العالم الذي نريده جميعاً.

وفي حين أن البلدان الفقيرة والضعيفة ستعاني معاناة أشد ولفترة أطول من أثر جائحة كوفيد-١٩، فإن البلدان الغنية لم تسلم من ذلك. وأولئك الذين ركزوا عند ظهور الجائحة على حماية أنفسهم

يدركون الآن أنهم لن يأمنوا حتى نكون جميعاً في أمان، لأن الفيروس لا يعرف – أو يهتم – بالعرق أو العمر أو الجغرافيا. ولن يتقيّد بالحدود. وقد أدرك الأغنياء، في وقت متأخر، أنهم يحتاجون على كوكبنا الأرضي الواحد إلى تعاون الفقراء لإنقاذ أنفسهم. ويجب علينا جميعاً أن نرحب بهذا الإدراك إذا أدى أخيراً إلى حشد التعاون العالمي والعمل الموحد الذي يحتاج إليه عالمنا للبقاء. وفي هذا الصدد، رحبت حكومتي بمؤتمر القمة العالمي المعني بمرض فيروس كورونا الذي استضافه الرئيس بايدن. ويسرنا أنه لم يسفر عن التزامات بالعمل العالمي المشترك فحسب، بل أيضاً عن تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف الضرورية والمتفق عليها.

وبالمثل، نرحب بأن رؤساء صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية اجتمعوا في وقت سابق من هذا الشهر مع كبار المسؤولين التنفيذيين في شركات تصنيع اللقاحات الرائدة لمناقشة استراتيجيات تيسير الحصول على لقاحات كوفيد–١٩ في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وفي أفريقيا. ويسرّ حكومتي أن رؤساء المنظمات الدولية والرؤساء التنفيذيين لشركات الأدوية الكبرى شكلوا فريق عمل تقنيا لتبادل وتنسيق المعلومات عن إنتاج اللقاحات وإيصالها. وهذه تطورات إيجابية نرحب بها، على الرغم من أنها جاءت بعد وفاة الملايين وما زال كثيرون آخرون يعيشون تحت تهديد الموت. وقد شهدت مسألة الحصول على اللقاحات استقطاباً في العالم. وأعلم أنني أتكلم باسم العديد من القادة عندما أقول إنه يجب ألا نضر الآن بجهودنا الرامية إلى إنهاء الاستقطاب في الحصول على اللقاحات من خلال تنفيذ تدابير تفرقنا وتحد من تحركاتنا على أساس نوع اللقاحات التي أخذها الناس. وما ينبغي أن تركز عليه جهودنا هو كفالة التطعيم الكامل ومعالجة ظاهرة التردد في أخذ اللقاحات. لقد أخذ الملايين اللقاحات التي كانت متاحة في وقت من عدم اليقين الشديد، وهم أبطال مجهولون. ويجب ألا يخضعوا الآن لقيود استناداً إلى اللقاح الذي أخذوه.

ونتمسك بأمل مماثل في أن أسوأ مسببي انبعاثات غازات الدفيئة في العالم التي تهدد رفاه البشرية جمعاء سيكتشفون أيضاً أنهم في النهاية لن يستفيدوا كثيراً من أن يتوجوا ملوكاً على عالم من الرماد. ولم يتم الوفاء بالوعود التي قُطعت في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس. وإذا اتبعت الانبعاثات المسار الذي حددته الالتزامات الوطنية الحالية، فإن لدينا فرصة أقل من ٥ في المائة للإبقاء على درجات الحرارة أدنى بكثير من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، وفرصة أقل من ١ في المائة لبلوغ هدف ١,٥ درجة مئوية المحدد في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فببساطة لم يفِ كبار الملوثين بوعدهم، وانعدام الثقة يعم الأجواء الآن. ذلك إخفاق. وهو أيضاً خداع.

وترسم الأبحاث الموثوقة التي أجراها المعهد الملكي للشؤون الدولية مؤخراً صورة قاتمة للمستقبل. ويتوقع أن تتسبب الآثار المناخية المتتالية في قتل عدد من الناس أكبر بكثير مقارنة بضحايا كوفيد–١٩ – بسبب الجوع والحرارة الشديدة والفيضانات والمزيد من الجوائح الناجمة عن الزيادات في الآفات والأمراض. ويختتم التقرير بالقول إنه عندما تقترن هذه الآثار بموجات الحرارة والجفاف، فمن المرجح أن تؤدي إلى فشل غير مسبوق في المحاصيل وانعدام الأمن الغذائي والهجرة. وكل هذا من شأنه أن يدفع إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى زيادة انعدام الأمن الوطني وإلى تأجيج النزاعات الإقليمية والدولية. وستكون الدول الجزرية الصغيرة والبلدان القارية ذات السواحل المنخفضة مثل غيانا أول من يشعر بالعبء الكامل للكارثة الوشيكة. ومع ذلك، فإن بلداننا هي من بين أقل البلدان إنتاجا لانبعاثات غازات الدفيئة، وهي من أقل البلدان مساهمة في الآثار الضارة والمدمرة لتغير المناخ. وهذا ليس مجرد إجحاف، بل هو ظلم أيضاً.

فعبء تخفيض الانبعاثات لا يتوزع على قدم المساواة. فالدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة تقدم ما يفوق وزنها استجابة للتهديدات المناخية العالمية. وغيانا بالوعة كربون صافية، حيث تمتص غاباتنا كمية من الكربون أكبر بكثير مما ينتج من النشاط

البشري. ولكننا لم نقف مكتوفي الأيدي أو نجلس في ارتياح لأننا فعلنا ما يكفي. لقد واصلنا الإسهام بشكل مجد في خفض الانبعاثات العالمية وإزالة الكربون من الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن بلدنا أصبح الآن منتجاً للنفط والغاز. وبصرف النظر عن احتواء انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالصناعة، فإننا نواصل السير على طريق تطوير الطاقة من مصادر مستدامة. وفي ظل هذه الظروف، نشعر بأن من حقنا أن نصرّ على نظام عادل لتقاسم الأعباء.

ويجب علينا أن نستحدث طرقاً مبتكرة وخلاقة ينبغي للعالم أن يعمل بها على تجنب الكارثة التي ينذر بها تغير المناخ بكل وضوح. إن المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو في غضون أسابيع قليلة، هو المكان والزمان المناسب للبدء. ويتعين على أسوأ الجهات المسببة للانبعاثات أن تتعهد بالتزامات ملزمة في غلاسكو لإنهاء إسرافها. وينبغي لها أيضاً زيادة مساهماتها لمساعدة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة على بناء القدرة على التكيف مع الآثار المطولة للضرر الذي حدث بالفعل. وسيحطم الفشل في القيام بذلك أي ثقة ما زالت موجودة لدى شعوب العالم بأن الدول الملوثة ستفي باوجبها في هذا الصدد. إن المؤتمر السادس والعشرين للدول الأطراف – وليس مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ – سيصبح اللحظة الحاسمة التي يتقرر فيها مستقبل البشرية أو مصيرها. وشعوب العالم ستراقب.

وتتطلع غيانا إلى حقبة ما بعد الجائحة لتعيد ضبط العلاقات الدولية بالحد من الجشع الإقليمي وتبني التعاون السلمي. وفي ذلك الصدد، نود أن نلفت الانتباه إلى استمرار التهديدات العلنية التي ما فتئت جمهورية فنزويلا البوليفارية توجهها إلى وحدة أراضي غيانا وسيادتها. ففي الآونة الأخيرة، أعلن عن اتفاق في مدينة مكسيكو جددت بموجبه الفصائل الداخلية المتنافسة في فنزويلا مطالبة لا أساس لها بثلثي أراضي غيانا.

وقد جاء ردنا بعبارات واضحة. وسأكرر ردنا الآن في هذه القاعة المهيبة التي تجتمع فيها دول العالم بروح السلام والتعاون. لا يمكن استخدام غيانا ككبش فداء من أجل تسوية الخلافات السياسية الداخلية في فنزويلا. وبينما ترحب حكومتي بالجهود المبذولة لتحقيق الوفاق الداخلي في فنزويلا، فإن الاتفاقات التي تتحدى القانون الدولي والعمليات الدولية لا يمكن أن تكون أساسا للوساطة في تحقيق ذلك الوفاق. ولا تشجع غيانا على استخدام العنف أو التهديد لتسوية النزاعات. وفي اتفاق تم توقيعه في جنيف في عام ١٩٦٦، وافقت فنزويلا على السماح للأمين العام باتخاذ قرار بشأن كيفية تسوية الخلاف. واتخذ الأمين العام قرارا بشأن محكمة العدل الدولية. ولذلك فإن كلا الطرفين ملزم باختصاص المحكمة وقرارها النهائي.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وتعيد غيانا تأكيد تضامنها مع الشعب الفلسطيني ورغبته في حياة كريمة في وطنه وفقا لحل الدولتين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تلبية الشواغل المشروعة للفلسطينيين الذين عانوا طويلا.

كما أن توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا يشكل مصدر قلق عميق لمنطقتنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة سيكون له أثر مفيد على السلام في نصف الكرة الأرضية وسيحقق المزيد من الازدهار للجميع.

وأنتقل الآن إلى بلدي، غيانا، وهي أرض تضم أعراقا عديدة تنتمي لشعبها من الهنود الأمريكيين، وأشخاص نقلوا من أفريقيا ضمن تجارة الرقيق التي تقوم على الإبادة الجماعية، وأشخاص من الهند أجبروا على العمل في أرض جديدة، وأشخاص من أوروبا هاجروا في وقت من العوز والاضطهاد، وأشخاص من الصين تم جلبهم أيضا للعمل في المزارع. لقد جاؤوا بأديان وثقافات وآراء مختلفة. إن شعب غيانا يمثل، بتنوعه، شعوب العالم. وفي حين أن النزاعات التي تحركها دوافع سياسية تنشأ من حين لآخر وأن الخلافات تستغل لأغراض سياسية ضيقة، فإن حكومتي مقتنعة بأن ثراء تنوع شعبنا هو هدية أمتنا. ونواصل بناء أمة تستفيد من جميع جوانب جذورها الثقافية لتنشئة مواطنين يتمتعون بتكافؤ الفرص في جميع جوانب مجتمعنا، أمة تنعم بالأمان الداخلي والمظهر القوي. ونعتزم أن نجعل غيانا مثالا للعالم، مستغلين قوة تنوعنا من أجل بناء نسيج واحد لأمة واحدة

غير قابلة للتقسيم وقوية وآمنة ومزدهرة. وقد وضعت حكومتي أقدامها بقوة على السلم لتصعد إلى قمة النجاح تلك. ونحن على ثقة بأننا في الوقت الذي نعزز فيه السلام والازدهار داخل بلدنا، ونحترم حقوق الإنسان، وندعم الديمقراطية وسيادة القانون، ونلتزم بدستورنا، سنحقق تلك الأهداف النبيلة.

وفي ظل تلك الخلفية الطموحة لبلدي، تتبنى حكومتي الرؤية الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة". إننا نؤيد رأيه بأن دولنا يجب أن يحركها التضامن، الذي وصفه ببلاغة بأنه

"مبدأ العمل معا، من منطلق الاعتراف بما يربطنا من وشائج وبأنه لا يمكن لأي مجتمع أو بلد أن يجد بمفرده [مهما كان قويا] حلولا للتحديات التي يواجهها".

وتوفر خطتنا المشتركة إطارا لظهور حقبة ما بعد التعافي من كوفيد-١٩، حيث تعالج ما يعتري العالم من أوجه هشاشة ومظالم وأوجه عدم المساواة والنزاعات، والقضاء على الفقر، والتخلص من العنصرية والتمييز الجنساني، فضلا عن توفير إطار لتحقيق العدالة الإيكولوجية. وتتطلع غيانا إلى رؤية أمم متحدة بعد تنشيطها تقود التوجه نحو حقبة جديدة في العلاقات الدولية، يبرز فيها العالم كمكان أفضل وأكثر عدلا وقوة للبشرية جمعاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد موكغويتسي إريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوتسوانا.

اصطحب السيد موكغويتسي إيريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد موكغويتسي إريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ماسيسي (*تكلم بالإنكليزية*): أود، سيدي الرئيس، باسم جمهورية بوتسوانا، وبالنيابة عن بلدي، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تهانينا لكم شخصيا ولجمهورية ملديف على انتخابكم عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وهو دليل واضح على ما يكنه المجتمع الدولي لكم ولبلدكم العظيم، جزر الملديف، على حد سواء من احترام وتقدير كبيرين. وهذا ليس مستغربا نظرا لما تجلبه لهذا المنصب من خبرة هائلة وإنجازات مهنية، التي تمتد لأكثر من ثلاثة عقود ونصف. وإنني على ثقة تامة بأن الجمعية ستستفيد استفادة هائلة من خبرتكم الدبلوماسية والتنفيذية والتشريعية الواسعة. وبينما نواصل الكفاح ضد جائحة فيروس كورونا المروعة (كوفيد-١٩) ونسعى جاهدين إلى التعافي منها – والعديد من التحديات العالمية الأخرى القائمة من قبل، مثل أزمة المناخ – فإن بيان رؤيتكم، الذي يستند إلى بصائص الأمل الخمسة، يشكل مصدر إلهام للكثيرين، بمن فيهم بلدي، بوتسوانا. وفي هذا الصدد، من دواعي السرور أن نشير إلى أن رؤيتكم تتحدث عن المسائل المطروحة التي لا تزال تواجه البشرية وينبغي أن تظل على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة. وتشمل هذه المسائل حقوق الإنسان، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإرهاب والتطرف العنيف، وأوجه عدم المساواة والظلم. ويسرنا في بوتسوانا أنكم قد منحتم الأولوية لتلك المسائل، وأنكم ملتزمون بتحقيقها من أجل الناس والكوكب والرخاء، بما يتفق مع إيمانكم الراسخ بتعددية الأطراف والتعاون الدولي.

وأود في نفس الوقت أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأشيد إشادة مستحقة بسلفكم، معالي السيد فولكان بوزكير، على توجيهاته وقيادته الفعالة خلال واحدة من أكثر دورات الجمعية العامة تحديا خلال ٧٥ عاما من وجود المنظمة. لقد دفعتنا الجائحة، نحن الدول

الأعضاء، وهو بصفته رئيسا لهذه الهيئة، لنكون مبتكرين ومبدعين من أجل ضمان استمرارية الأعمال والحفاظ على تسيير الأمم المتحدة. وعلى الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩، نرحب بنجاحنا تحت قيادته القديرة في عقد بعض من أهم الاجتماعات الرفيعة المستوى في الدورة. وشملت هذه الاجتماعات الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (انظر A/75/PV.3)؛ وأول مؤتمر قمة على الإطلاق بشأن التنوع البيولوجي؛ والذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ والحوار بشأن دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتعاون الرقمي؛ وإصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة.

وكان عقد الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة استجابة لجائحة كوفيد-١٩ أمراً بالغ الأهمية أيضاً، حيث أننا كدول أعضاء أظهرنا عزمنا الجماعي على العمل معاً لدعم استجابة عالمية فعالة للآثار غير المسبوقة للجائحة وتعزيز مبادئ التضامن والإنسانية المشتركة. ولذلك يؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً، سيدي الرئيس، اختياركم موضوع الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين: "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة". فهو يتسق مع الإجراءات التي نحتاج إلى اتخاذها بشكل جماعي لتحقيق التوقعات والتطلعات المشروعة للشعب الذي نخدمه في هذا الوقت العصيب من تاريخنا.

ونرحب بدعوتكم الواضحة إلى الأمل، سيدي الرئيس، لأنها تحدد نبرة متفائلة تمس الحاجة إليها لهذه الدورة، نظراً لضرورة قيامنا بالعمل بغاية الاستعجال في ظل الظروف الصعبة التي نجد أنفسنا فيها. إن الأمل فضيلة تقع في صميم التقدم البشري. والتاريخ مليء بأمثلة على إنجازات عظيمة يمكن تحقيقها عندما يتم تفضيل الأمل على الخوف واليأس. إن منظمتنا العظيمة، التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية المدمرة، هي في حد ذاتها نتاج وتجسيد للأمل. وحتى في خضم أسوأ جائحة شهدناها على مدى قرن من الزمان، ينبغي أن تكون أعمالنا مدفوعة بالاعتقاد بأن الأحوال يمكن أن تتحسن وسوف تتحسن.

وعندما تشرفتُ بمخاطبة الجمعية العامة قبل عام (انظر A/75/PV.8، المرفق الثاني عشر)، كنا جميعاً في حالة صدمة لأن الجائحة كانت تجتاح أنظمتنا الصحية الوطنية، وتزهق أرواحاً كثيرة، وتدمّر سبل العيش، وتقلب الحياة كما نعرفها رأساً على عقب، وتبشّر بـ "وضع معتاد جديد" من تدابير الإغلاق الشامل والتباعد الاجتماعي. وبعد مرور عام، ما زلنا في خضم الجائحة. غير أن التقدم في العلوم مكّن من التطوير السريع للقاحات. وبالنظر إلى أن العلم قد وفّر اللقاحات، فقد حان الوقت الآن لقادة العالم، مسترشدين بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، لكفالة توزيع هذا المورد المنقذ للحياة توزيعاً عادلاً. ومما لا شك فيه أننا إذا أردنا احتواء الانتشار المستمر لهذا الفيروس القاتل ومتحوراته الأكثر قابلية للانتشار، فإننا بحاجة إلى حملة عالمية تكفل حصول جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على اللقاحات على الفور.

ولهذا السبب تشاطر بوتسوانا الكثيرين الشعور بالإحباط وتؤيد بقوة الدعوة إلى معاملة اللقاحات على أنها صالح عام عالمي، لأن ذلك هو مفتاح الانتعاش وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-١٩. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود بعض البلدان المتقدمة النمو في دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية ذات معدلات التطعيم المنخفضة جداً. وأود أن أتقدم بخالص الشكر لشركائنا في التنمية الذين تبرعوا باللقاحات وغيرها من أشكال المساعدة لبوتسوانا، ولا سيما للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-١٩، التي تنتشر الآن بشكل كبير في بلدي وتحصد أرواحاً كثيرة. إن هذه التبرعات مؤشر على أن المجتمع العالمي يصغي ببطء إلى تحذير الأمين العام بأنه لا أحد آمن إلى أن يصبح الجميع في مأمن. ولكننا رأينا أيضاً كيف أن الانتشار غير المنضبط للفيروس يؤدي إلى ظهور متحورات جديدة. وثمة حاجة ماسة إلى برنامج عالمي أكثر إنصافاً لبدء التطعيم إذا أردنا أن نفوز بالسباق ضد المتحورات الجديدة. دعونا نضع في اعتبارنا حقيقة أن المتحور الذي يظهر في مكان ما هو المتحور الذي سينتشر في كل مكان.

ويسعدني أن أقول إن حكومتي أعطت الأولوية لإنقاذ شعبنا من هذه الجائحة. وبالإضافة إلى تشجيع شعبنا على اتخاذ التدابير الوقائية

اللازمة للحد من كوفيد-١٩، فقد وجهنا أيضاً موارد إضافية إلى قطاع الصحة. ويشمل ذلك شراء اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، وفريق العمل المعني بالحصول على لقاحات كوفيد-١٩ في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، والترتيبات الثنائية. وفي حين اشترينا ما يكفي من اللقاحات لتحقيق المناعة الجماعية، لا تزال تحديات الإمدادات اللوجستية الحالية تعوق خطط التطعيم لدينا. بيد أن التنفيذ البطيء لبرامج التطعيم في بلدان الجنوب، بما في ذلك في بلدي، لا يمكن النظر إليه من زاوية قوانين العرض والطلب لا غير. فلنقبل بأن عدم المساواة السائدة في مجال اللقاحات هي المشكلة الحقيقية وهي انعكاس لأوجه الضعف المتأصلة في نظامنا المتعدد الأطراف. ولذلك يجب أن نلتزم مجدداً، بالأفعال والأقوال على السواء، بالتعهد الذي قطعناه في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهذه المنظمة، بتوطيد التعاون والتنسيق والتضامن على الصعيد الدولي (انظر A/75/PV.3). وإحدى الطرق للقيام بذلك هي من خلال تقاسم المعرفة ونقلها والتنازل عن حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بإنتاج اللقاحات. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية لجعل ذلك حقيقة واقعة. إننا في بوتسوانا منفتحون على بناء القدرات لإنتاج لقاحات كوفيد-١٩.

ولتحقيق الأثر المنشود تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، يجب على منظومة الأمم المتحدة، وخاصة فروعها الرئيسية، أن تعمل معاً بشكل وثيق وأن يكون عملها متعاضداً ومنسقاً. وبينما يتولى بلدي رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سنسعى معكم إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الفرعين الرئيسيين للأمم المتحدة اللذين نقودهما. وكما أشرتم في بيان الرؤية الذي أصدرتموه، سيساعد ذلك على جعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية في الاضطلاع بولايتها.

ولا تزال اقتصاداتنا تعاني من آثار الضربة الشديدة التي وجهتها الجائحة بحجمها الذي لا مثيل له. وبالنسبة للاقتصادات الصغيرة على وجه الخصوص، تفاقمت التحديات القائمة من قبل في المجالات الاقتصادية الأساسية مثل التجارة والسياحة والصناعات الاستخراجية. وهذا يقوض قدرتنا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة. وللأسف، فإن أضعف المجتمعات وأكثرها احتياجاً هي التي تتعرض لخطر التخلف الشديد عن الركب. ومع ذلك، لم يضِع كل شيء. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عقد العمل هذا إذا ضغطنا على زر إعادة الضبط وأكدنا من جديد التزامنا بالمثل المتعددة الأطراف. وكما أشرتم بحق في بيانكم للرؤية، فإن التمويل والتجارة والتكنولوجيا والقدرة على تحمل الديون هي بعض الشروط المسبقة لتحقيق الأهداف.

كما أحاط وفد بلدي علماً بدعوتكم إلى إعادة البناء على نحو أفضل وأقوى وأكثر مراعاة للبيئة والمحيطات، سيدي الرئيس. ولا يسعنا إلا أن نتفق معكم في ذلك. ففكرة القيام بالأمور بطريقة مختلفة تتماشى مع نهجنا الحالي على الصعيد المحلي. فعندما أدركنا حجم الاضطراب الناجم عن الجائحة، وضعت حكومتي جدول أعمال لإعادة ضبط الوضع، يتألف من خمس أولويات تتماشى تماماً مع المواضيع ذات الأولوية لرئاستكم. أولاً، إن حكومتي ملتزمة التزاماً كاملاً بإنقاذ سكان بوتسوانا من كوفيد-١٩ من خلال برامج صحية تشمل التطعيم. ثانياً، نقوم بإصلاح الخدمات العامة لكفالة التنفيذ الفعال للسياسات الحكومية. ثالثاً، نحن نعجل بالرقمنة في تقديم الحكومة للخدمات وتهيئة الظروف المؤاتية للمشاركة النشطة للقطاع الخاص والمجتمع في استيعاب التكنولوجيا الرقمية واستخدامها. وأولويتنا الرابعة هي تطوير سلسلة القيمة. وينطوي ذلك على إطلاق المزيد من القيمة في القطاعات الرئيسية مثل التعدين والسياحة والزراعة والتعليم من خلال الابتكار والإبداع لدى شعبنا، ولا سيما الشباب. وتهدف هذه الأولوية إلى التعجيل بالتنويع الاقتصادي وتمكين الشباب وتشغيلهم. ويتعلق التحدي الخامس بتغيير اتجاهات التفكير. والهدف هنا هو إلهام شعبنا لامتلاك أهدافه الإنمائية الوطنية، فضلاً عن تبني الأهداف في التنظيم وفي العمل على حد سواء.

وتعتقد حكومتي أن خطة إعادة ضبط الأوضاع وأولوياتها، التي تقع في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ستمكننا

من الخروج منها ونحن أقوى، وتحقيق تطلعاتنا الإنمائية على نحو ما تنص عليه رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٦ وخطتنا الإنمائية الوطنية الحادية عشرة. وتتماشى هذه الأطر الوطنية مع المخطط العالمي الذي تتضمنه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. غير أننا ندرك أن مسار التنمية في بوتسوانا، في إطار متزايد التشابك، يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بمسار بقية العالم. وقد أصبحت تعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أموراً حتمية. ولذلك يقع عبء السعي إلى عالم أفضل على الجمعية بوصفها الفرع الرئيسي للأمم المتحدة لتداول الآراء وصنع السياسات والتمثيل، عالم لا يتخلف فيه أي بلد عن الركب في تحقيق الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة. وإلى جانب ما يمكننا القيام به كفرادى البلدان، نأمل أيضاً أن الدروس المستفادة من الجائحة ستمكن الأمم المتحدة من إيجاد سبل مبتكرة لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لكفالة الاستعداد لمواجهة الجوائح والأوبئة في المستقبل.

إنكم تضطلعون بدوركم القيادي العالمي، سيدي الرئيس، في وقت يواجه فيه العالم عدداً لا يحصى من التحديات العالمية الملحة الأخرى، بما في ذلك الكوارث الطبيعية المدمرة المرتبطة بتغير المناخ، مع كون البلدان الجزرية الصغيرة من بين أكثر البلدان هشاشة.

وفي الأشهر الأخيرة، اجتاحت فيضانات هائلة لا يمكن السيطرة عليها أوروبا الغربية وآسيا وأماكن أخرى، فدمرت ضفاف أنهار ومنازل وخلفت في أعقابها مئات القتلى. الأعاصير والعواصف، كما شهدنا مرة أخرى في بلدان تشمل هايتي والولايات المتحدة، هي سبب رئيسي لتدمير هياكل أساسية حيوية تُقدر قيمتها بالبلايين وتسهم في أزمات إنسانية. وبالمثل، لم تسلم منطقتي في الجنوب الأفريقي من المسار الرهيب للكوارث الناجمة عن تغير المناخ، كما يتضح في مواسم أمطارنا، والتي تسببت في حدوث فيضانات، إلى جانب الأعاصير الحلزونية المدمرة كينيث وإداي وإلويس. إن هذه الحالة المتكررة تمثل أيضا دعوة إلى منطقتنا لتعزيز آلياتها للإنذار المبكر والتأهب للكوارث من خلال التعاون الإقليمي مع جميع أصحاب المصلحة، بدعم من الأمم المتحدة.

في حين كان العقد الماضي بالفعل أكثر الأعوام سخونة على الإطلاق في كوكبنا، فإن درجات حرارة أخرى محطمة للأرقام القياسية وظواهر أخرى ناجمة عن تغير المناخ في الأشهر الأخيرة قد دللت على وجود خطر حقيقي يتمثل في زيادة الاحترار العالمي. وقد حذر مؤخرا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مرة أخرى من وجود إشارة إنذار حمراء للبشرية. فاليوم، أكثر من أي وقت مضى، أصبح كوكبنا أكثر دفئا بشكل خطير، مما أدى إلى ذوبان الجليد، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، والأعاصير الحلزونية، والأعاصير، والجفاف، وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة. وإلى جانب تلوث الهواء، تدمر هذه الظواهر النظم الإيكولوجية التي لا يمكن تعويضها، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التنمية المستدامة، وعلى نظم الصحة وإنتاج الأغذية، فضلا عن الأمن الغذائي.

لقد أدركنا جميعا منذ فترة طويلة أن تغير المناخ هو التحدي الأكبر الذي نواجهه وأنه تهديد وجودي حقيقي، مطالبين باتخاذ تدابير جريئة وعاجلة لتنظيم تفاعلنا مع بيئتنا، من بين أمور أخرى، وذلك من خلال اعتماد تكنولوجيات تقلل من الانبعاثات الكربونية. وما زلت أعتقد أنه يمكننا منع التفاقم الشديد للحالة وتقديم حلول مبتكرة. وكما ذكّرنا الأمين العام السابق الراحل كوفي عنان ذات مرة، "العالم ليس عالمنا الذي سنحتفظ به. إننا نحافظ عليه للأجيال القادمة". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التزمنا بالعمل الدؤوب من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بكل أبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة متوازنة ومتكاملة تشمل أيضا الاحترام الكامل للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأساسية.

وحرصا على توفير الوقت، سأتخطى ما تبقى من بياني ليتم تسجيله. سأختتم بياني بالقول إنه من المؤسف أنه في الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه معركتنا الرئيسية ضد العدو الخفي المتمثل في كوفيد-١٩، ما زلنا نشهد أعمال عنف تسعى إلى استغلال الحالة وزيادة التهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي منطقتنا دون الإقليمية، حيث كان

لي شرف العمل حتى آب/أغسطس الماضي كرئيس للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التزمنا بمكافحة خطر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء عليه. وبالإضافة إلى التهديد الذي يشكله المتمردون الإرهابيون للسلم والاستقرار في موزامبيق، والذي ندينه، فإننا نعتبر أي جزاءات على زمبابوي نكسة للاستقرار في المنطقة. ولذلك تدعو بوتسوانا المجتمع الدولي إلى إنهاء تلك الجزاءات. وعلى الصعيد الوطني، تواصل حكومتي اتخاذ خطوات للحفاظ على سلامة شعبها، مما يسهم في تحقيق المثل الأعلى الأكبر المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. في حزيران/يونيه، وقعنا مذكرة تفاهم في هذا الصدد مع مكتب مكافحة الإرهاب، بغية تعزيز قدرة بوتسوانا وإمكاناتها في كشف الإرهاب وردعه بشكل أفضل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة).

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد إيمان بوتسوانا الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من البروتوكولات التي تدعو إلى حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية الجيدة والغذاء، وإلى حقوق النساء والأطفال والمعوقين، وكذلك إتاحة الفرص المناسبة لشبابنا. وأود أن أؤكد للرئيس دعم بلدي الكامل والتزامه وتعاونه في تمكينه من الوفاء بولايته خلال هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد موكغويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميغيل دياس كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لوزير خارجية كوبا ليقدم خطاب رئيس جمهورية كوبا.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لرئيس جمهورية كوبا، السيد ميغيل دياس كانيل برموديس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوبا.

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني وانظر A/76/332/Add.5).

تركت هذه الصفحة فارغة عن عمد.

خطاب السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية أنغولا.

اصطحب السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لورينسو (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية باللغة الإنكليزية): إن حقيقة أن باستطاعتي الوقوف على هذه المنصة لأهنئكم شخصيا على انتخابكم علامة على التقدم المحرز في كيفية تعاملنا مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). نحن لم ننتصر بعد في المعركة ضد فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد-١٩، ولكن يجب علينا أن نلاحظ أننا نتغلب على ما كان ينتابنا منذ عام من مخاوف وعدم يقين وقلة حيلة، وأننا نعود تدريجيا إلى الحياة الطبيعية، مع كل الاحتياطات اللازمة والشعور بالمسؤولية المطلوب منا جميعا.

إن مكافحة كوفيد-١٩ وسلالاته الجديدة والمخيفة مستمرة وجهودنا المشتركة، من دون تمييز بين الأغنياء والفقراء أو على أساس فئات اجتماعية أخرى، هي السبيل الوحيد للمضي قدما بالنسبة

لنا لمكافحة هذه الجائحة وتحقيق نتائج تلبي توقعات شعوبنا بالعودة الكاملة إلى الحياة الطبيعية. وقد شهدنا إيمانا متزايدا في جميع أنحاء العالم بأن تحقيق ذلك الهدف احتمال حقيقي، حيث قامت الأوساط العلمية الدولية بتطوير اللقاحات واعتمادها بسرعة جديرة بالإعجاب والثناء، بهدف أسمى يتمثل في الحفاظ على الجنس البشري المهدد بجائحة كوفيد-١٩.

ولذلك فمن الضروري أن نتوصل، من الناحية العملية، إلى فهم عام بأن التضامن وتبسيط إجراءات الحصول على اللقاحات هما السبيل الوحيد لقيادة العالم إلى النجاح في مكافحة جائحة كوفيد-١٩، وذلك بكفالة أوسع تحصين سكان كوكبنا على أوسع نطاق ممكن. وإنه لأمر صادم أن نرى التفاوت بين بلدان وأخرى فيما يتعلق بتوافر اللقاحات. فتلك التفاوتات تسمح بإعطاء جرعة ثالثة في بعض الحالات بينما في حالات أخرى، كما هو الحال في أفريقيا، لم تتلق الغالبية العظمى حتى الجرعة الأولى. فيجب على الأمم المتحدة أن تناقش تلك المسألة وتتخذ قرارات تهدف إلى تشجيع إصدار براءات الاختراع لإنتاج اللقاحات بحيث يمكن إنتاجها لأعداد متزايدة من البلدان، بهدف جعلها أقرب منالا وأيسر تكلفة للجميع. إن الجائحة التي نواجهها عالمية، الأمر الذي يؤكد على الصلات والترابط بين الأمم. ولذلك السبب يجب الاعتراف بلقاح كوفيد-١٩ كمنفعة عامة للبشرية جمعاء تتاح بصورة شاملة ومفتوحة من أجل التمكين لإنتاج أوسع نطاقا وتوزيع عادل على الصعيد العالمي.

كما إن للآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها تأثير قوي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا. غير أننا تمكنا من التصرف بسرعة وبجد وحزم لاحتواء انتشاره على نطاق مكننا من الإبقاء على مستويات في حدود قدرة هياكلنا الصحية على الاستجابة. ولكن نتائج تقييم الخسائر التي ألحقتها جائحة كوفيد-١٩ باقتصادنا الوطني تبعث على الأسى، ونحن نسعى الآن إلى إيجاد حلول للمساعدة في التخفيف من معاناة شعبنا والتفريج عنه. وقد تلقينا دعما وجهودا نقدرها تقديرا كبيرا، لأنها منحتنا قدرا من النجدة من حيث مسؤولياتنا المالية تجاه دائنينا. وقد مكننا ذلك من الحفاظ على بعض القدرة على تلبية احتياجاتنا الهائلة والمتعددة. وسيتعين علينا أن نعمل بجد، مع تدهور الظروف المعيشية للشعب ونسيجنا الاقتصادي والاجتماعي تدهورا كبيرا، لإيجاد حلول طويلة الأمد يمكن أن تكون أساسا لإعادة بناء اقتصادنا الذي ألحقت به هذه الأزمة الصحية عالمية النطاق أضرارا بالغة.

وقد بذلت أنغولا جهودا كبيرة للإسهام في إحلال السلام والاستقرار في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى وأجزاء أخرى من قارتنا. وحساسيتنا تجاه مسائل السلام والحرب هي نتيجة نزاعنا الداخلي الطويل الذي استمر لعدة عقود ومنحنا منظورا واضحا لأهمية حل النزاعات بالحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة. وقد سعينا إلى تبادل خبراتنا مع الدول الأخرى إيمانا منا بأنه إذا ما فهمت جهودنا فهما جيدا فإنها ستؤدي بالتأكيد إلى النجاح في إنهاء النزاعات وإعادة إحلال السلام في بعض البلدان المتضررة من الاضطرابات. ولا يزال عدد من النزاعات مستمرا في مختلف أنحاء العالم وبعضها يبدو بلا نهاية في الأفق، ليس فقط بسبب تعقد أسبابها ولكن قبل كل شيء بسبب عدم الرغبة في الامتثال للمعايير التي تحكم العلاقات الدولية ومبادئ التعايش السلمي فيما بين الشعوب والأمم. ويجب علينا أن نواصل الإيمان بالآليات المتاحة للأمم المتحدة لبناء إطار لتعددية الأطراف إذا أردنا أن نحقق حلولا تكفل سلاما وأمنا عالميين متينين وطويلي الأمد.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء التغيرات التي طرأت على النظام المؤسسي في البلدان الأفريقية، وهي تغيرات كثيرا ما تنجم عن استخدام القوة العسكرية. وتلك الأعمال غير الدستورية، كما رأينا في مالي ومؤخرا في غينيا، لم تستحضر رد فعل مناسب أو كاف من المجتمع الدولي من شأنه أن يثبط هذه الأعمال، التي تستحق الشجب تماما. ولذلك نعتقد أن من الضروري أن يتصرف المجتمع الدولي بعزم بدلا من مجرد الإدلاء ببيانات إدانة، من أجل إجبار تلك الأطراف الفاعلة على التخلي عن السلطة للمؤسسات المنشأة بصورة مشروعة في البلدين. ولا يمكننا الاستمرار في السماح لأمثلة حديثة مثل تلك

التي شهدناها في غينيا وغيرها بالنجاح في أفريقيا وفي قارات أخرى. وأمامنا، نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين هنا، فرصة عظيمة للمطالبة بصوت واحد بالإفراج الفوري وغير المشروط عن رئيس غينيا ألفا كوندي.

ويساورنا القلق إزاء التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في العالم من الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق وأجزاء أخرى من العالم، وهي تهديدات تتطلب من المجتمع الدولي أن يحشد قواه باستمرار لتعزيز قدرتنا على التصدي لهذه الاعتداءات الخطيرة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ونحن نشهد للأسف العودة إلى استخدام المرتزقة، وهم محترفون لا ينتمون إلى الجيوش ويتم تجنيدهم من أي مكان في العالم، ويتقاضون أجرا للقتل وزعزعة استقرار البلدان والإطاحة بالسياسيين والأنظمة المنتخبة ديمقراطيا التي تسبب المضايقة في الوقت نفسه. وقد أدينت هذه المشكلة وتمت مكافحتها بقوة في وقت من الاوقات، ولكن للأسف يجري الآن تشجيعها وتأجيجها من قبل قوى عاتية مختبئة تخفي هويتها. ويجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بصفة عامة أن يحثوا السلطات الإثيوبية على إيجاد سبل أفضل لإنهاء النزاع في منطقة تيغراي والتصدي لخطر وقوع كارثة إنسانية قبل أن يتفاقم ويفوت الأوان.

وتغير المناخ مدرج على جدول أعمال اليوم، كما نرى من العواقب الوخيمة التي تواجهها البشرية في كل قارة. وتواتر وضراوة الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات والانهيارات الأرضية وثورات البراكين والزلازل التي تدمر مدنا ومراكز سكانية بأكملها في المناطق الريفية، والتي توقع أحيانا أعدادا كبيرة من الوفيات، ينبغي أن تؤدي إلى تركيز اهتمام الجميع، أي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والعلماء والمجتمع المدني، على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة لحماية كوكب الأرض، موطننا المشترك، الذي كان يرسل إشارات واضحة بشكل متزايد بأنه ليس سعيدا بالطريقة التي نتعامل بها معه، ويدافع عن نفسه بأعنف طريقة ممكنة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جُواو مانويل غونسالفس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روك مارك كريستيان كابوري، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء لبوركينا فاسو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو لتقديم خطاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء لبوركينا فاسو.

السيد سينكا (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل سلفا لفخامة السيد روك مارك كريستيان كابوري، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء لبوركينا فاسو، بمناسبة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء لبوركينا فاسو.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث و A/76/332/Add.5).

خطاب السيد لورنتينو كورتيسو كوين، رئيس جمهورية بنما

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد لورنتينو كورتيسو كوين، رئيس جمهورية بنما.

اصطُحب السيد لورنتينو كورتيسو كوين، رئيس جمهورية بنما، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لورنتينو كورتيسو كوين، رئيس جمهورية بنما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كورتيسو كوين (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بنما بعقد الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذا الوقت العصيب جدا للبشرية.

وفي خطابي أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/75/PV.7، المرفق الثالث عشر)، ذكرتُ أن الطريق إلى بناء عالم مختلف بعد انتشار الجائحة يشمل اتخاذ تدابير التخفيف التي تمكننا من إرساء أساس للتغييرات الهيكلية العميقة. لقد أصابت الجائحة كل واحد منا، وكشفت لنا في أعقابها عن أوجه عدم المساواة العميقة بكل قسوتها في مجتمعاتنا، على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي مواجهة هذا الواقع، يمكننا أن نختار ما يؤدي إلى الانقسام والنزاع واللامبالاة أو أن نسلك طريق الوحدة والتضامن. وقد أوضحت الجائحة أن السبيل الوحيد لبقاء البشر، في عالم اليوم المترابط، يجب أن يسترشد بالتضامن. إن قراراتنا اليوم مهمة. وسيكون لها عواقب جيدة أو عواقب سيئة، اليوم وغداً وفي الأجل الطويل.

وبنما ملتزمة ببناء مستقبل مستدام وشامل للجميع، ولهذا عقدنا حواراً وطنياً، حتى أثناء الجائحة، بهدف اتخاذ القرارات الصحيحة، وهي قرارات ستستمر إلى ما بعد فترة حكم واحدة. وقد بُني الحوار، الذي نسميه ميثاق الذكرى المئوية الثانية: سد الثغرات، من خلال مشاورات واسعة بدعم من الأمم المتحدة، مع الاعتراف بأنه يجب على جميع المواطنين تقديم مقترحات ومساهمات إذا أردنا أن نضع الأسس لبنما كي تكون أكثر عدلاً وشمولاً ودعماً. وفيما يتعلق بميثاق الذكرى المئوية الثانية، قالت ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

”يمكن اعتبار ما يقومون به في بنما مثالاً يحتذى به بالنسبة للعديد من الدول الأخرى. ولديكم فرصة عظيمة في متناولكم.“

وقد عرضت الجائحة دول العالم لتحديات هائلة. وأحد هذه التحديات هو التطعيم. وقد تصرفت بنما ببعد نظر وتمكنت من الحصول على ما يكفي من اللقاحات المأمونة والفعالة لجميع سكانها. وبفضل ذلك، نحن على بعد أسابيع فقط من الوصول إلى المناعة الجماعية. بيد أن الهدف لا يمكن أن يكون تحقيق بعض البلدان للمناعة الجماعية عندما يكون الهدف هو المناعة في جميع أنحاء العالم.

و التحدي الكبير الآخر الذي يواجه منطقتنا، في ظل الظروف والأحوال القاسية التي تفرضها الجائحة، هو إيصال المعونة اللازمة للحفاظ على الظروف المعيشية والسلام الاجتماعي للسكان. فمنذ بداية الجائحة، أعطت حكومتنا الأولوية لإيصال الأغذية والإمدادات الأساسية إلى من فقدوا مصادر دخلهم، ولا سيما في أضعف شرائح السكان. وللقيام بذلك وضعنا خطة بمبادرتين: الأولى تشمل تحويل الأموال إلى أكثر المتضررين من خلال القسائم الرقمية، والأخرى توزيع أكياس الغذاء والإمدادات على أولئك الذين يعيشون في مناطق نائية يصعب الوصول إليها. وقد تطورت تلك الخطة، التي وضعت منذ آذار/مارس ٢٠٢٠، وفقاً لديناميات الجائحة، ويجب على المستفيدين منها في مرحلتها الأخيرة الاختيار بين تقديم خدمة اجتماعية مجتمعية أو التدرّب على العمل من خلال الدورات التي تقدمها الحكومة.

وهي الآن خطة للإغاثة الاجتماعية تنطوي على مسؤولية مشتركة. وقد أقرت منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بفعالية البرنامج. وعلاوة على ذلك، ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن بنما أحد بلدين في أمريكا اللاتينية تمكنا من خفض معدلات الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠ خلال الجائحة.

وثمة تحد آخر تواجهه دول عديدة، وهو الهجرة غير النظامية، وهي ظاهرة طويلة الأمد ومستمرة لا يمكننا تجاهلها. وقد عبر أكثر من ٠٠٠ ٨٠ مهاجر غير شرعي الأراضي البنمية حتى الآن في عام ٢٠٢١. ويمثل هذا الرقم زيادة هائلة. ولتسليط الضوء على مدى مأساوية الوضع، فقد انتقلت بنما من استقبال ٨٠٠ مهاجر في كانون الثاني/يناير من هذا العام إلى ٠٠٠ ٣٠ مهاجر في الشهر الماضي فقط. وغالبية هؤلاء المهاجرين من منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وقد اجتازوا عدة بلدان في ظل ظروف صعبة. إن بلدنا يعامل المهاجرين بكرامة ومسؤولية وباحترام لحقوق الإنسان، ويوفر لهم المأوى المؤقت والمساعدة الطبية والغذاء لأول مرة في رحلتهم. وقد خصصنا جزءا كبيرا من مواردنا المحدودة جدا لتلك المهام. إن بنما تضطلع بدورها.

ونحث المجتمع الدولي على بذل جهود موحدة في أقرب وقت ممكن، باستخدام استراتيجيات وموارد منسقة، لدرء أزمة إنسانية إقليمية ذات أبعاد خطيرة. وتقع هذه المسؤولية على عاتقنا جميعا، وهي مسؤولية ملحة. إننا نسمع العديد من الخطب، بما في ذلك بعض الخطب المتعمقة جدا، ولكننا نعرض عن الانتقال من الخطب إلى الإجراءات الملموسة.

وبعد التغلب على هذه الجائحة، فإن التحدي الأكبر الذي لا يزال يتعين علينا التصدي له هو تغير المناخ. ويجب تجاوز الرفض الحالي لتصديق حقيقة تغير المناخ وآثاره. فكل مشكلة رئيسية تواجه كوكبنا ترتبط بتغير المناخ. فما الذي يحتاجه قادة العالم أكثر من ذلك لفهم هذا الواقع المأساوي؟ كم من خطاب نحتاج لسماعه في محافل المؤتمرات لفهم أن المشكلة ينبغي أن تكون على رأس أولوياتنا؟ وتقوم بنما بدورها فيما يتعلق بهذه المسألة أيضا. فنحن واحد من ثلاثة بلدان في العالم تصنف على أنها لا تطلق أي انبعاثات كربون. وأكرر أن بنما هي واحدة من البلدان الثلاثة الوحيدة التي لا تطلق أي انبعاثات كربون في العالم. وفي بنما، البلد الذي يتمتع بأفضل اتصال بحري وجوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبلد عبور لديه صناعة في مجال الخدمات اللوجستية، نفهم أن ما يعود بالنفع على كوكب الأرض يعود بالنفع أيضا على الاقتصاد وجميع بلداننا. لقد تحمل مواطنو بنما مسؤولية أن ينعموا بواحدة من أكثر المناطق ثراء بالتنوع البيولوجي في العالم. وبنما رائدة في العالم الأزرق، حيث تمتثل لمبادرة ٣٠ X ٣٠ لحماية ٣٠ في المائة من محيطاتنا، وهو هدف حققناه قبل تسع سنوات من الموعد النهائي المحدد له عام ٢٠٣٠.

وتقدم بنما نفسها مرة أخرى باعتبارها جسرا للتقريب بين الدول، والسعي إلى إيجاد حلول مشتركة وعملية للمشاكل، ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. ويمكننا أن نفعل ذلك، من خلال خريطة طريق تتسم بالتضامن واحترام حقوق الإنسان. يمكننا أن نفعل ذلك من خلال حوار موسع وصادق، مع تركيز الجهود الدولية على صون السلام الاجتماعي وتوفير اللقاحات اللازمة لجميع البلدان من أجل إنقاذ الأرواح، والحفاظ على الصحة، ووضعنا جميعا على طريق الانتعاش الاقتصادي في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة لجميع تلك التحديات الهائلة، فإن المستقبل هو الآن. دعونا لا نخطئ. بالنسبة لجميع تلك التحديات الهائلة، المستقبل هو الآن. لقد ولى زمن القصص والفلسفة. انتهى وقت العبارات والقصص الخيالية. انقضى زمن الوعود. لقد حانت لحظة الحقيقة. حان وقت العمل. وتضطلع بنما بدورها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لورانتينو كوتيسو كوين، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجبل الأسود.

اصطحب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس دوكانوفيتش (تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة باسم الجبل الأسود وأن أؤكد من جديد التزامنا الوطيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وركائزه ورسالة هذه المنظمة العالمية وأهدافها.

كما أنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا مرة أخرى مع الجميع في هذه القاعة الكبرى، على الرغم من المخاطر والمخاوف الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). إن وجودنا هنا يدل على تصميمنا القوي على تأكيد أن تعددية الأطراف لا تزال حية.

وأود أن أشكر الأمانة العامة وإدارات البلد المضيف على الجهد الهائل الذي بذلته لضمان ألا تكون المناقشة العامة مجرد دليل على

الأمل والإيمان بأن العالم سيواجه الجائحة، بل أن تكون أيضا مناسبة آمنة ومأمونة لجميع المشاركين. من خلال تقديم المعونة الطبية والإنسانية التي تمس الحاجة إليها، فضلا عن الدعم الكبير في مواجهة العواقب الاقتصادية الخطيرة لهذه الجائحة، أثبتت أنشطة الأمم المتحدة دون شك دورها الهام في العالم الحديث. واليوم أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أننا لا نستطيع أن نتصدى بنجاح للتحديات العالمية إلا إذا تحركنا على الصعيد العالمي، وأن نقوم جميعا بالعمل المنسق والمتضافر. ويجب أن تكون الأمم المتحدة هي التي في قلب هذا العمل.

إن المشاكل والأزمات الجسيمة – وهي للأسف عديدة بشكل متزايد – تتطلب قيادة قوية. وبدونها لا يستطيع العالم أن يوفر ما يتوقعه مواطنونا ويحق لهم الحصول عليه. ولكن لسوء حظنا جميعا، شهد العالم مؤخرا أزمة قيادة يمكن رؤية عواقبها في جميع مجالات العلاقات الدولية تقريبا. ولا تزال المقاربات الوطنية والتشرذم من العوامل السائدة في سلوك أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين. فبدلا من أن نتحد في عمل ملموس مشترك لا نتشاطر في أغلب الأحيان سوى شواغلنا المشتركة. إن المسار الذي يركز على الرؤية الواضحة والالتزام، والجودة والاستمرارية، والكفاءة والفعالية، والتعاون والتضامن، والتصميم والمسؤولية هو المسار الوحيد للتعامل مع مشاكلنا العالمية المتنامية، من الجائحة وتغير المناخ إلى المجاعة والهجرات وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية. وسيكون للدول الأعضاء دائما شريك منفتح وموثوق به في الجبل الأسود على ذلك المسار.

إن موضوع المناقشة هذا العام يشير إلى الرأي المقبول عموما بأن فهم العواقب المتعددة الأبعاد للجائحة ومعالجتها بالشكل الملائم، بهدف بناء مستقبل مستدام، سيكون عاملا رئيسيا في الإجراءات المستقبلية للدول والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى. ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى إنعاش تعددية الأطراف وتنشيط الأمم المتحدة. وتتمثل إحدى الخطوات نحو ذلك الهدف، والتي نرحب بها ترحيبا حارا، في مبادرة الأمين العام للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة بإنشاء صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-١٩. يجب أن تكون استجابتنا موحدة ويمكن الوصول إليها على قدم المساواة.

إن جائحة كوفيد-١٩ هي أخطر أزمة يشهدها العالم منذ إنشاء هذه المنظمة العالمية. ومع ذلك يمكننا، بنهج ناضج ومسؤول، أن نتعلم الدروس من كل أزمة. إن الدرس الذي تعلمناه هذه المرة هو تحذير شديد حول مدى أهمية الوقوف معا وكفالة التضامن الدولي في السعي إلى إيجاد حلول عالمية. العالم يقف عند مفترق طرق. وبوسعنا إما أن نختار المزيد من الانعزالية وتآكل الثقة، ونتسامح مع تزايد كراهية الأجانب والقومية والأفكار اليمينية، ونتجاهل التحذيرات المزعجة بشأن حالة البيئة، ونقبل بصمت تزايد عدم المساواة في كل ساحة، أو أن نحقق اختراقا يهدف إلى تحقيق مستقبل أكثر أمنا وأفضل للجميع، وذلك من خلال السير على طريق "خطتنا المشتركة" – في سبيل الإنسان والكوكب والرخاء والسلام، كما قال الأمين العام غوتيريش. وهذا يعني اختيار مستقبل يقوم على أسمى قيم المساواة والعدالة والمسؤولية والتضامن، وليس على الأيديولوجيات الرجعية والأنانية والشعبوية الرخيصة.

ومن المؤكد أنه لا نستطيع أن نعتبر أنفسنا نواجه معضلة في الاختيار بين تلك الخيارات. نحن، القادة ومواطنينا، لدينا فرصة فريدة لاستخدام الأزمة الحالية كزخم لبناء عالم أكثر اخضرارا وعدلا واستدامة. وستتطلب تلك المهمة تعددية أطراف فعالة ومعززة، وابتعادا عن الخطابة، ومساحة أكبر للعمل. ولتجاوز الانقسامات الجيوستراتيجية القائمة والعلاقات الدولية المختلة، سنحتاج إلى رؤية عالمية جديدة داخل دولنا واتفاق عالمي متجدد فيما بينها. ويجب أن يكون تعافينا عقب الجائحة وتعددية الأطراف المنشطة قائمين على عولمة عادلة، واحترام حقوق الإنسان والكرامة للجميع، وحماية البيئة، والتعامل المسؤول مع الطبيعة، والنتائج التي تقاس بالمعايير الإنسانية وليس فقط بالمعايير الاقتصادية. وينبغي ألا نسعى جاهدين من أجل

سلام لا يعدو كونه مجرد غياب للحرب، ولا ينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى التنمية لمجرد تحقيق الربح. ينبغي أن نسعى جاهدين من أجل السلام والتقدم القائمين على تحقيق أعلى المعايير الديمقراطية والحياة الكريمة للجميع، وللأجيال الحالية والمقبلة على السواء.

ينبغي أن تتم عملية تعزيز النهج المتعدد الأطراف إلى جانب عملنا على تعزيز التعاون في المجال الرقمي، لا سيما الآن حين نشهد تأثير التكنولوجيا على التعافي عقب الأزمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل الجبل الأسود دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح في إطار الهياكل الإنمائية والإدارية، وكذلك في الهيئات التي تعمل على صون السلام والاستقرار وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن مقتنعون بأننا لا نستطيع أن نجعل أداء المنظمة أكثر كفاءة ومرونة إلا من خلال هذه الجهود الأساسية لإعادة التنظيم.

إن الجبل الأسود، في دعمه لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، قد أظهر مرة أخرى التزامه السياسي بولايات عمليات السلام وما تقوم به من عمل فعال، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وما زلنا مصممين على الإسهام، في حدود قدراتنا، في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين وتوسيع نطاق مشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة الإنسانية وبعثاتها لحفظ السلام. وبسبب التدهور الواضح في المناخ الأمني الدولي العام، وتحديث منظومات الأسلحة وانهيار بعض أهم الصكوك الاستراتيجية في هذا المجال، فإن الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة يتعرض لضغوط كبيرة. وهذه مسألة يريد الجبل الأسود، بوصفه عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، أن يسترعي الانتباه إليها. ينبغي أن يكون دعم تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف وتعزيزها ومواصلة تطويرها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أمرا حتميا بالنسبة لنا جميعا.

وسيواصل الجبل الأسود أيضا العمل على إدماج منظور حقوق الإنسان ومنظور جنساني في كل جانب من جوانب عمل الأمم المتحدة، والدفاع عن عالمية القانون الدولي لحقوق الإنسان واستقلال منظومة حقوق الإنسان. وبوصفنا مرشحين لدينا فرصة واقعية في أن نصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان، سوف ندعو إلى تبسيط جداول الأعمال وتحسين التآزر بين جنيف ونيويورك. فهذا هو السبيل الوحيد لضمان إتاحة الفرص لنا للرد في الوقت المناسب ومنع الانتهاكات الجماعية التي صدمت الرأي العام العالمي مرارا وتكرارا. وإلى أن نفعل ذلك، سنواصل الرد بأثر رجعي كقاعدة عامة تقريبا، وبالتالي ننفق مواردنا بشكل رئيسي على تخفيف حدة الأزمات الإنسانية والتعامل معها بدلا من إدارتها ومنعها.

وفي ضوء ذلك، ينبغي لنا أيضا أن ننظر في التدهور الواضح للحالة الأمنية والإنسانية، بينما نستعد لموجة محتملة جديدة وأكبر من المهاجرين والتي ستكون لها بلا شك تداعيات إقليمية وعالمية. إننا ندعو إلى استجابة عالمية لأزمة اللاجئين والمهاجرين. فيجب أن نتقاسم المسؤولية في هذا الصدد، كما توخينا في الاتفاقات العالمية التي اعتمدناها بشأن اللاجئين والمهاجرين. ويجب أن نتعاون في إيجاد الحلول وأن نقدم المساعدة إلى بلدان المقصد وبلدان المنشأ على السواء. إن الجبل الأسود هو الجمهورية الوحيدة في يوغوسلافيا السابقة التي لم تضطر إلى التعامل مع الحرب على أراضيها خلال الصراعات التي وقعت في عقد التسعينات. وقد استقبلنا في ذلك الحين أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ ومشرد، أي أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع سكاننا. ونحن، كعضو في الأمم المتحدة، نجد صعوبة في فهم وقبول أي نهج غير نهج التضامن والدعم لأضعف الفئات.

إننا نمر بأزمة مناخية وبيئية متنامية. ولقد قدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان مؤخرا استنتاجات مقلقة للغاية في جنيف بشأن حالة حقوق الإنسان العالمية في سياق القضايا البيئية، قائلة إن تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي ستشكل مجتمعة أخطر تحد لحقوق الإنسان في عصرنا.

وقد أقرت بوضوح بأن النشاط البشري هو أحد العوامل المؤدية لذلك وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة عامل آخر. والتنفيذ الكامل

لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس للمناخ أمر حاسم لتعافي أفضل من الجائحة والاستعداد العالمي لمواجهة الصدمات المنهجية في المستقبل. ولذلك من المهم بصفة خاصة أثناء التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالمناخ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سينعقد في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، أن تحشد جميع البلدان مستوى إضافيا من الطموح فيما يتعلق بتحقيق أهدافها الطويلة الأجل للحد من ظاهرة الاحترار العالمي. وبالرغم من أن حصة الجبل الأسود من الانبعاثات العالمية ضئيلة، فقد زدنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ أهدافنا المناخية، مما يؤكد التزامنا القوي والمستمر بالتصدي للتحديات المناخية على النحو الملائم. ونتوقع أن تمكننا أنشطة أخرى ننفذها على الصعيد الوطني من تحقيق إنجازات جديدة وأكثر طموحا. ولذلك من المهم للغاية دمج عناصر العمل التي ستستند إلى حقوق الإنسان، سواء عند تحديد أهداف مناخية جديدة أو تحديد إطار عالمي جديد للتنوع البيولوجي.

احتفل الجبل الأسود هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاستعادة استقلاله واللحظة التي رُفع فيها علم الجبل الأسود لأول مرة على ضفة النهر الشرقي "إيست ريفر" في نيويورك. وقد سلكنا طريقا شاقا منذ انضمامنا إلى أسرة الأمم المتحدة – الذي شكّل الاعتراف الأوسع نطاقا باستقلالنا المستعاد – من موقعنا في الملتقى الرئيسي للأمم المتحدة ومع شركائنا الرئيسيين في السياسة الخارجية، وصولا إلى ما نتمتع به اليوم من أهمية واعتراف وإقرار تتجاوز إلى حد كبير الحجم المادي لبلدنا. ولم يكن ذلك المسار سهلا، لا سيما في البلقان، التي يثقل الماضي كاهلها ولا تزال مكانا تتصادم فيه النفوذ المتضاربة وتتنافس فيه المصالح الجيوستراتيجية. ولا يزال ذلك مصدر قلق لمختلف الجهات الفاعلة الدولية، ولكنه لا يجذب دائما الاهتمام اللازم أو الحسن التوقيت.

ولم تخف حدة التحديات والتهديدات التي تواجه الديمقراطية المتعددة الأعراق في البلقان. ومرة أخرى أصبحت منطقة غرب البلقان ساحة معركة للمصالح الجيوسياسية المتضاربة، مما يؤدي إلى تباطؤ اندماج مجتمعات غرب البلقان في محيطها الأوروبي الطبيعي ومن ثم يقوض ثقة الناس في القيم الأوروبية وتبنيها. ولا يعوق هذا الارتباك تنمية هذه المنطقة الأوروبية ويبطئها فحسب، بل يفتح الباب أيضا أمام إحياء النظريات المدمرة التي تزعم أنه نظرا لتخلف هذه المنطقة عن الركب، فإنه لا يمكنها أن تبقى مجتمعا متعدد الأعراق والطوائف ولا يمكن أن تكون دولها قادرة على أداء وظائفها. وهذه الفرضية المصطنعة موجهة إلى البوسنة والهرسك على وجه الخصوص، ولكن أيضا إلى البلدان الأصغر في المنطقة. والدافع وراء هذه الفرضية هو تقديم حجة لاستعادة المشاريع ذات النزعة القومية لوجود أكبر للدولة التي أدت إلى نشوب حرب في التسعينات في غرب البلقان ومقتل ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ شخص.

بيد أن تصميمنا على محاربة تلك الأفكار الرجعية والخطيرة لم يتزعزع، ولذلك يحذر الجبل الأسود اليوم، من هذه المنصة، من تجدد خطر احتمال زعزعة استقرار منطقة غرب البلقان وتقليص آفاقها الأوروبية. ولا يزال الجبل الأسود يعمل من أجل بناء مستقبل أفضل لمواطنيه يقوم على المساواة وعدم التمييز. وقد أقمنا علاقات ثقة وتعاون مع جميع جيراننا. وكما اعتاد كبار المسؤولين في بلدنا المضيف أن يقولوا، كان الجبل الأسود واحة سلام في البلقان في سنوات الحرب في التسعينات. وبصفتنا مساهما في تحقيق الأمن الإقليمي، انضممنا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وأصبحنا من رواد عملية التكامل الأوروبي. وبالرغم من التحديات العديدة التي نواجهها، لا يزال الجبل الأسود مصمما على الدفاع عن الديمقراطية المدنية والشاملة للجميع والمتعددة الأعراق والأوروبية وأن يصبح دليلا على أن الديمقراطية المتعددة الأعراق ممكنة في البلقان وأنها الضمان الحقيقي الوحيد للرخاء.

وسيظل الجبل الأسود مخلصا لتلك السياسات وملتزما بقوة بقيم تعددية الأطراف والتعاون المفتوح والودي وزيادة توطيد الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. وسيساعد ذلك، من بين أمور أخرى، في تعزيز شراكتنا مع المنظمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب فخامة السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هاغي غاينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نامبيا.

اصطُحب السيد هاغي غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هاغي غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غينغوب (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم ناميبيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في تهنئة الرئيس على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، التي عُقدت تحت شعار "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩ وإعادة البناء على نحو مستدام والاستجابة لاحتياجات الكوكب واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة". ونود أيضا أن نشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه العميق والمؤثر (انظر A/76/PV.3) الذي أبرز التحديات العديدة التي يواجهها العالم وناشد قادته أن يعملوا الآن على حل تلك المشاكل. وقد سمعنا نداءه بكل وضوح.

وللعام الثاني على التوالي، يجد العالم نفسه غارقا في سحابة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المظلمة، التي لا تزال تحصد أرواح الآلاف يوميا. غير أنه هناك بارقة أمل. فقد تكللت الجهود العالمية لتطوير اللقاحات بنصر علمي وأصبحت شهادة على براعة الإنسان. وفي أقل من عام بقليل حدث ما لم يكن متوقعا. فقد خضعت العديد من اللقاحات المختلفة للاختبار وأنتجت لتصل إلى الملايين في جميع أنحاء العالم. ومع الأسف، لم يستطع توزيع اللقاحات على الصعيد العالمي أن يتصدى لآفة عدم المساواة. وأسفر الفصل العنصري في مجال اللقاحات عن تفاوتات كبيرة فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات وتوافرها، وأقصي العديد من الناس في البلدان النامية. ومن المؤسف أن نشهد هذه الحالة التي نجد فيها مواطنين في بعض البلدان في مرحلة تلقي جرعات معززة بينما لا يزال الكثيرون في بلدان أخرى ينتظرون تلقي جرعاتهم الأولى من اللقاح. وينبغي ألا ننسى أن ما من أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين.

وقد أثر كوفيد-١٩ على البلدان الفقيرة بشكل متفاوت وأكثر حدة. وتكافح البلدان النامية في مواجهة ارتفاع مستويات الديون وعدم القدرة على الحصول على التمويل، للتخفيف من الآثار الحادة للأزمة. غير أن ناميبيا تهدف إلى توظيف نهج مبتكرة لكفالة التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه الفترة المتقلبة جراء الجائحة وآثار تغير المناخ. ونظرا لمواردنا المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فضلا عن وجود المحيط، قررت ناميبيا إعطاء الأولوية لتنمية الاقتصادين الأخضر والأزرق. ونحن في وضع جيد يتيح لنا، من خلال انضمامنا مؤخرا لعضوية الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، تصميم اقتصاد أزرق مستدام ودعمه، وهذا من شأنه أن ينمي قاعدتنا الاقتصادية ويخلق فرص عمل تشتد الحاجة إليها ويتصدى كذلك لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت ناميبيا تقدما في إدماج أصول طاقة متجددة في شكل الهيدروجين الأخضر والأمونيا في نظام الطاقة لديها، من أجل تمكيننا من العمل بما يخدم المصالح العليا لكوكبنا ومواطنيه.

لقد قطعت أفريقيا شوطا طويلا منذ أيام الموجة الأولى من القادة الأفارقة الذين مهدوا الطريق نحو الاستقلال. وقد كانوا شخصيات غير عادية أجبرتنا على الكفاح من أجل استقلالنا. وأعقب تلك الموجة الأولى موجة ثانية تعين عليها التعامل مع تعقيدات الحرب الباردة ودول الحزب الواحد والانقلابات العسكرية. وفي أعقاب النزاع العالمي الذي تجلى في شكل الحرب الباردة، بدأت موجة ثالثة من القادة الأفارقة في حقبة اتسمت بالانتخابات الديمقراطية والحدود الزمنية

للولاية. فالموجة الأولى من القادة الأفارقة هم آباؤنا المؤسسون. وكان على الثانية التعامل مع تعقيدات الحرب الباردة، والثالثة من هم حاليا في السلطة والذين أتوا إلى السلطة نتيجة انتخابات عادية ويلتزمون بالحد الزمني للولاية. ولكن على الرغم من أننا تعرضنا مؤخرا لانتكاسة في بلدين فإن الأفارقة – في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي – هم الذين اتخذوا قرارات بشأن هذا الأمر، بنبذ مثل أولئك القادة والمطالبة بالنظام الدستوري، خلافا لما كان يحدث في الماضي، عندما كان الآخرون يوجهون الأفارقة إلى ما يجب عليهم القيام به. تلك هي أفريقيا الجديدة التي نؤمن بها، أفريقيا جديدة تؤمن بالنظام الدستوري.

وناميبيا تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا مجال للتمييز من أي نوع في هذا العالم. وما زلنا في ذلك الصدد ملتزمين بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي يجسد تصميمنا الراسخ كمجتمع دولي على تخليص العالم من ويلات العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وقضية فلسطين، التي هي الآن في عامها الثالث والسبعين منذ النكبة، ما زالت من دون حل. وفيما يتعلق بتلك المسألة الحاسمة، تود ناميبيا أن تسلط الضوء على بيان الأمين العام، الذي قال فيه صراحة إن على القادة من كلا الجانبين استئناف الحوار الهادف، مع الاعتراف بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد إلى سلام عادل وشامل. وبالمثل، بعد ما يقرب من ٥٠ عاما، لا يزال شعب الصحراء الغربية ينتظر ممارسة حقه في الحرية والاستقلال. وترحب ناميبيا بتعيين الأمين العام السيد ألكسندر إيفانكو ممثلا خاصا له في الصحراء الغربية. ونأمل أن يكرس اهتمامه الكامل لهذه المسألة لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير من دون مزيد من التأخير.

وفي السياق ذاته، ووفقا للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بالإجماع، ندعو إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فشعب كوبا يستحق أن ينطلق نحو تحقيق تطلعاته الإنمائية وأن يحقق الحرية الاقتصادية. وندعو الرئيس بايدن – الذي كان عضوا قيما في إدارة الرئيس أوباما، التي سعت إلى التقارب بين واشنطن وهافانا – إلى إحياء روح الاحترام والسلام بين الولايات المتحدة وكوبا التي اتبعها الرئيس أوباما.

إن ناميبيا، بوصفها عضوا في لجنة الاتحاد الأفريقي المكونة من عشرة رؤساء دول وحكومات، ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن. ولذلك فإننا ندعو جميع البلدان إلى دعم ذلك الإصلاح بما يتماشى مع توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وإذ نواصل البناء بشكل أفضل، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن كفالة مشاركة المرأة على جميع مستويات الحكم والنشاط الاقتصادي كرمز للحرية والمساواة في المجتمع. وتعتقد ناميبيا أن مشاركة المرأة وتمثيلها شرطان أساسيان للتنمية المنصفة والمستدامة. ولذلك فإننا نواصل الدعوة إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، وقد وضعنا أنفسنا في مواجهة التحدي المتمثل في أن نكون قدوة في سياساتنا وبرامجنا وإجراءاتنا. وندرك كذلك أن شبابنا هم العمود الفقري للقرية العالمية وأوصياء على مفاتيح مستقبل البشرية. ولذلك تظل ناميبيا ملتزمة بدعم تنمية شبابنا وتشجيع مشاركة الشباب في جميع مجالات المجتمع، لأنهم يضطلعون بدور حاسم في تعزيز السلام والتنمية العالميين. ولتوضيح التزامنا بتمكين الشباب، يضم وفد بلدي سيدتين شابتين دون سن الثلاثين – إحداهما تبلغ من العمر ٢٥ سنة فقط – وكلتاهما نائبة وزير. إنهما، إلى جانب أقرانهما، هم المستقبل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كارازو (كوستاريكا).

إننا نواجه واحدة من أهم الفترات الحاسمة في تاريخ البشرية. فالسلام العالمي والكرامة الإنسانية ومستقبل قريتنا العالمية على المحك. وإذ نجتمع في هذا البرلمان العالمي للبشرية، فإننا مدعوون من قبل مواطني عالمنا إلى صياغة طريقة جماعية للمضي قدما تضمن تعافينا من دمار كوفيد-١٩ ورسم طريق للمضي قدما نحو مستقبل أكثر إشراقا. وعلى الرغم من أن المهمة قد تبدو شاقة، فإننا سننتصر من خلال وحدة الهدف. إذ حيث توجد وحدة، يوجد أمل في التغلب

على كوفيد-١٩. وحيثما توجد وحدة، يمكن للناس العودة إلى إعادة البناء بشكل مستدام. وحيثما توجد وحدة، يمكننا الاستجابة لاحتياجات الكوكب واحترام حقوق الجميع. أجل بالوحدة سننعش الأمم المتحدة، ونحولها إلى معقل للديمقراطية العالمية التي ستنقذ العالم من ويلات الحرب وتعيد تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية والكرامة وقيمة كل إنسان على هذا الكوكب.

إنني دائما أقول ناميبيا واحدة، أمة واحدة. وأقول أفريقيا واحدة، قارة واحدة. وأقول عالم واحد، كون واحد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هاغي غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُدلي به رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

اصطحب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بنداروفسكي (تكلم بالمقدونية؛ قدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني بشكل خاص أن أخاطب هذا التجمع لأول مرة باسم جمهورية مقدونيا الشمالية. وحضور معظم القادة هنا شخصيا اليوم، بدلا من مخاطبة الجمعية عبر رسائل الفيديو، دليل على أن بداية نهاية الجائحة تلوح في الأفق.

ومنذ ما يقرب من عامين، لا يوجد أي بلد تقريبا لم يتأثر بشدة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي مواجهة محنة غير مسبوقة، اجتمعت البشرية وحشدت كل قدرتها للتخفيف من آثار الجائحة والاستعداد لحقبة ما بعد جائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من التفاوتات التي ظهرت مرة أخرى بين أكثر البلدان تقدما وجميع البلدان الأخرى، شهدنا سلسلة كبيرة من الحالات المثالية للتضامن والإنسانية في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين علينا قطعه، يمكننا أخيرا أن نرى ضوءا في نهاية النفق وأن نعيد التركيز على المستقبل. ولذلك، نحتاج إلى دعم الأفكار والمبادرات الجديدة مثل شراكة مجموعة الدول السبع "إعادة بناء العالم بشكل أفضل"، وهي شراكة في مجال الهياكل الأساسية تهدف إلى مساعدة العالم النامي، الذي تأثر بشدة بمرض فيروس كورونا.

وهذه الجائحة، مثلها مثل كل آفة رهيبة أخرى في تاريخ البشرية، تحمل درسا يجب تعلمه. والحقيقة أن معظم التحديات التي تواجه البشرية، وليس فقط مرض فيروس كورونا، لا تتوقف عند الحدود الوطنية أو تفرق بين البلدان أو الأديان أو الأيديولوجيات. ولا يمكننا أن نتصدى للتحديات العالمية، سواء في مجالات الأمن أو المرض أو تغير المناخ، إلا من خلال ممارسة المزيد من التعاطف والتعاون والتضامن. والحقيقة اليوم هي أن عالمنا أبعد ما يكون عن كونه مكانا آمنا للعيش. فالنزاعات في جميع أنحاء العالم، سواء كانت جديدة أو مجمَّدة، أو الإرهاب أو التهديدات الهجينة، لا تزال تخل بسلامنا وأساليب حياتنا. ولا تزال النزاعات تهدد حقوق الإنسان والحريات، وتتسبب في كوارث إنسانية وموجات من اللاجئين.

ونحن قلقون بشكل خاص إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان. ونشاطر العديد من القادة شواغلهم، بمن فيهم الأمين العام، الذي حذر من أن العالم يواجه محنة إنسانية أخرى ودعا إلى تقديم يد العون وتوحيد الجهود والتضامن. واسترشاداً بإحساسنا بالالتزام الأخلاقي والتضامن، أعلن بلدي، مقدونيا الشمالية، على الفور استعداده لاستضافة عدد كبير من اللاجئين الأفغان، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الأكثر ضعفاً وأولئك الذين عملوا لدى وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان لسنوات عديدة. وقد وجد المئات منهم بالفعل ملاذا آمنا، بالإضافة إلى ظروف حياة كريمة. وقد ولد طفل في المستشفى المحلي فور هبوط

أول طائرة تقل لاجئين أفغان في مطار سكوبي، وهي شرارة أمل رمزية ودليل على أن الحياة تسود بالفعل. ونحن على استعداد للمساهمة في جهود المجتمع الدولي لضمان حياة أفضل للأشخاص المتضررين من الفوضى والدمار العسكريين. ولم تزيد التطورات الجديدة في أفغانستان إلا من حدة التهديدات القائمة للإرهاب والتطرف العنيف. ويجب أن نواصل العمل معا وأن نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب عن طريق اتباع نهج متعدد الأبعاد. وينبغي أن نعزز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي وتحت مظلة الأمم المتحدة في السعي إلى إيجاد حلول وآليات لمكافحة ذلك الشر.

وينبغي أن تكون تعددية الأطراف، التي تجسدها الأمم المتحدة بصورة أساسية وعالمية، القوة الدافعة لتعزيز الأدوات والأساليب لكفالة الأمن والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والازدهار للجميع. ويجب علينا إعادة تنشيط تعددية الأطراف الفعالة والشاملة التي تمنحنا شعورا بالمساهمة المشتركة في تشكيل مصيرنا. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد بصفة خاصة على جهود الأمين العام كما أعرب عنها في تقريره حول خطتنا المشتركة، الذي يؤكد من جديد القيم الأساسية للمنظمة ويقدم مقترحات ملموسة من أجل أمم متحدة أكثر فعالية تقوم على تعددية الأطراف الشاملة. ونشيد أيضا بأنشطة التحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي أطلقته ألمانيا وفرنسا، والذي نراه منبرا مفيدا يمكن أن يعطي زخما جديدا لتعزيز التعاون الدولي. وانطلاقا من روح تعددية الأطراف، ستواصل مقدونيا الشمالية الوفاء بالتزاماتها الدولية ودعم عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في وضع وتنفيذ السياسات العامة بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية.

ومن المعروف جيدا أن كل أزمة تمثل أيضا فرصة جديدة. ومرض فيروس كورونا يدعونا جميعا إلى إعادة النظر في موقفنا من مختلف جوانب المعيشة. وتستحق الصحة العامة والتعليم والعلم اهتماما أكبر بكثير إذا كنا نريد تحقيق تنميتها بصورة منهجية ومتكاملة ومستدامة. وعند معالجة المشاكل المعقدة والمتشابكة في هذا العصر الجديد، سنحتاج إلى شراكة وتضامن أقوى وأعمق، ليس فقط حتى نتمكن من مواجهة عواقبها بشكل أفضل وإعادة هيكلة الاقتصادات وضمان المزيد من التنمية، ولكن أيضا حتى نتمكن من تغيير العقليات التي تعيقنا وتعيق التقدم. ومع ذلك، ينبغي أن تكون الكرامة الإنسانية محور جهودنا، على الصعيدين الوطني والدولي. والقضاء على الفقر ليس سوى نقطة انطلاق في العمل على كفالة الحد الأدنى من الحقوق والاحتياجات للجميع على الأقل، وشرط مسبق لذلك هو كفالة ترعرع الأجيال الجديدة بروح تضامن أكبر وتفاوت أقل بين الناس. إن إنشاء قيادة مسؤولة ذات رؤية داخل حدودنا وخارجها أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف النبيلة. وينبغي ألا نتهرب من مسؤولياتنا. كما يجب أن نتعلم من أخطائنا وتصوراتنا الخاطئة، التي يسببها أحيانا عدم استعدادنا لمغادرة مناطق راحتنا، وأن نظهر المزيد من الشجاعة والقيادة الحازمة.

وعلاوة على ذلك، من الضروري للغاية الاستماع إلى وجهات نظر مختلفة وتضمينها ونحن نتخذ القرارات. وينبغي ألا ندخر أي موارد أو جهد لضمان التمكين الهيكلي للمرأة، مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع فئات المجتمع، سواء في مجال ريادة الأعمال أو الأمن أو التعليم أو السياسة الخارجية. وفي هذا السياق، يجب أن نفتح نقاشا بشأن الديمقراطية، التي تتعرض للتهديد على الصعيد العالمي، وأن نواصل الاستثمار بنشاط في القيم الديمقراطية مع تثبيط الاتجاهات الاستبدادية وفساد كبار المسؤولين والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. ومنذ البداية، أيدت، كرئيس بلد يعرف معنى وجود نظام حكم مختلف، فكرة الرئيس بايدن بعقد مؤتمر قمة من أجل الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وإذا أردنا الحفاظ على التفوق الأخلاقي للديمقراطية على نماذج الحكم السياسي الأخرى، فيجب أن نستثمر فيها، ولا سيما في صفوف الأجيال الشابة. ومن المهم أن يتعلم الشباب من إخفاقاتنا، التي غالبا ما تكون مدفوعة بالنوايا الحسنة. ومن الناحية العملية، فإن الحقيقة القديمة بأننا نستعير هذه الأرض من أطفالنا تعني فتح المجال لمساهماتهم وحريتهم وإبداعهم. والتعليم الشامل المتاح للجميع، كأساس للتنمية الشخصية، سوف يهيئ شبابنا لمواجهة تحديات اليوم بسهولة

أكبر ويجعل العالم مكانا يتمتع بقدر أكبر من الكرامة للعيش فيه مما هو عليه اليوم.

ويتشكل ببطء توافق دولي واسع في الآراء على أن التحدي الأكبر في عصرنا هو على الأرجح تغير المناخ، الذي نراه يحدث كل يوم بكثافة متفاوتة وبأشكال مختلفة. وعلى الرغم من أننا نشعر بآثار تغير المناخ في حياتنا اليومية وندرك بشكل متزايد الحاجة إلى التخفيف منها، يبدو أننا نواجه للأسف صعوبة في حشد قوتنا ضد هذا الخطر. وتتكشف أمام أعيننا مشاهد مرعبة من جميع أنحاء العالم، مثل الفيضانات المرعبة هنا في نيويورك وفي أوروبا الغربية وسلسلة الحرائق المميتة في جنوب شرق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط التي أسفرت عن خسائر في الأرواح ومعاناة إنسانية هائلة.

وما زالت مقدونيا الشمالية، إذ تؤكد من جديد على تعهداتها السابقة، ملتزمة باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بينما تعمل في نفس الوقت على زيادة مساهمتها الوطنية وإدماجها في القوانين والسياسات والتدابير التنظيمية الوطنية. ونتطلع إلى المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو ولدينا توقعات كبيرة بشأنه، كما نعتبره مرحلة حاسمة في جهودنا المشتركة لاستعادة الوطن الوحيد الذي نملكه، وهو كوكبنا الأرض.

وبالانتقال من القضايا والمعضلات العالمية والإقليمية والوطنية، اسمحوا لي أن أقول إن منطقة غرب البلقان تواجه تحديات خطيرة في سبيل تطلعاتها نحو التكامل الأوروبي. والمأزق الحالي في تلك العملية يحبط مواطنينا ولا يزال يُضعف من حماسهم للتغيير الإيجابي. كما أن هذه الحالة الراهنة تفتح الباب ليس للمنافسة الجيوسياسية فحسب، بل أيضا لنماذج مختلفة من الحوكمة، مما يجعل من الصعب كفالة تحقيق الإصلاحات الديمقراطية الحيوية لآفاق الاستقرار والازدهار في المنطقة. وقد حان الوقت لإعادة النظر في المرحلة الحالية من أكبر مشروع قاري منذ الحرب العالمية الثانية، وهو فكرة أوروبا موحدة وحرة وسلمية. فهل يتماشى الوضع الحالي للتكامل الأوروبي في المنطقة مع الرؤية التي تصورها آباؤه المؤسسون قبل عقود؟ وإذا كنا نهتم باستقرار وازدهار منطقة غرب البلقان كحلقة وصل مهمة في تحقيق الاستقرار والأمن على مستوى القارة وعبر القارات، يجب أن نعترف بأن هناك حاجة ماسة إلى تحقيق إنجاز كبير في عملية التكامل الأوروبي.

وقد أثبتت مقدونيا الشمالية، بوصفها بلدا صغيرا في جنوب شرق أوروبا، قدرتها، إلى جانب اليونان وبوساطة الأمم المتحدة، على حل حتى المشاكل المعقدة مثل ما يعرف "بمسألة الاسم"، وبالتالي الإسهام في تحقيق المزيد من الاستقرار. وآثار اتفاق بريسبا، الذي يجري تنفيذه الآن بحسن نية، ستفيد بلداننا والمنطقة برمتها على حد سواء. وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد للدخول في حوار بناء مع أحد جيراننا الآخرين، بلغاريا، لكفالة التنفيذ الكامل لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون. وما زلنا نعزز استقرارنا الداخلي وتنميتنا كمجتمع فعّال متعدد الأعراق، على أساس مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ونحن ندرك حقا أن أفضل إسهام ممكن يمكن أن نقدمه لتحقيق الاستقرار والازدهار على نطاق أوسع يكمن في إنفاذ تلك القيم في الداخل لفائدة مواطنينا.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الرسائل التي نبعث بها هذا الأسبوع من نيويورك ينبغي ألا تظل مجرد كلمات. وبدون اتخاذ قرارات ملموسة اليوم، لن نجعل العالم مكانا أفضل للغد. ولدينا فرصة ومسؤولية فريدتان، كجيل من القادة الذين يوجهون بلدانهم خلال أكبر التحديات التي تواجهها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لاتخاذ خطوات نحو إيجاد عالم ينعم بمزيد من السلام والعدل، ويُستعاد فيه الإيمان بالإنسانية والحرية والتضامن واحترام الكرامة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونيل روين أينغيميا، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناورو لتقديم خطاب رئيس جمهورية ناورو.

السيدة ديي (ناورو) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لفخامة السيد ليونيل روين أينغيميا، رئيس جمهورية ناورو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الرابع و A/76/332/Add.5).

تركت هذه الصفحة فارغة عن عمد.

خطاب السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي ليقدم خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

السيد تشمبندي (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين بيانا مسجلا سلفا لفخامة السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الخامس و A/76/332/Add.5).

تركت هذه الصفحة فارغة عمداً

خطاب السيد محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس المجلس العسكري الانتقالي ورئيس جمهورية تشاد ورئيس مجلس الدولة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أعطي الكلمة لممثلة تشاد لتقدم خطاب رئيس المجلس العسكري الانتقالي ورئيس جمهورية تشاد ورئيس مجلس الدولة.

السيدة بارود (تشاد) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لفخامة السيد محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس المجلس العسكري الانتقالي ورئيس جمهورية تشاد ورئيس مجلس الدولة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس المجلس العسكري الانتقالي ورئيس جمهورية تشاد ورئيس مجلس الدولة.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السادس و A/76/332/Add.5).

خطاب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أسوماني (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أعرب لسلطات الولايات المتحدة عن خالص شكرنا على ترحيبهم الحار بنا في كل مرة نصل فيها إلى مدينة نيويورك الجميلة للمشاركة في هذا الاجتماع السنوي العظيم. وأود أن أعرب عن خالص تعاطفنا مع الشعب الأمريكي، الذي يحيي الذكرى السنوية العشرين هذا الشهر للهجمات الجبانة التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأشارك في إحياء ذكرى ضحايا ذلك العمل الهمجي.

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات الشخصيات البارزة التي سبقتني على هذه المنصة في تهنئة السيد عبد الله شهيد على انتخابه الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ونعتقد، أنا ووفد بلدي، اعتقادا راسخا أنه يمكن الاستفادة من خصاله الإنسانية والمهنية في إنجاح عملنا في سياق هذه الدورة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة حقة بسلفه فولكان بوزكير على الكفاءة التي أدار بها أعمال الدورة الخامسة والسبعين وأدى بها واجباته النبيلة. وأخيرا، أود، بالنيابة عن بلدي ووفدي، أن أهنئ بإخلاص معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على إعادة تعيينه لفترة

ولاية جديدة، وأن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لاستثماره المستدام، وكذلك فريقه بأكمله، في خدمة الأمم المتحدة، التي تواجه تحديات تجعل عمله صعبا بشكل متزايد ولكنه لا يزال ضروريا.

وتأتي هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في لحظة حاسمة بشكل خاص في تاريخ العالم وتاريخ منظمتنا. ويحدث ذلك في وقت تبذل فيه جميع الدول قصارى جهدها للسيطرة والقضاء على مرض فيروس كورونا ومتغيراته، الذي جعل جميع شعوب العالم تعاني لما يقرب من عامين. وبالنيابة عن وفدي، أرحب بموجة التضامن المفيدة التي جعلت من الممكن تجنب الأسوأ. وفي الواقع، وبعد صدمة الأيام والأسابيع الأولى، أنشئ وأرسى التضامن الإنساني الأسس لنضال ساعدنا على استعادة السيطرة تدريجيا على الأحداث، شيئا فشيئا. وفي هذا الصدد، يحيي اتحاد جزر القمر النساء والرجال والعلماء والباحثين والخبراء والمختبرات الذين عملوا بفعالية واستثمروا أنفسهم في البحث عن اللقاحات المضادة للفيروس وإنتاجها، ونجحوا في نهاية المطاف في استعادة الأمل في جميع أنحاء العالم. وبطبيعة الحال، لا يمكننا أن ننسى التضحيات التي قدمها الآلاف من النساء والرجال على الخطوط الأمامية في كل بلد وفي كل فئة من فئات الرعاية الصحية والذين خاطروا بحياتهم ووجدوا الشجاعة والقوة لتحدي عاصفة هذا العدو القاتل. وأريد أن أعرب عن امتناننا اللامتناهي وأن أقول من القلب "أحسنت" لكل واحد منهم.

وقد دمرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) اقتصادات العالم وأزعجت النظام القائم منذ قرون بين الدول والأمم والشعوب. كما أجبرتنا الجائحة وعلمتنا أن نعيش بشكل مختلف. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ ظهورها في العالم، ونحن نعيش أزمة غير مسبوقة، حرب عالمية حقيقية. وقد أدت الجائحة إلى إبطاء مسار الحياة وزيادة توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتسريع وتيرة التفاوتات وتعطيل توازن اقتصاداتنا الوطنية. ولم تسلم منها أي أمة!

كما كشفت الجائحة أيضا عن مدى الفجوة التكنولوجية بين البلدان، وأظهرت لنا أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتقليص تلك الفجوة. وبالمثل، فإن أوجه عدم المساواة التي شهدناها في الحصول على اللقاحات تؤكد أهمية العمل على صون روح التضامن لدينا وتذكر الدور الأساسي لتعددية الأطراف. والسبب الذي يجعلنا بحاجة إلى مزيد من التضامن وفهم المعنى الحقيقي لتعددية لأطراف هو أن نتمكن من العمل معا لإعادة بناء العالم وإنقاذ دولنا وشعوبنا. ومن خلال إدماج هذا الواقع، سننجح في أعمال هذه الدورة للجمعية العامة وفي الاجتماعات الدولية الرئيسية الأخرى، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي المقبل للأغذية ومؤتمر الأطراف السادس والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

يتعلق موضوع هذه الدورة بإصلاح الأمم المتحدة، التي تمثل أفضل ما لدينا جميعا لنقدمه للعالم في سعينا المستمر من أجل تحقيق السلام والأمن. ولذلك فهو فرصة لتقييم أداء المنظمة بغية كفالة تمثيل أفضل للبلدان النامية، ولا سيما في القارة الأفريقية، التي تشمل، كما نعلم، مناطق نمو اقتصادي دينامي ولكنها تشهد أيضا نزاعات بعضها دامي، مما يؤخر تنمية شعوبها ورفاهها. ومن واجبنا، بصفتنا المجتمع الدولي، أن نعالج المشاكل – ولا سيما المشاكل المرتبطة بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية – التي، إن لم تُحل، ستدمر مصداقية المنظمة.

ولذلك، أود باسم حكومتي وبالنيابة عن شعب جزر القمر، أن أؤكد من جديد الضرورة الحيوية للتوصل إلى حل سريع وعادل ومنصف لقضية فلسطين، حل يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، تعيش في وئام وازدهار وأمن مع دولة إسرائيل. ومع أنني أتفهم موقف بعض البلدان الشقيقة في العالم العربي التي أقامت مجددا علاقات مع دولة إسرائيل، فإن الأمر متروك لدولة إسرائيل للاعتراف بتلك المبادرات الجريئة والتصرف بشأنها لصالح الجميع.

وعلاوة على ذلك، وبهدف التوصل إلى تسوية دائمة لمسألة الصحراء المغربية التي تمثل مصدر قلق كبير لحكومة بلدي، أود أن أعرب هنا عن تشجيعنا للجهود التي تبذلها المملكة المغربية. ونأمل

أن تؤدي إلى حل يمكّن البلد الشقيق من استعادة استقلاليته وسلامة أراضيه على ذلك الإقليم المغربي. وترحب حكومة بلدي بأي مبادرة ستساعد على كفالة تحقيق السلام في هذه المنطقة وتشجع بقوة الحوار بين البلدين الشقيقين المغرب والجزائر.

وفيما يتعلق بالسيادة أيضا، يكرر اتحاد جزر القمر موقفه بشأن ضرورة استعادة جمهورية الصين الشعبية لوحدتها فيما يتعلق بمقاطعة تايوان الصينية.

وبخصوص النزاع الإقليمي بين فرنسا وجزر القمر بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية، شهدنا في السنوات الأخيرة رغبة الطرفين، جزر القمر وفرنسا، في الاستفادة من إنجازات ماضينا المشترك، مع الحفاظ على حوار صريح وبناء بغية التوصل إلى حل سلمي ونهائي يحترم القانون الدولي ويصب في مصالح البلدين.

وأود أن أؤكد أنه يجب ألا نظل غير مبالين ببؤر التوتر التي تقوض السلام في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت مرتعا خصبا لتفشي الإرهاب الدولي، كما هو الحال في منطقة الساحل ومؤخرا في الجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. والحالة في أفغانستان تهمنا أيضا، وأود أن أجدد دعم بلدي للشعب الأفغاني في هذه المرحلة الحاسمة في مصيره. إن التغييرات غير الدستورية التي حدثت مؤخرا في العديد من البلدان، في أفريقيا وحول العالم، تذكرنا بالحاجة الملحة إلى النظر في حلول مبتكرة ودائمة لا ترتبط بمسائل جيوسياسية قصيرة الأجل. ولذلك، وبغية توطيد السلام والأمن والاستقرار في العالم، نحتاج إلى توافق قوي في الآراء، وينبغي أن نشدد دائما في هذا الصدد على منع نشوب النزاعات، إلى جانب تقديم الدعم المستمر للجهود الرامية إلى حل الأزمات الجديدة.

وتتمحور مبادئ الأمم المتحدة وقيمها الآن حول أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل أولوية لكل بلد. إنها تشكل منبرا مثاليا لالتزامنا الجماعي وأساسا لأعمالنا لصالح التنمية. وفي تلك العملية، وكما هو مبين في تقرير التقييم الوطني الطوعي الذي قدمه بلدي إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في عام ٢٠٢٠، شرع اتحاد جزر القمر في السير على طريق يرمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جميع جوانبها، التي تشكل خطة جزر القمر الجديدة لعام ٢٠٣٠ إطارنا الوطني ذي الصلة لها.

وبينما نتناول أعمال هذه الدورة، ينبغي ألا ننسى أنه وفقا للدراسات والبحوث الحالية، يتوقع أن تختفي مناطق بأكملها ببساطة، في حين ستتأثر مناطق أخرى بتفاقم الأحداث المناخية مثل الفيضانات والجفاف والحرائق والتآكل الساحلي وتَّحمُّض المحيطات، وعواقب الآثار الضارة لتدهور بيئتنا. وبينما لا تستثني تلك الأحداث بلدا أو منطقة، ينبغي أن نلاحظ أن حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر القمر تبعث على القلق بدرجة أكبر وتستحق اهتماما أكبر منا نحن القادة. ومثل دول أخرى كثيرة، تواجه هذه الدول أيضا مشاكل خطيرة أخرى مثل القرصنة، والاتجار بالبشر في عرض البحر، والاتجار بالمخدرات، والصيد غير المشروع، ونهب الموارد الطبيعية في البحر. وتؤيد حكومة بلدي كل مبادرة وطنية وعالمية تهدف إلى شن حرب لا ترحم على هذه الأعمال الوحشية، التي تشكل تهديدا رئيسيا لأمن سكاننا. ولهذا السبب أعتزم إعادة توجيه المحاور الاستراتيجية لدبلوماسيتنا من أجل إدماج بعد الأمن في عملنا الجيوستراتيجي، لا سيما في منطقة قناة موزامبيق وجنوب غرب المحيط الهندي. وقد أصبحت تلك الرؤية الجديدة، التي تتطلب مساعدة جيراننا وشركائنا في التنمية، الأساس لأي توقع لمستقبل هذا الجزء من العالم، الذي يحمل من أجله تطويرُ اقتصاد أزرق مستدام وخاضع للرقابة إمكانات هائلة وحيوية.

وعلى الصعيد الوطني، أدرك الحاجة إلى الاستقرار السياسي ككفالة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل حكومتي من أجلها بلا كلل. ويكتسي الاستقرار السياسي والتماسك الوطني أهمية لبلدنا لأنهما ضروريان لأي مبادرة. إن خلاصنا يعتمد على إيجاد مجتمع سلمي وموحد وشامل بشكل متزايد لجميع الطبقات التي يتألف منها.

والمعلومات المغلوطة التي توردها الشبكات الاجتماعية، ومن خلال قنوات غير موثوقة وغير رسمية، ليس لها هدف سوى الإضرار بالمناخ السلمي داخل جزرنا وتقويض الجهود الرامية إلى تطوير اتحاد

جزر القمر. وبغية تحسين تماسكنا الوطني، قررت بالتالي أن أجري في منتصف فترة ولايتي حوارا سياسيا وطنيا آمل أن يساعد على التفاف المزيد من النساء والرجال من جزر القمر حول أهدافنا الأساسية – أي السلام والأمن والوحدة الوطنية – مما سيمكننا من الاستفادة من جهودنا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. وأود أن أشكر بعثة الاتحاد الأفريقي التي يرأسها مفوض السلام والأمن، الذي أنهى للتو زيارته لاتحاد جزر القمر، وتمكن في غضون أسبوع من الاجتماع بجميع أصحاب المصلحة في هذا الحوار، والاستماع إلى الجميع، وتقدير مواقفهم وتقديم التوصيات. والأمر يرجع الآن لجميع الأطراف في هذا الحوار من أجل المضي قدما. ومن الواضح أن بلدنا بحاجة إلى جميع أصحاب المصلحة الوطنيين لتعزيز إنجازاتنا التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية في مجالي حقوق الإنسان والتغيير الديمقراطي، وبالتالي النهوض بتطورها.

ويجب أن يكون شعب جزر القمر قادراً أيضاً على الثقة في نظام العدالة، الجهة الضامنة لاحترام حقوقه وحمايته. ويجب أن يظلّ النظام القضائي في جزر القمر هو الدعم الذي تقدمه الدولة لأضعف الفئات من أجل الدفاع عنها، ولأكثر الفئات معاناة من الحرمان من أجل حماية حقوقها، في مواجهة تصاعد العنف، ولا سيما العنف ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع. ويجب أن تكون العقوبة على هذه الأعمال عقوبة شديدة جداً. ولهذا السبب أنشأت حكومتي مجلساً قضائياً أعلى يتألف من قضاة بارزين يتمتعون بخبرة طويلة في مجال عملهم، واعتمدت قانوناً جنائياً منقحاً وقانوناً للإجراءات الجنائية يتضمن أحكاماً ترمي إلى تزويد البلد بإطار سياسي وقانوني محسّن وملائم.

وعلى الجبهة المجتمعية، شغل كوفيد–١٩ عقولنا، كما هو الحال في كل مكان آخر، وأجبرنا على إعطاء الأولوية لمعالجة المرض. ومرت باتحاد جزر القمر موجتان، كانت الثانية منهما أكثر ضراوة. غير أنه قد تمت السيطرة على الحالة بفضل التدابير المتخذة والاحتياطات التي اتخذتها السلطات في هذا الصدد، بدعم من جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف ومجتمعاتنا المحلية وأعضاء المجتمع المدني، الذين نشعر بامتنان كبير لهم. ولا بد من القول إنه بينما يقع اتحاد جزر القمر الآن، والحمد لله، ضمن الفئة "الخضراء"، يجب أن نواصل توخي اليقظة، لا سيما كبلد جزري، من أجل تجنب أي انتشار آخر للمرض. وحتى الآن، تم الانتهاء من مرحلة ثانية من التطعيمات وستمكننا المرحلة الثالثة، التي ستبدأ قريباً، من بلوغ هدف ٨٠ في المائة من السكان المستهدفين الذي حددناه لأنفسنا بحلول بداية عام ٢٠٢٢. وتبذل حكومتي أيضاً جهوداً كبيرة لدعم شعبنا في حياته اليومية، لا سيما فيما يتعلق بحمايته من أزمة الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق، وهي على الأرجح إحدى نتائج الحالة التي أوجدها كوفيد– ١٩.

ونرحب بالمساعدة التي يقدمها جميع شركاء بلدي في التنمية. والخطة الإطارية الجديدة للتنمية المستدامة التي تم التوقيع عليها للتو على مدى السنوات الخمس القادمة مع منظومة الأمم المتحدة تدمج تماماً الأولويات التي اعتمدتها "خطة جزر القمر الصاعدة". ويجب أن تركز جميع الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف لجزر القمر على الهدف الرئيسي المتمثل في ضمان صعود بلدنا بحلول عام ٢٠٣٠. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى مؤتمر شركاء التنمية لجزر القمر الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والذي شارك فيه مئات الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وممثلو القطاع الخاص. وبحلول نهاية المؤتمر، الذي تكرمت فرنسا باستضافته، كنا قد حشدنا شركاء أعربوا عن اهتمامهم بدعم تنفيذ خطتنا، التي تظل اليوم المعيار العام لتنمية اتحاد جزر القمر. ويشهد الحضور القوي لشركاء أمتنا وأهمية الإعلانات التي تم إصدارها على نجاح ذلك الاجتماع التاريخي.

كما أنني ملتزم بالتعاون الوثيق مع البلدان التي نتشاطر معها مصيراً مشتركاً في جنوب غرب المحيط الهندي. ونعتزم معاً تنفيذ إجراءات مشتركة لتعزيز أواصر حسن الجوار والتعاون من أجل رفاه شعبينا تعزيزاً كبيراً. ومع ذلك، فإن كل هذا الزخم قد ضعف للأسف بسبب الأزمة الصحية الكبرى التي فاجأت كل بلد وأضعفت متابعتنا للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر باريس. والواقع اليوم

هو أنه يتعين علينا أن نواجه الحقائق. فليس لدينا خيار سوى تعلم التعايش مع هذا الفيروس. ولذلك نحتاج إلى إيجاد سبل للمضي قدماً في مشاريعنا المخطط لها مسبقاً. وأود أن أوجه نداء ودياً وأخوياً من هذه المنصة إلى جميع شركائنا حتى نتمكن معاً من إيجاد السبل والوسائل لتحقيق التزاماتنا التي قطعناها في باريس بهدف تمويل مختلف المشاريع في "خطة جزر القمر الصاعدة". لقد أنشأ اتحاد جزر القمر أمانة تنفيذية مسؤولة عن رصد مؤتمر شركاء التنمية، ستعمل بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية ذات الصلة ومع جميع شركائنا.

وعلى الصعيد الإقليمي، نقل اتحاد جزر القمر شعلة رئاسة لجنة المحيط الهندي في أيار/مايو الماضي إلى فرنسا، التي نتمنى لها كل النجاح وانتصار المثل والقيم التي تعتز بها شعوب المحيط الهندي. وقد حققت الرئاسة القمرية للجنة المحيط الهندي نجاحاً. ودفعت المنظمة دون الإقليمية قدماً في عملية إصلاح تهدف إلى جعلها أكثر كفاءة وحداثة وأقدر على تلبية توقعات سكان بلداننا، وذلك في أعقاب معتكف وزاري نظمته حكومتي في موروني. وعملت رئاستنا القمرية أيضاً على إدارة جائحة كوفيد-١٩ بنجاح في البلدان الأعضاء ووضع خطة إقليمية للاقتصاد الأزرق واستراتيجية لإحياء الاقتصادات الإقليمية.

ويشارك اتحاد جزر القمر أيضاً في الجهود الإقليمية الرامية إلى كفالة الأمن في شرق أفريقيا. لقد قدمنا دعماً لا يتزعزع لجمهورية موزامبيق الشقيقة في مكافحة آفة الإرهاب التي، وللأسف، لا تستثني أي بلد. ولذلك يجب أن نحافظ على تضامننا الإقليمي والدولي في جهد لا يكل لمكافحة تلك الآفة وكفالة أمننا الإقليمي.

لقد تشرف اتحاد جزر القمر عظيم الشرف بتولي منصب نائب رئيس الاتحاد الأفريقي ولذلك فهو ملتزم بأداء دور فعال والمساعدة على تعزيز القيم النبيلة التي يدافع عنها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالسلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وتحقيق خطة عام ٢٠٦٣ بجميع جوانبها. ونحن نعمل عن كثب مع مكتب الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع بين الدول الشقيقة: مصر والسودان وإثيوبيا.

ووجودنا هنا كل عام في الأمم المتحدة دليل على الأهمية التي نعلقها على تعددية الأطراف وإيماننا بالدور الرئيسي الذي تؤديه هذه المنظمة في زيادة إضفاء الطابع الإنساني على العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالخطاب الذي ألقاه الرئيس بايدن، رئيس الولايات المتحدة، والتزامه بتعددية الأطراف. إن حضورنا في الجمعية العامة هذا العام يجسد أيضاً تصميمنا المشترك، الذي بات أقوى وأكثر ثباتاً، على العمل من أجل خير شعوبنا. نحن هنا لنقول نعم لكل ما من شأنه أن يسهم في تحقيق توازن أفضل في العالم، ونقول لا لأي شيء يتعارض مع ذلك. ونحن نقول لا بشكل خاص لكوفيد-١٩.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية الغابون

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غابون لتقديم خطاب رئيس جمهورية الغابون.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية الغابون ورئيس الدولة، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الغابون.

تولى السيد أفونسو (موزامبيق)، نائب الرئيس، رئاسة الجمعية.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السابع و A/76/332/Add.5).

تُركت هذه الصفحة فارغة عمداً

خطاب السيدة سامية سولوهو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية العامة إلى خطاب تدلي به رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطُحبت السيدة سامية سولوهو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة سامية سولوهو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة حسن (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بالرئيس لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وللأسلوب المثالي الذي أدار به الدورة حتى الآن. وأود أن أثني أيضا عليه لما بذله من جهود فعالة لتمكيننا من أن نجتمع بالحضور الشخصي بالرغم من الظروف غير المسبوقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). فعقد مناقشة عامة بالحضور الشخصي هذا العام، وإن كان ذلك في ظل القيود المفروضة، يبرهن مرة أخرى على أن البشرية وتعددية الأطراف لا يمكن ولا ينبغي أن تستسلما للفيروس، وأنه حيثما توفرت الإرادة، ستوجد الوسيلة. وتلك الروح هي ما نحتاج إليه للمضي قدما. ولذلك أؤيد موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة الذي يحثنا جميعا على بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل من أجل التعافي من كوفيد-١٩ وإعادة البناء على نحو مستدام والاستجابة لاحتياجات الكوكب واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة.

وبما أن هذا هو خطابي الأول أمام الجمعية العامة، فإنني أود باسم شعب جمهورية تنزانيا المتحدة وحكومتها أن أشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على رسائل التعازي التي بعثت بها إلى بلدنا عقب الوفاة المفاجئة لرئيسنا الراحل، السيد جون بومبي جوزيف ماغوفولي، في ١٧ آذار/مارس. فلتسكن روحه في سلام أبدي. وسنظل مدينين للجميع لرسائل المواساة الطيبة التي بعثوها إلينا والتي ساعدتنا على تخطي هذا الاختبار غير المسبوق لبلدنا. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى الرئيس المنتهية ولايته للدورة الخامسة والسبعين على تخصيصه وقتا في ١٦ نيسان/أبريل، في الجلسة العامة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (انظر A/75/PV.59)، لتكريم ذكرى رئيسنا الحبيب ماغوفولي. فقد كانت بالفعل بادرة تضامن وأخوة.

وليس من قبيل المصادفة أن أختار حضور المناقشة العامة في رحلتي الأولى خارج أفريقيا منذ أن توليت منصبي. فقد فعلت ذلك من منطلق اقتناعي وإيماني العميقين بقدرة تعددية الأطراف على حل التحديات العديدة التي يواجهها عالمنا اليوم. وأنا هنا لأؤكد للجمعية العامة أن تنزانيا ستظل، تحت قيادتي، عضوا قويا في الأمم المتحدة وداعما يُعول عليه لتعددية الأطراف. وسنُبقي ذراعينا مفتوحتين لمن يحتضنوننا ويعملون معنا. وسنظل تنزانيا التي عرفتها الدول وعولت عليها، تنزانيا التي تتعايش وتتعاون في سلام واحترام مع جميع البلدان – كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة – لجعل هذا العالم، عالمنا، مكانا أفضل لنا جميعا.

وقد ذكرتنا جائحة كوفيد-١٩ بمدى ضعفنا كبلدان منفردة، بغض النظر عن حجمنا أو ثرائنا أو جغرافيتنا. وبينما نجتمع هنا اليوم، يفصلنا أقل من عقد من الزمن للوفاء بالتزامنا الجماعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وألاحظ مع الأسف الشديد أن العالم الآن، وفقا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، ليس على المسار الصحيح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويرجع ذلك أساسا إلى الآثار السلبية الناجمة عن كوفيد-١٩. ويبين التقرير كذلك أن الجائحة قد عكست مسار التقدم الذي أحرز منذ سنوات في بعض المناطق. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن نحو ٧١ مليون شخص ممن تمكنوا من الخروج من الفقر المدقع سيقعون مجددا في براثنه جراء الجائحة. ونشعر بالإحباط لأن هذه الآثار ليست محسوسة على قدم المساواة. فنحن في العالم النامي أكثر المتضررين. ولذلك من الضروري أن نبذل جهودا متضافرة لمعالجة هذه الحالة المدمرة.

ويجب مساعدة البلدان النامية على معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-١٩. وفي ذلك الصدد، نعرب عن امتناننا للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على ما تبذله من جهود لإنقاذ اقتصادات كثيرة من الانهيار. وتلك الأنواع من التدخلات مهمة. ولا يسعنا أن نلجأ إلى استخدام كوفيد – ١٩ ذريعة لعدم إحراز قدر كاف من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تنزانيا لم تسلم من كوفيد-١٩. وبعد بداية الجائحة، كنا في تنزانيا وأعتقد في العديد من البلدان النامية الأخرى، عالقين في مرحلة حماية الأرواح وسبل العيش. وكانت التدابير التي تدعو إليها منظمة الصحة العالمية تستهدف حماية الأرواح. غير أنه في بلد مثل تنزانيا، تعيش فيه نسبة كبيرة من السكان، الذين نحتاج إلى إبقائهم على قدميهم، على اقتصاد الكفاف، اضطررنا إلى اعتماد جميع التدابير اللازمة للحد من انتشار كوفيد-١٩، بما في ذلك بالانضمام إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، من أجل كفالة حصول التنزانيين على اللقاح. وبدأت حملة التطعيم في تموز/يوليه بالمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، على أن تليها الفئات العمرية الأخرى.

وعلى الصعيد العالمي، عندما كانت لقاحات كوفيد-١٩ قيد التطوير، كان البعض منا يأمل أن يعني ذلك شيئا جيدا للبشرية جمعاء. غير أننا علمنا أن الفيروس ينتقل بسرعة أكبر من إنتاج وتوزيع اللقاحات على الصعيد العالمي وأن الغالبية العظمى من اللقاحات قد أعطيت في البلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. ومن غير المرجح أن نلبي، بالوتيرة الحالية، عتبة منظمة الصحة العالمية بتطعيم ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من الناس في كل بلد بحلول نهاية عام ٢٠٢١ و ٧٠ في المائة على الأقل بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٢. إن مستوى عدم المساواة في اللقاحات الذي نشهده مروع. ومن المحبط حقا أنه في حين أن معظم بلداننا قد طعمت أقل من ٢ في المائة من سكانها، وبالتالي تسعى للحصول على المزيد من اللقاحات لهم، فإن بلدان أخرى على وشك توزيع جرعة ثالثة، تسميها لقاح التعزيز. إننا نميل إلى نسيان أنه لا أحد في مأمن حتى يكون الجميع في أمان. ومن الأهمية بمكان أن تتقاسم البلدان التي لديها فائض من جرعات لقاحات كوفيد-١٩ مع الآخرين. ومن ناحية أخرى، فإن طلبنا المتواضع هو أن يتم التنازل للبلدان النامية عن حقوق براءات الاختراع المتعلقة باللقاحات حتى تتمكن من تحمل تكاليف إنتاج اللقاحات بنفسها. وذلك ليس ضروريا لإنهاء هذا الجائحة فحسب، بل هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله إذا أردنا إنقاذ البشرية.

وعلى الصعيد الاقتصادي لم تسلم تنزانيا، شأنها في ذلك شأن غيرها، من آثار "كوفيد-١٩". فقبل انتشار الجائحة كان اقتصادنا ينمو بمعدل ثابت قدره ٦,٩ في المائة، في حين يقدر المعدل الحالي بنسبة ٥,٤ في المائة. ونحن الآن نباشر إنعاش قطاع السياحة الذي تأثر بشدة بسبب القيود المفروضة على السفر في العديد من البلدان من أجل الحد من انتشار كوفيد-١٩. وإذ تحاول حكومتي ببطء إحياء معظم الأنشطة الاقتصادية التي اختنقت بسبب الجائحة، فإنها تواصل العمل الجاد لتحسين بيئة الأعمال التجارية وجذب المزيد من الاستثمارات. وإدراكا منا للصلة بين النمو الاقتصادي والحكم، تمكنا من الحفاظ على السلام والاستقرار السياسي، مع الديمقراطية النابضة وممارسات الحكم السليم المؤسسية التي تدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وأود أن أشير إلى تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" الذي يثير المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، مثل المساواة بين الجنسين وتغير المناخ وتنمية الشباب. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يهدد كوفيد-١٩ بتراجع المكاسب التي حققناها. وبالنسبة لي، بوصفي أول رئيسة في تاريخ بلدي، فإن عبء التوقعات بتحقيق المساواة بين الجنسين يقع على عاتقي بشكل أكبر. ولذلك السبب أثني على مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفرنسا والمكسيك في تنظيم منتدى جيل المساواة الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه، والذي تطوع فيه بلدي لمناصرة حقوق المرأة الاقتصادية والعدالة. وتدرك حكومتي أن الحماس للمساواة بين الجنسين ليس كافيا، ولذلك فهي تستعرض سياساتنا وأطرنا القانونية من أجل وضع خطط قابلة للتنفيذ وقابلة للقياس لضمان تمكين المرأة اقتصاديا وغير ذلك من جوانب المساواة بين الجنسين وتكافؤ الجنسين. كما نعمل على تصميم وتنفيذ خطط تراعي الاعتبارات الجنسانية على صعيد الاقتصادالجزئي وإجراء إصلاحات في الميزانية وتصميم حزم حوافز بهدف خفض عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر.

إن تحديات تغير المناخ تؤثر حقا على سبل العيش والسلام والأمن، وقد أسفرت عن تشريد قسري لجزء من شعبنا. وتنفق حكومة

تنزانيا بين ٢ و ٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي على التخفيف وعلى بناء قدرة المجتمعات على الصمود، وذلك كثير في بلد لا يزال يعاني من الفقر، إلى جانب حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، التي عرضت في حد ذاتها قدرتنا على التصدي للتأثير الضار لتغير المناخ للخطر. ولذلك فإن أعمالنا اليوم ستحدد مستقبل كوكبنا من حيث تغير المناخ. وأدعو في ذلك الصدد إلى وضع طريقة شفافة للصرف المالي وأشدد على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة بالتزامها بالمساهمة بمبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٥ بغية تيسير تنفيذ اتفاق باريس.

وفي الختام، أود أن أردد التزام بلدي باتباع مبادئ تعددية الأطراف كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وأحث الدول الأخرى على مواصلة دعم هذه المؤسسة العظيمة. لقد علمتنا بداية كوفيد-١٩ درسا مفاده أننا متشابكون بعمق، وأن أحادية الجانب لن تصل بنا إلى أي مكان عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تتجاوز حدودنا الوطنية. وقد قال حكيم ذات مرة – وأنا أقتبس: "المرء لوحده يمشي سريعا، ولكن معا سنذهب بعيدا". فيجب أن تسود تعددية الأطراف دائما.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة سامية صلوح حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج مانيه وِياه، رئيس جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليبريا لتقدم خطاب رئيس جمهورية ليبريا.

السيدة مك جيل (ليبريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا من فخامة السيد جورج مانيه وِياه، رئيس جمهورية ليبريا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ليبريا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثامن وانظر A/76/332/Add.5).

هذه الحصة فارغة بالإنكليزية

تركت هذه الصفحة فارغة عمدا.

خطاب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالإنكليزية***): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية العراق.

اصطُحب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالإنكليزية***): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس برهم صالح: السيد الرئيس، نبارك انتخابك رئيساً للجمعية العامة، متمنين لك التوفيق في عملك.

أقفُ أمامكم اليوم ممُثِلاً عن العراق – الدولة المؤسِّسة في الأمم المتحدة – وعن شعبه الضارب في عمق التاريخ، إلى حضارات أور وسومر وبابل وآشور، أعرق الحضارات التي عرفتها البشرية. نجتمع اليوم وما زلنا نواجه التحديات الصحية الناتجة عن جائحةكوفيد-١٩، كما لم تزل قضايا العنف والإرهاب وتحديات التنمية المستدامة وتغيّر المناخ تُمثل تحديات خطيرة تتطلبُ منا حلولاً جدية. هذه التحديات تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة والمنظمات الدولية دوراً أساسياً في تنسيق المواقف لمواجهة التحديات. وآن الأوان لنواجه الأخطار معاً، واجتماعنا هذا العام يُمثل فرصة للتعاون والاتفاق على خريطة طريق عمل للمستقبل.

في العراق، اتخذت الحكومة العديد من التدابير الصحية اللازمة للسيطرة على الجائحة رغم محدودية البنى التحتية الصحية التي شهدت دماراً واسعاً جرّاء الحروب التي مر بها البلد خلال الفترات الماضية. إذ تمكنّا من زيادة قابلية المؤسسات الحكومية في تقديم العلاج والوقاية،

وكان العراق من أوائل الدول التي انضمت إلى مبادرة "كوفاكس" لتوفير اللقاحات لمواطنينا والمقيمين الأجانب. وفي هذه المناسبة، نُعرب عن بالغ تقديرنا – حكومة وشعباً – للمنظمات الدولية وخاصة منظمة الصحة العالمية على جهودها في دعم العراق للتصدي لهذه الجائحة.

لقد عصفت بالعراق وشعبه، على مدى الأربعين سنة الماضية على الأقل، الحروب والحصار والاضطهاد وحملات الإبادة والأنفال والمقابر الجماعية واستخدام الأسلحة الكيميائية في حلبجة وتجفيف الأهوار واستباحة الإرهاب لمدننا. نجحنا بتجاوز هذه المآسي الرهيبة، وتمكّنا من تحرير مدننا من دنس تنظيم داعش وحماية العالم من جرائمه، ببسالة قواتنا المسلحة من الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة وبدعم التحالف الدولي وجيراننا وأصدقائنا، والدور الكبير للمرجعية الدينية في النجف الأشرف التي حشّدت قوى الشعب في هذه المواجهة المصيرية. كما تواصل قواتنا المسلحة بحزم عملياتها للقضاء على ما تبقى من الخلايا الإرهابية التي تهدد أمن العراق والمنطقة والعالم.

إذ لا يمكن أن نستخف بخطورة الإرهاب، ونجزم أن التهاون أو الانشغال بالصراعات في منطقتنا سيكون متنفسّاً لعودة تلك المجاميع الظلامية وتهديد شعوبنا وأمننا. إذ لا خيار لنا إلا التعاون والتكاتف في مواجهة ظاهرة الإرهاب والجماعات الداعمة له ومكافحة تمويله، ومعالجة آثاره الخطيرة وإنصاف ضحاياه، وضمان عدم تكرار المآسي الرهيبة. ويقوم واجبنا الآن في إعمار المدن المحررة وإعادة النازحين إلى ديارهم، وقد حققنا شيئاً من التقدم في ذلك، ونتطلع إلى المزيد من دعم المجتمع الدولي في إعادة إعمار المناطق المحررة من الإرهاب، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة، وتعزيز القدرات في إعادة بناء البنى التحتية في البلد بما يسهم في عودة الحياة الطبيعية الكريمة لمواطنينا. وأشير في هذا السياق إلى إقرار العراق قانون الناجيات الأيزيديات لإنصاف هذه الشريحة التي تعرّضت لأبشع أنواع الاضطهاد والاستغلال على يد تنظيم داعش، ويشمل القانون أيضاً إنصاف النساء من باقي المكونات العراقية.

إن ظاهرة الفساد هي الأخرى تهدد أمن واستقرار العالم أجمع، ويواجه بلدنا ظاهرة الفساد بسبب الإرث الخطير من الحروب والنزاعات والعنف التي بددت الكثير من موارد بلدنا وحرمت العراقيين من التمتع بخيرات بلدهم. ولذا، فإن مكافحة الفساد تُمثل للعراق اليوم معركة وطنية لن يصلُح وضع البلد قبل الانتصار فيها. وترتكز هذه المعركة على الحد من منابع الفساد وإغلاق منافذه، والعمل على استرداد ما تم نهبه وتهريبه من أموال يُستخدم جزء كبير منها لإدامة العنف والفوضى في البلد. فلا خيار أمامنا إلا الانتصار في هذه المعركة.

والتزاماً بمكافحة الفساد، انضمَّ العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٠ واتفاقية جامعة الدول العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠، ونعمل على تبنّي مشروع قانون لاسترداد الأموال المنهوبة، كما نظّمت الحكومة مؤخراً مؤتمراً مهماً من أجل تنسيق الجهد لتحقيق ذلك. ومن هنا، أدعو الأصدقاء في المجتمع الدولي لمساعدتنا في الكشف عن أموال الفساد المهرّبة من العراق واستردادها، إذ إن تحقيق ذلك سيكون خطوة حاسمة في ردع الفساد. ونجدد دعوتنا لتشكيل تحالف دولي لمحاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة، على غرار التحالف الدولي ضد الإرهاب. إذ لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بإنهاء.

إذ لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بإنهاء الفساد بوصفه اقتصادا سياسيا للعنف والإرهاب. فالفساد والإرهاب مترابطان ومتلازمان ومتخادمان، ويديم أحدهما الآخر.

يواجه كوكبنا خطرا وجوديا يتجسد أمامنا في التغيرات المناخية الحادة التي تهدد مستقبل أجيالنا القادمة. قد نختلف سياسيا، ولكن علينا أن نتحد معا في مواجهة التغير المناخي، فهو خطر يهدد الجميع. ويمر العراق بظروف مناخية صعبة من التصحر وشحة في الموارد المائية جعلت البلد خامس أكثر البلدان هشاشة تجاه التغيرات المناخية وفق التقرير السادس للتوقعات البيئية العالمية لمنطقة غرب آسيا. لقد انضم العراق لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة ١٩٩٢ واتفاق باريس لسنة ٢٠١٥، ونعمل على تبني استراتيجية تستهدف

حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتم وضع وثيقة المُساهمات الوطنية لتوجيه التحول الاقتصادي وإرساء مفهوم الاقتصاد الأخضر بشكل سيسهم في استقطاب فرص استثمارية جديدة في العراق، وتوفير مشاركة أكبر للقطاع الخاص في مجال التعامل مع تغير المناخ.

علينا إنعاش وادي الرافدين. فهذه المنطقة من الأرض كان يطلق عليها أرض السواد وجنات عدن لشدة خضرتها وأرضها الخصبة، والعراق بموقعه الجغرافي في قلب المنطقة، وتنوعه البيئي حيث النخيل والأهوار وجبال كردستان، يمكنه أن يكون منطلقا لجمع دول الشرق الأوسط بيئيا. وهذا يتطلب الدعم الدولي بمختلف مجالاته لمساندة جهود العراق وتمكينه في تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

فأزمة المناخ لا تميز أو تستثني بلدا دون آخر. والتكيف معها وتحجيم أضرارها لن ينجح عبر خطوات فردية. ولن يسلم بلد يعتقد أن إجراءاته كفيلة لحمايته من مخاطر التغير المناخي من دون إجراءات مماثلة لجيرانه ومنطقته والعالم ككل. فالعواصف الرملية وشحة المياه وارتفاع درجات الحرارة والتصحر مخاطر عابرة للحدود لن تعالج إلا بتنسيق وتخطيط دولي مشترك عالي المستوى يدمج الخطط الوطنية والإقليمية والدولية مع بعضها البعض.

يقع العراق في قلب منطقة الشرق الأوسط التي عانت وتعاني من حروب ونزاعات مستحكمة جراء انهيار منظومتها الأمنية والسياسية على الأقل منذ أربعين عاما. وكان غياب العراق عن دوره الطبيعي في المنطقة أحد أسباب فقدان الاستقرار الإقليمي. وفي ضل ذلك، تبنى العراق سياسة متوازنة ترتكز على دعم الحوار وتخفيف التوترات والبناء على المشتركات. إذ نؤكد الحاجة لمنظومة جديدة تستند إلى التعاون والترابط الاقتصادي بين دول المنطقة وبمشاركة المجتمع الدولي، وتستجيب للتحديات المشتركة من الإرهاب والتطرف وتقلبات الأوضاع الاقتصادية وعدم التمكن من توفير فرص عمل للأعداد المتنامية من شبابنا، وأيضا التداعيات الخطيرة للمتغيرات المناخية. وانطلاقا من ذلك، نظمت الحكومة العراقية مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، لنؤكد أن العراق الذي كان عنوانا للتنازع نريده نقطة تلاقي مصلحة شعوب ودول المنطقة، وأن نجاح مساعي إحلال السلام لن يتم من دون العراق – العراق الآمن المستقر بسيادة كاملة – وإعادته لدوره المحوري في المنطقة. وهذا يستدعي دعما إقليميا ودوليا وإنهاء تنافسات وصراعات الآخرين على أرضنا.

في هذا السياق، نشير إلى أن استمرار الأزمة السورية وتداعياتها الإنسانية الرهيبة بات غير مقبول. ونذكر أن بؤر خطيرة للإرهاب تنشط باستمرار وتعتاش على ديمومة هذه الأزمة، وتهدد الشعب السوري وبلدنا وكل المنطقة. وقد آن الأوان لتحرك جاد لإنهاء معاناة السوريين يستند إلى احترام حقهم في السلام والحرية، واستئصال بؤر الإرهاب النشطة هناك.

ويؤكد العراق موقفه بضرورة إيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية. فلا يمكن أن يستتب السلام في المنطقة بدون إقرار وتلبية كامل الحقوق الشرعية والمشروعة للشعب الفلسطيني في دولته المستقلة. كما أن استمرار الحرب في اليمن وتداعياتها الأمنية والإنسانية مبعث قلق يستدعي التوصل لحل يحقق الأمن والسلام لمواطنيه ولدول المنطقة.

في الشهر المقبل ينتظر العراق استحقاق وطني مفصلي يتمثل في الانتخابات المبكرة، استجابة لحراك شعبي وإجماع وطني واسع على الحاجة لإصلاحات جذرية وعقد سياسي واجتماعي جديد يعالج مكامن الخلل في منظومة الحكم، ويضمن الحكم الرشيد. فهي انتخابات مصيرية ستكون لها تبعات على العراق وربما المنطقة برمتها. وتجري هذه الانتخابات وشعبنا يحيي مسيرة راجلة نحو كربلاء الحسين عليه السلام، تتجسد فيها أروع القيم الإنسانية النبيلة في الإصلاح والسلام ورفض الظلم والاستبداد وطلب العيش بكرامة. ويحدوهم الأمل، متمسكين بالإرادة الصلبة، في الحفاظ على الوطن والمضي في طريق الإصلاح ومكافحة الفساد والحق في حياة حرة كريمة. ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة، فإن إعادة ثقة العراقيين في الانتخابات وضمان المشاركة الواسعة بالنسبة لنا الآن يمثل أولوية قصوى. فقد

تم إقرار قانون انتخابي جديد أكثر تمثيلا وإنصافا من سابقاته، ولجنة انتخابية جديدة، ووفرت الحكومة لها احتياجاتها لتنظيم الاقتراع. وتم تبني "مدونة السلوك الانتخابي" من أجل إنجاح الانتخابات لتكون المسار السلمي للإصلاح عبر برلمان وحكومة يستندان بحق إلى حكم الشعب بدون قيمومة أو تلاعب. إذ أن أحد أسباب الاحتقان السياسي في البلد يعود إلى مكامن الخلل وغياب الثقة الشعبية في العمليات الانتخابية السابقة. وفي هذا الصدد، أتقدم بالشكر إلى الدول التي ساهمت باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٥٧٦ (٢٠٢١) الخاص بدعم العملية الانتخابية في العراق، وإلى الأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدورهما في تسهيل إرسال المراقبين الدوليين لضمان أعلى مستويات الشفافية، ولبعثة الأمم المتحدة في العراق لما بذلته من جهود في تقديم الدعم الانتخابي.

إن العراق هو مثال حي للتنوع والتعايش الإنساني العميق في التاريخ. وشعبنا يشعر بقوة التنوع والتعايش الراسخة في جذوره، ويدرك أن الأمم تقوى حينما يكون احترام التنوع معيارا لثقافتها.

(تكلم بالكردية؛ لم يتم توفير أي ترجمة شفوية)

وأختتم حديثي بالقول إننا شركاء في هذا الكوكب. شركاء في التطلعات وفي الهواجس والمخاوف وفي القيم الإنسانية. نحتاج أن نشعر ونقف مع بعضنا لإيقاف التدهور البيئي وتجنب الحروب والصراعات. إذ أن الاستجابة لذلك أفضل هبة نمنحها لمستقبل أجيالنا القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد برهام صالح، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة. تواصل الجلسة العامة الحادية عشرة المناقشة العامة الساعة ١٥/٠٠ تماماً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.

المرفق الأول

خطاب السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد عبد الله شهيد،

الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات،

الزملاء،

الأصدقاء،

إننا ننضم إلى المناقشة العامة اليوم من جميع أنحاء العالم وقد غيرت جائحة كوفيد-١٩ إلى الأبد طبيعة العمل المتعدد الأطراف والدبلوماسية والأعمال التجارية فضلا عن التفاعل الإنساني الأساسي. ومع ذلك، تبقى المثل النبيلة للزمالة والتضامن والتعاون ثابتة حتى عندما تفصلنا الجغرافيا. فتلك القيم هي حجر الأساس الذي أنشئت عليه الأمم المتحدة قبل ٧٦ عاما، وكانت دليلنا ونحن نواجه أسوأ حالة طوارئ صحية عالمية منذ أكثر من قرن.

وقد تسبب جائحة كوفيد-١٩ في دمار كبير في جميع أنحاء العالم. فقد فُقدت ملايين الأرواح ودُمرت سبل العيش. وهزت الجائحة شعورنا بالرفاه والأمن. ومع ذلك، فإن أواصر التضامن القوية بين الدول مكنتنا من التغلب على تحديات كبيرة. فبالتضامن والدعم والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء، تمكنت البلدان المحتاجة من الحصول على المعدات والإمدادات الطبية التي مست الحاجة إليها.

ومن المتفق عليه عموما في مواجهة جائحة كوفيد-١٩، أن اللقاحات هي أكبر دفاع تمتلكه البشرية ضد ويلات هذه الجائحة. ولذلك فإن من دواعي القلق الشديد أن المجتمع العالمي لم يحافظ على مبدأي التضامن والتعاون فيما يتعلق بكفالة الإنصاف في الحصول على لقاحات كوفيد-١٩. ومما يدين الإنسانية أن البلدان الغنية حصلت على أكثر من ٨٢ في المائة من جرعات اللقاح في العالم، في حين ذهب أقل من واحد في المائة إلى البلدان المنخفضة الدخل. وما لم نعالج هذا الأمر على وجه الاستعجال، ستستمر الجائحة لفترة أطول بكثير وستظهر طفرات جديدة في الفيروس.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعوتها إلى التوزيع العادل والمنصف للقاحات. ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مقترح التنازل المؤقت عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية للسماح لمزيد من البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بإنتاج لقاحات كوفيد-١٩. ففي عالمنا المترابط هذا، لا يمكن لأي بلد أن ينعم بالأمان ما لم تصبح جميع البلدان آمنة.

وعلينا أن نستعد الآن لمواجهة الأوبئة في المستقبل ونعمل بتصميم أكبر نحو تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة. وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩، يجب علينا أن نزيد الاستثمار الموجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تزويد البلدان المنخفضة الدخل بوسائل تنفيذها. وفي هذا الصدد، تعدُّ مبادرة مجموعة العشرين بتجميد سداد الديون استجابة طيبة للتحديات المالية وتحديات السيولة التي تواجهها الاقتصادات الأقل نموا. ويكتسي الاتفاق على تخصيص ٦٥٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة أهمية كبيرة، ولكنه غير كاف لتلبية كم الاحتياجات. ولذلك تكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى إتاحة ٢٥ في المائة من مجموع المخصصات، التي تبلغ نحو ١٦٢ بليون دولار، للقارة الأفريقية.

السيد الرئيس،

يشكّل تغير المناخ أزمة وجودية للعالم بأسره، ومع ذلك فإن البلدان الفقيرة معرضة للخطر بشكل خاص. وعلى الرغم من أننا نتحمل أقل قدر من المسؤولية عن التسبب في تغير المناخ، فإن البلدان الأفريقية من بين البلدان التي تتكبد التكلفة الأكبر. وحتى يتسنى للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستنعقد في غلاسكو، أن تستجيب على نحو ملائم للأزمة التي نواجهها، يجب أن نشهد المزيد من الطموح والتقدم في جهود التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ. ولذلك يجب أن يصدر مؤتمر الأطراف السادس والعشرون برنامجا رسميا للعمل بشأن تنفيذ الهدف العالمي المتعلق بالتكيف.

لقد كانت الجائحة بمثابة تذكرة صارخة بتكافلنا، وبأن عدم الاستقرار في منطقة واحدة من مناطق العالم يؤثر حتما على جيرانها. ولذلك السبب نسعى إلى تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال صون السلام وتمويل جهود بناء السلام ودفع عجلة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وتواصل جنوب أفريقيا جهودها الرامية للإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال عضويتنا في لجنة بناء السلام ومشاركتنا المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وما فتئت مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تُثار في هذه الجمعية العامة منذ نشأتها تقريبا. ونثيرها اليوم مرة أخرى، ليس لأننا ملتزمون بحكم العادة بالقيام بذلك، ولكن لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لن يكون هناك سلام ولا عدالة حتى يتحرر الشعب الفلسطيني من الاحتلال ويتمكن من ممارسة الحقوق التي تدافع عنها هذه الأمم المتحدة. وتقع على عاتقنا، بصفتنا دول العالم، مسؤولية ألا ندخر جهدا لإيجاد حل عادل ودائم وسلمي يستند إلى معايير متفق عليها دوليا منصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونكرر تأكيد موقفنا بأن لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير وفقا لقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتؤكد جنوب أفريقيا كذلك تضامنها مع الشعب الكوبي وتدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي الذي ألحق أضرارا لا حصر لها باقتصاد البلد وشعبه.

السيد الرئيس،

يتزامن هذا العام مع مرور ١٢ عاما على بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية و ١٦ عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث اتفق قادة العالم بالإجماع على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. غير أننا لم نف بهذا التعهد. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى الإصلاح العاجل والانتقال إلى مفاوضات قائمة على النص يمكن من خلالها التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف.

ويجب أن نعالج مسألة النقص في تمثيل القارة الأفريقية في منظومة الأمم المتحدة، ونكفل تعزيز صوت القارة الأفريقية وبلدان الجنوب بصفة عامة في النظام المتعدد الأطراف. وبالتزامن مع تحقيق التمثيل الجغرافي العادل في الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نعالج مسألة التكافؤ بين الجنسين.

وقد احتفلنا بالأمس بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا. ويظل إعلان وبرنامج عمل ديربان يشكّلان مخطط المجتمع الدولي للعمل على مكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التعصب. ونحن ملزمون بمسؤولية مشتركة عن مكافحة إرث العنصرية ومظاهرها في الحاضر.

وتحط العنصرية، شأنها شأن التحيز الجنساني وكراهية الأجانب وكراهية المثلية الجنسية، من قدرنا جميعا. فهي تقوض إنسانيتنا وتخنق جهودنا الرامية إلى بناء عالم متأصل فيه التسامح والاحترام وحقوق الإنسان. فلنغتنم هذه الذكرى السنوية لتجديد التزامنا بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أينما وجدت.

السيد الرئيس،

إننا نواجه تحديات هائلة. ويتعين علينا أن نعجل وتيرة التعافي على الصعيد العالمي؛ وننفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وننهض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ونتصدى لتغير المناخ ونحافظ على السلام والأمن ونحمي أشد الفئات الفئات ضعفا في المجتمع.

وقبل كل شيء، يجب أن نضمد جراح الفقر وعدم المساواة والتخلف التي تحول دون تحقيق المجتمعات لإمكاناتها الكاملة. ولا يمكن القيام بذلك إلا في إطار نظام متعدد الأطراف جرى تنشيطه وإصلاحه، تكون الأمم المتحدة القوية وذات المقدرة في مركزه.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، ندعو هذه الجمعية العامة لدول العالم مجددا إلى أن تكون مصدرا للإلهام والتوجيه والقيادة. فلا تزال الأمم المتحدة منارة أمل لكل من يحلم بعالم أفضل. فلنخط معا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة بصفتها أداة لنا، تاريخا جديدا للبشرية – تاريخا يسوده المساواة والحرية والحقوق الأساسية والرخاء المشترك للجميع، دون أن نترك أحدا خلف الركب.

أشكركم.

المرفق الثاني

خطاب السيد ميغيل دياز كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا

[الأصل: بالعربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية]

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد الرئيس،

إننا نعيش في أوقات مضطربة. وفي ظل الأثر المدمر للجائحة التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية والأزمة العالمية، أصبح دور تعددية الأطراف والأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. غير أن التعاون الدولي لم يكن بالقدر الكافي.

لقد ظل تطبيق صيغ الليبرالية الجديدة لعقود من الزمن يضعف قدرة الدول على تلبية احتياجات سكانها.

وقد تُرِكَت أضعف الفئات من دون حماية، في حين واصلت الدول الغنية والنخب والشركات الصيدلانية عبر الوطنية تحقيق الأرباح.

فليس من الملح فحسب أن نوحد إرادتنا ونتعاضد من أجل رفاه البشرية، بل إنها ضرورة أخلاقية.

لقد توفي أكثر من ٤,٥ ملايين نسمة بسبب هذه الجائحة، التي أدت إلى تدهور الظروف المعيشية في هذا الكوكب. وعواقبها وتأثيرها على المجتمعات اليوم لا تحصى، ولكن معروف الآن أنها لن تزول سريعا.

وقد أشار "تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢١" إلى أنه في الوقت الذي سيكون فيه ٢٠٥ ملايين شخص في العالم عاطلين عن العمل بحلول عام ٢٠٢٢، وفقا لتوقعات منظمة العمل الدولية،

يُعتقد على نطاق واسع أن هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ – وهو التاريخ الذي يتوقع أن يبلغ فيه معدل الفقر العالمي ٧ في المائة، أو حوالي ٦٠٠ مليون شخص – معرض الآن لخطر شديد.

وإزاء هذا الأفق الكئيب، ظهرت لقاحات كوفيد-١٩ كأمل. وأُعطي ما يزيد على ٥ بلايين جرعة على الصعيد العالمي بحلول آب/أغسطس ٢٠٢١؛ غير أن أكثر من ٨٠ في المائة منها أُعطي في البلدان المتوسطة الدخل أو المرتفعة الدخل، على الرغم من أنها تمثل أقل بكثير من نصف سكان العالم.

ولا يزال مئات الملايين من الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل ينتظرون تلقي الجرعة الأولى، ولا يمكنهم حتى تقدير متى سيحصلون عليها إن كانوا سيحصلون عليها أصلا.

ويصعب علينا أن نصدق في الوقت نفسه أن الميزانية العسكرية العالمية في عام ٢٠٢٠ بلغت ما يقرب من تريليوني دولار.

فكم عدد الأرواح التي كان يمكن إنقاذها لو استثمرت تلك الموارد في الصحة أو في تصنيع وتوزيع اللقاحات؟

تتطلب الإجابات الممكنة على هذا السؤال قفزة نوعية، ويصبح تحويل النظام الدولي غير المتكافئ والمعادي للديمقراطية، الذي يخضع التطلعات المشروعة لملايين الأشخاص للمواقف الأنانية والمصالح الضيقة للأقلية، أمرا حتميا.

إننا لن نكل أبدا من تكرار أنه لا بد من الكف عن تبديد الموارد الطبيعية والأنماط الرأسمالية غير الرشيدة للإنتاج والاستهلاك التي تفقر البيئة وتتسبب في تغير المناخ، الأمر الذي يعرض وجود الجنس البشري للخطر.

ولا من بذل جهد جماعي؛ ولكن يقع على البلدان المتقدمة – المسؤولة الرئيسية عن الحالة الراهنة – التي تملك جميع الموارد اللازمة، التزام أخلاقي بتحمل المسؤولية.

ومن الضروري أن نناضل حتى يسود التضامن والتعاون والاحترام المتبادل إذا أردنا أن نقدم استجابة فعالة لاحتياجات وتطلعات جميع الشعوب وأن نحافظ على ما هو أثمن: حياة الإنسان وكرامته.

فلشعوبنا الحق في العيش في سلام وأمن؛ ولها الحق في التنمية والرفاه والعدالة الاجتماعية. والأمم المتحدة المعاد تنشيطها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وتعزيزها مدعوة إلى الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الجهد.

السيد الرئيس؛

يجري الترويج لشقاق دولي خطير، تقوده وتحرض عليه الولايات المتحدة بشكل دائم.

فمن خلال الاستخدام وإساءة استخدام الخبيثين للتدابير القسرية الاقتصادية، التي أصبحت الأداة التي تحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة، تهدد حكومة ذلك البلد الدول ذات السيادة وتبتزها وتضغط عليها لإرغامها على الأقوال والأفعال ضد من تعتبرهم خصوما.

إنها تجبر حلفاءها على إنشاء تحالفات للإطاحة بالحكومات الشرعية؛ وخرق الاتفاقيات التجارية؛ والتخلي عن بعض أشكال التكنولوجيا وحظرها واعتماد تدابير قضائية غير مبررة ضد مواطني البلدان التي ترفض الخضوع.

وهي غالبا ما تستخدم مصطلح "المجتمع الدولي" للإشارة إلى مجموعة صغيرة من الحكومات التي تميل إلى الانصياع لما تمليه واشنطن بشكل لا رجعة فيه. ويبدو أن بقية البلدان، التي تمثل الأغلبية الساحقة لهذه المنظمة، ليس لها مكان في تعريف "المجتمع الدولي" الذي تدعو إليه الولايات المتحدة.

إنه نوع من السلوك المرتبط بالتعصب الإيديولوجي والثقافي، بتأثير عنصري ملحوظ وأغراض هيمنة طموحة. فليس من الممكن أو المقبول اعتبار حق أمة في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية على أنه تهديد؛ كما لا يمكن التشكيك في حق كل دولة في تطوير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي اختاره شعبها بشكل سيادي.

باختصار، نشهد اليوم تنفيذ ممارسات سياسية غير مقبولة في السياق الدولي تتعارض مع الالتزام العالمي بدعم ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق السيادي في تقرير المصير. فالدول المستقلة وذات السيادة تتعرض لضغوط متعددة لإجبارها على الخضوع لإرادة واشنطن ولنظام يستند إلى قواعدها المتقلبة.

السيد الرئيس؛

منذ اكثر من ٦٠ عاما لم تتوقف الحكومة الامريكية لدقيقة واحدة عن هجماتها ضد كوبا. ولكن في هذه اللحظة الحاسمة والصعبة لجميع الدول، تتجاوز عدوانيتها جميع الحدود.

فقد تم خلال هذه الجائحة تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأقسى والأطول أمدا على الإطلاق ضد أي دولة، بشكل انتهازي وإجرامي؛ فالإدارة الديمقراطية الحالية تبقي على ٢٤٣ إجراء قسريا اعتمدتها إدارة دونالد ترامب من دون تغيير، بما في ذلك إدراج كوبا في القائمة الزائفة وغير الأخلاقية للدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب.

وفي هذا السياق تشن حرب غير تقليدية ضد بلدنا خصصت لها حكومة الولايات المتحدة، بطريقة علنية ومفضوحة، الملايين من خلال حملات التلاعب والأكاذيب باستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة وغيرها من المنصات الرقمية، من أجل رسم صورة زائفة تماما للواقع الكوبي داخليا وخارجيا وزرع البلبلة وزعزعة الاستقرار وتشويه سمعة البلد وتبرير عقيدة "تغيير الأنظمة".

لقد فعلوا كل شيء لمحو الثورة الكوبية من خريطة العالم السياسية. إنهم لا يقبلون أي بدائل للنموذج الذي يتصورونه لفناء دارهم الخلفي.

إن خطتهم منحرفة ولا تتفق مع الديمقراطية والحرية التي ينادون بها.

ولكن يجب أن يكون واضحا لدى أعدائنا أننا لن نتخلى عن الوطن والثورة التي ورثتها لنا عدة أجيال من الوطنيين بالثبات على مبادئهم. واليوم أود أن أكرر أمام مجتمع الأمم المحترم والحقيقي الذي يصوت كل عام بالإجماع تقريبا ضد الحصار، ما أعرب عنه الجنرال راؤول كاسترو قبل بضع سنوات: "... كوبا لا تخشى الأكاذيب، ولا هي تستسلم للضغوط أو الشروط أو الإملاءات، أيا كان مصدرها..."

السيد الرئيس؛

نحن لا تثبطنا التحديات الهائلة. وسنواصل الإبداع من أجل كوبا.

ونتضامن بنكران الذات مع من يحتاجون إلى دعمنا، كما نتلقى التضامن بامتنان من الحكومات والشعوب الصديقة والمجتمع الكوبي في الخارج. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم جميعا على دعمكم في هذه المرحلة، التي تكرم قيم الإنسانية والتعاون الدولي غير المشروط من دون أي تدخل.

وقد أرسلت كوبا في نفس الوقت، استجابة للطلبات واسترشادا برسالتها الأخوية والإنسانية العميقة، أكثر من ٤ ٩٠٠ عامل في مجال التعاون، منظمين في ٥٧ لواء طبيا، إلى ٤٠ بلدا وإقليما متضررا من جائحة كوفيد-١٩.

ولم يحصل عاملونا الصحيون المتفانون على دقيقة راحة في الكفاح ضد الجائحة داخل كوبا وخارجها.

إنهم أنفسهم الذين خرجوا إلى الشوارع لمساعدة شعب هايتي الشقيق بعد الزلزال المدمر الذي هز ذلك البلد قبل بضعة أسابيع بالكاد. وهم الذين يسافرون من أبعد الأماكن إلى مقاطعة كوبية فيذهبون، من دون أن ينفضوا عن أنفسهم غبار الطريق، لتقديم خبراتهم ومعارفهم إلى بعثة إنقاذ الأرواح.

إنهم أكثر بكثير من أبطال الحياة اليومية. إنهم فخر أمتنا ورمز دعوتها إلى تحقيق العدالة. وقد قامت عشرات الشخصيات وآلاف الأشخاص بالتوقيع على ترشيحهم لجائزة نوبل للسلام.

ونفخر أيضا بالمجتمع العلمي الكوبي الذي طوّر، على الرغم من الندرة الهائلة، ثلاثة لقاحات ولقاحين تجريبيين ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وهي تمثل تحقيق الفكرة التي أعرب عنها القائد العام للثورة الكوبية في عام ١٩٦٠، الذي أكد أن مستقبل وطننا يجب أن يكون بالضرورة مستقبلا لرجال ونساء العلم.

وبفضل دعم رجالنا ونسائنا العاملين في مجال العلوم والعاملين الصحيين، تم خلال الأيام العشرة الأولى من هذا الشهر إعطاء أكثر من ١٥,٨ مليون جرعة من اللقاحات: عبدالله وسوبيرانا ٢ وسوبيرانا بلس؛ وتلقى ٣٧,٨ في المائة من السكان الكوبيين التطعيم الكامل.

ونتوقع تحقيق التحصين الكامل بحلول نهاية عام ٢٠٢١، مما سيمكننا من التقدم في مكافحة التفشّي الجديد للجائحة.

سيدي الرئيس،

نؤكد على تطلعنا إلى تحقيق الاستقلال الكامل لقارتنا الأمريكية ومنطقة متكاملة اجتماعيا واقتصاديا في أمريكا اللاتينية والكاريبي، قادرة على الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، في مواجهة محاولات إعادة فرض مبدأ مونرو والسيطرة الاستعمارية الجديدة.

ونعارض كل محاولة لزعزعة وتخريب النظام الدستوري والوحدة المدنية والعسكرية وتدمير العمل الذي بدأه القائد هوغو شافيز فرياس وواصله الرئيس نيكولاس مادورو موروس لصالح الشعب الفنزويلي.

ونؤكد من جديد أن بوسع جمهورية فنزويلا البوليفارية التعويل دائما على تضامن كوبا.

ونؤكد على دعمنا الثابت لشعب نيكاراغوا الشقيق وحكومته للمصالحة الوطنية والوحدة، بقيادة القائد دانييل أورتيغا، الذين يدافعون بشجاعة وفخر عن الإنجازات التي تحققت في مواجهة تهديدات الحكومة الأمريكية وإجراءاتها التدخلية.

ونؤيد مطالبة دول منطقة البحر الكاريبي بتعويضات عادلة عن الأهوال بسبب العبودية وتجارة الرقيق. ونؤيد أيضا حقهم في معاملة تفضيلية خاصة وعادلة، وهو أمر لا غنى عنه لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والنظام المالي الدولي الجائر والظروف الصعبة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ونؤكد من جديد ضرورة أن يصبح شعب بورتوريكو الشقيق حرا ومستقلا بعد أكثر من قرن من الخضوع للهيمنة الاستعمارية.

ونتضامن مع جمهورية الأرجنتين في مطالبتها العادلة بحقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

ونكرر تأكيد التزامنا بالسلام في كولومبيا. ونحن مقتنعون بأن الحل السياسي والحوار بين الأطراف هما السبيل المناسب لتحقيق ذلك.

كما ندعو إلى إنهاء التدخل الأجنبي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، بينما نؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة المفروضة على تلك الدولة الشقيقة.

وندعو إلى حل عادل وشامل وجامع ودائم للنزاع في الشرق الأوسط، يشمل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المغتصبة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في بناء دولته داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وندين التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية.

ونؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الشعب الصحراوي.

وندين بشدة الجزاءات الانفرادية والظالمة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما نكرر تأكيد دعمنا الثابت لمبدأ "الصين الواحدة" ونعارض أي محاولة للإضرار بسيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية، وكذلك أي تدخل في شؤونها الداخلية.

ونرفض محاولات توسيع وجود حلف شمال الأطلسي حتى الحدود الروسية؛ والتدخل في شؤون روسيا فيما يتعلق بسيادتها وفرض جزاءات انفرادية وظالمة ضد ذلك البلد.

وندعو إلى وضع حد للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لجمهورية بيلاروس ونؤكد من جديد تضامننا مع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو وشعب بيلاروس الشقيق.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهل الدروس المستفادة في أفغانستان. فقد استغرق الأمر عقدين من الاحتلال، وخسائر فادحة لآلاف الأرواح، و ١٠ ملايين مشرد، وتكاليف بلغت مليارات الدولارات، وهي تتحول إلى أرباح للمجمع العسكري الصناعي، للتوصل إلى استنتاج مفاده أنه لا يمكن منع الإرهاب أو محاربته بالقنابل؛ وأن الاحتلال لا يؤدي إلا إلى الدمار وأنه لا يحق لأي بلد أن يفرض إرادته على الدول ذات السيادة. وأفغانستان ليست حالة معزولة.

وأصبح من الواضح أنه حيثما تتدخل الولايات المتحدة، يزداد عدم الاستقرار والموت والمصاعب، تاركة وراءها ندوبا طويلة الأمد.

سيدي الرئيس،

نؤكد على تصميم كوبا على مواصلة قول الحقيقة بطريقة شفافة، مهما كان ذلك مزعجا للبعض؛ والدفاع عن المبادئ والقيم التي نؤمن بها؛ ودعم القضايا العادلة؛ ومواجهة الانتهاكات بقدر ما واجهنا الاعتداءات الأجنبية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري، والكفاح بلا توقف من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة والازدهار والتنمية لشعوبنا، التي تستحق عالما أفضل.

وشكراً جزيلاً لكم.

المرفق الثالث

خطاب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

رؤساء الوفود،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس عبد الله شهيد،

يرحب بلدي، بوركينا فاسو، بانتخابكم الرائع رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكنني أن أؤكد لكم دعمنا الكامل لإنجاح ولايتكم في الإسهام في نجاح "رئاسة مفعمة بالأمل"، التي انتخبتم تحت شعارها.

وأود أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد فولكان بوزكير، على الطريقة المتميزة التي وجه بها مصير منظمتنا الجماعية خلال فترة ولايته.

السيد الأمين العام،

إن إعادة تعيينكم الرائعة في ١٨ حزيران/يونيه لولاية ثانية مدتها خمس سنوات على رأس منظمتنا سيتيح لكم الفرصة لكفالة تنفيذ أولوياتكم لعام ٢٠٢١ والتطلع إلى السنوات المقبلة بمزيد من راحة البال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم وأتمنى لكم كل نجاح إضافي خلال فترة ولايتكم الثانية.

لقد أشرتم بحق عندما أديتم اليمين في ١٨ حزيران/يونيه إلى أن الأشهر الثمانية عشر الماضية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة وأن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو تحويل أزمة تلك الشهور إلى فرص.

والرؤية الاستراتيجية التي قدمتموها لولايتكم الثانية تؤكد التزامكم وتصميمكم على العمل من أجل تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة في حل المشاكل المتعددة التي تواجه عالمنا، وخاصة في هذه الأوقات العصيبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

السيد الرئيس،

رؤساء الوفود،

تعقد الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي افتتحت في ١٤ أيلول/سبتمبر، في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة".

وهذا الموضوع، الذي يتوافق مع الأولويات الخمس لرئيس الجمعية العامة، يدعونا جميعا إلى العمل بما يتماشى مع حقيقة أنها تتركز على التحديات العالمية التي لا يمكن لأي بلد أن يواجهها بمفرده. ونحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى نهج لتعددية الأطراف أقوى وأكثر التزاماً.

وبالإضافة إلى التحدي الذي تمثله جائحة كوفيد-١٩، تواجه بلدان كثيرة في العالم اليوم آفات أخرى، مثل الإرهاب وتغير المناخ والفقر وما إلى ذلك.

وتشير جميع الدلائل إلى أنه إذا استمر هذا الاتجاه، فإن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لن تتحقق للأسف.

وفيما يتعلق بمرض فيروس كورونا، يجب أن نواصل بصفة خاصة تعبئة وتعزيز التضامن الدولي لمكافحة الجائحة التي تتسبب بفاجعة لملايين الأسر وتفاقم الحالة الاقتصادية المقلقة بالفعل للبلدان.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت بوركينا فاسو خطة استجابة تعالج الاحتياجات الصحية وتحدد تدابير الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي التي يتعين اتخاذها. وبفضل مرفق كوفاكس وحكومات البلدان الصديقة، تم استلام جرعات من اللقاح ويجري تنفيذ برنامج التطعيم.

وأشكر الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين والشركاء من القطاع الخاص الذين دعموا بوركينا فاسو في الجهود الرامية إلى التصدي المشترك لهذه الجائحة. وأدعو على وجه الاستعجال إلى مزيد من التضامن الدولي حتى نتمكن حقاً من درء الآثار المدمرة للجائحة.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة كوفيد-١٩ لا يمكن أن تسمح لنا بنسيان مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يُعتبر أيضاً جائحة. وأرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١ وباعتماد الإعلان السياسي الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا يزال الإرهاب أيضاً تحدياً كبيراً يجب أن نواجهه بالنظر إلى الضحايا الكثيرين في جميع أنحاء العالم. وفي أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، تقوضت جهود التنمية في السنوات الأخيرة بسبب الهجمات الإرهابية المتكررة.

ولا تزال الحالة الأمنية تتدهور في بوركينا فاسو، ولا سيما في المنطقة الثلاثية الحدود (بوركينا فاسو ومالي والنيجر)، فضلاً عن أجزاء أخرى من البلد.

ولضمان عودة الأمن إلى جميع المناطق المهددة، اعتمدت الحكومة تدابير لتوجيه سياسة الأمن الوطني، وتواصل تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن لديها لضمان فعالية عملياتية مُرضية.

وسيتم بذل كل ما في وسعنا لضمان الأمن في جميع المناطق المهددة في البلد، وأود أن أؤكد للمجتمع الدولي أن العمليات العسكرية، شأنها شأن العمليات التي نفذت بالفعل، ستُنفذ في امتثال صارم لحقوق الإنسان بما يتماشى مع التزامات بوركينا فاسو الدولية في ذلك المجال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في مكافحة الإرهاب، لن يكون للجهود المنفردة التي تبذلها البلدان المتضررة أثر كبير ودائم إلا إذا دعمها المجتمع الدولي. والواقع أن الاستقرار والأمن والسلام في منطقة الساحل لا تتعلق ببلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحسب (وهي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد)، وعلى وجه الخصوص بما أن الحالة، كما ينبغي أن نذكر، هي نتيجة لانهيار ليبيا في عام ٢٠١١، الأمر الذي أدى إلى الزيادة الهائلة في تداول الأسلحة في منطقة الساحل.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكركم بأن هذه مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ولذلك من الضروري، بل والملح، أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب. ومرة أخرى، فإن أفضل طريقة للقيام بذلك هي وضع ولاية القوة المشتركة لبلدان المجموعة الخماسية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الراهن، أشيد بجهود التنسيق والتعاون التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. إن تعيين السيد محمدو إيسوفو، الرئيس السابق لجمهورية النيجر، والسيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا، في الدورة العادية التاسعة والخمسين لهيئة رؤساء المجموعة الخماسية مناصرين لتعبئة الموارد لخطة عمل الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ للقضاء على الإرهاب في المنطقة دليل إيجابي وبرهان رئيسي على التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأود أيضاً أن أنوه بالمساعدة المتعددة الأبعاد التي يقدمها جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرهم الكثير في هذه المعركة، وأن أشيد بها، وأن أكرر امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة على التزامه الشخصي تجاه منطقة الساحل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في أعقاب الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، تنفذ بوركينا فاسو حالياً إطاراً إنمائياً جديداً هو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، وهي تركز على المجالات التالية:

١) توطيد السلام والأمن والتماسك الاجتماعي وتعزيز المصالحة الوطنية؛

٢) تعميق الإصلاح المؤسسي وتحديث الإدارة العامة؛

٣) بناء التحركات التي بدأت لتحويل الأسس الإنتاجية للاقتصاد الوطني؛

٤) تعزيز التنمية البشرية والتضامن.

ويتطلب تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية ٠٠٠ ١٩ بليون فرنك أفريقي، أو حوالي ٣٤ بليون دولار أمريكي، ٦٣ في المائة منها ستقدمها الميزانية الوطنية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء التقنيين والماليين الثنائيين والمتعددي الأطراف ومن القطاع الخاص الذين دعمونا في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى، فضلاً عن وضع الإطار المرجعي الوطني الجديد. وأود أن أشكرهم مقدماً باسم شعب بوركينا فاسو على الدعم الذي سيقدمونه بلا كلل في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بتغير المناخ، يتطلب منا تواتر الظواهر الجوية القصوى مع ما يترتب عنها من عواقب مدمرة أن نتخذ إجراءات عاجلة وحازمة ومتضافرة. وقد أكد آخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حالة الطوارئ المناخية، ما يسلط الضوء على تسارع الاحترار العالمي ويعزوه بشكل لا لبس فيه إلى السلوك الإنساني. وفي بوركينا فاسو، قُدّر أن ٣٤ في المائة من الأراضي قد تدهورت لا بسبب النشاط البشري وحسب بل أيضاً، وقبل كل شيء، بسبب الجفاف والفيضانات المتوطنة. فالتنافس على الموارد الطبيعية النادرة يقوض التعايش السلمي ويؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار.

وقد صدقت بوركينا فاسو على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وكانت من أوائل البلدان التي قدمت مساهمات محددة وطنياً في عام ٢٠١٥ عندما اعتمد الاتفاق. وتستند المساهمة المحددة وطنياً لبوركينا فاسو إلى تدابير التخفيف والتكيف وتغطي مجالات مثل الزراعة والمياه، والثروة الحيوانية، والإسكان والتخطيط الحضري، والكتلة الأحيائية، والطاقة، والحراجة واستخدام الأراضي. وبما أنه لا يوجد كوكب بديل، يجب على جميع البلدان، سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متقدمة النمو أو نامية، أن تسهم في إنقاذ كوكبنا وجعل العالم مكاناً أفضل للأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء للعيش.

وبعد خمس سنوات من اعتماد اتفاق باريس، سيكون مؤتمر الأطراف السادس والعشرون، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في غلاسكو، اسكتلندا، لحظة هامة لتقييم التزاماتنا المشتركة ومحاولاتنا العالمية لمكافحة أزمة المناخ. وقد أخّرت الجائحة المؤتمر، مما أتاح لنا فرصة لم يسبق لها مثيل لإعادة التفكير في الانتعاش الاقتصادي بعد انتشار الجائحة. إن التكيف أمر بالغ الأهمية لكي ننجح في معركتنا ضد أزمة المناخ. ولذلك أصبح من الملحّ أن نعيد النظر في أنماط حياتنا وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تثني بوركينا فاسو على المبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي سيتيح لنا تقييم منظوماتنا الحالية والتفكير في سبل تنفيذ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة: الهدف ٢ – ”القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة“. ونأمل أن تحضر الدول الأعضاء مؤتمر القمة ذاك، وأن تتكلل نتائجه بالنجاح.

ورغم الحالة الأمنية والصحية التي تمر بها بوركينا فاسو، فقد حافظت دون انقطاع على التزامها بخدمة قضية السلام داخل مسارح عمليات الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحي لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه هذا العام فيما يتعلق بالأداء السليم لعمليات حفظ السلام الإحدى عشرة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

كما ذكرت سابقاً، فإن الحالة في ليبيا يستحق اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي، لأن إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي سيسهم بلا شك في الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامن شعب بوركينا فاسو مع الشعب الليبي الشقيق الذي طالت معاناته كثيراً.

وفيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، تؤكد بوركينا فاسو من جديد دعمها للعملية السياسية الجارية التي تسير تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم وقائم على الحل التوفيقي للنزاع الإقليمي وفقاً لتوصيات قرارات مجلس الأمن الـ ١٧ التي اتخذت منذ عام ٢٠٠٧.

ونظراً للتقدم الكبير المحرز خلال اجتماعي المائدة المستديرة في جنيف، اللذين جمعا ممثلين عن الجزائر والمغرب وموريتانيا والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تشجع بوركينا فاسو المشاركين على الإبقاء على التزامهم بالعملية بروح من التوقعات الواقعية والتسوية الودية.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يشكل تحدياً حقيقياً للمجتمع الدولي.

ولذلك يجب أن نلبي الدعوة التي أطلقها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أمام مجلس الأمن في أيار/مايو عقب النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد دعا إلى إيجاد أفق سياسي يسمح للطرفين باستئناف المفاوضات البناءة، لأن غياب أفق سياسي ”يقتل الأمل“. ولذلك فمن الملحّ استئناف المفاوضات.

أما بالنسبة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٦٠ عاماً، فقد رفضته الجمعية العامة مرة أخرى على نطاق واسع في ٢٣ حزيران/يونيه. ويؤكد القرار، بالإضافة إلى القرارات الـ ٢٩ الأخرى التي من نوعه والتي اتخذت منذ عام ١٩٩٢، على ضرورة إنهاء الحصار الذي تفاقمت عواقبه الاجتماعية والاقتصادية والصحية المدمرة أصلاً بسبب جائحة كوفيد-١٩.

وتشيد بوركينا فاسو بصمود الشعب الكوبي وتدعو إلى رفع الحصار من أجل رفاه الشعب الكوبي.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

في ١٦ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء المقرر الشفوي للرئيس بشأن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الدورة اللاحقة وفي الجلسات العامة غير الرسمية، "بناء على" الجلسات التي عقدت خلال الدورة السابقة، والوثيقة المعنونة عناصر التقارب التي أعدها الرئيسان المشاركان، ومواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها الواردة في الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥.

إن توافق الآراء التاريخي الذي ظهر حول وثيقة أساسية خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

وترحب بوركينا فاسو بانضمام أغلبية الوفود إلى الموقف الأفريقي المشترك وتغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها له، كما يتجلى في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والطابع غير القابل للتجزئة لمكوني الموقف الأفريقي.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

يواجه العالم تحديات عديدة. ومن أجل مواجهتها، من الواضح أننا بحاجة إلى أمم متحدة وتعددية أطراف أقوى ومجتمع دولي أكثر التزاماً من أي وقت مضى.

فلنعمل جميعاً بتضافر من أجل عالم من السلام والعدالة، وعالم خالٍ من الجوع أو النزاع المسلح، وعالمٍ خالٍ من الإرهاب ومن جائحة كوفيد-١٩. سيكون ذلك ممكناً إذا التزمنا جميعاً بتلك الأهداف.

شكرا.

المرفق الرابع

خطاب السيد ليونيل روين إنجيميا، رئيس جمهورية ناورو

السيد الرئيس،

يشرفني أن أخاطب الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (وإن كان ذلك إلكترونياً وليس شخصياً مرة أخرى).

وباسم جمهورية ناورو، أود أن أهنئ معاليكم، السيد عبد الله شهيد، على توليكم رئاسة الجمعية العامة مؤخراً. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين لكم في توجيه أعمالنا الهامة خلال هذه الدورة. إنه ليطيب لنا أن نرى زميلاً من سكان الجزر يضطلع بهذا الدور المرموق، مما يجعل تحدياتنا المشتركة وقدرتنا على الصمود وحيوية دول المحيطات الكبيرة في طليعة أعمال الجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أشكر سعادة السيد فولكان بوزكير على قيادته الاستثنائية لهذه الهيئة الموقرة خلال دورة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين.

السيد الرئيس،

لقد كان العام الماضي حقاً نقطة تحول بالنسبة للأمم المتحدة، اتسم بذكرى تاريخية وشابته الكوارث والنزاعات والمعاناة الإنسانية التي لا توصف، وكلها تضاعفت بسبب جائحة كوفيد-١٩. ولكي نتغلب على هؤلاء الخصوم، يجب أن نظل متفائلين، ويجب أن يلهم الأمل في إنسانيتنا المشتركة اتخاذ إجراءات جريئة.

إن العقبات التي تواجه المجتمع الدولي الآن تجسد من نواح كثيرة تاريخ ناورو. لقد نجونا من الأوبئة التي أهلكت سكاننا، وأعدنا البناء وتعافينا من ويلات الحربين العالميتين، وتغلبنا على الاستغلال، واختبرنا ازدهاراً كبيراً وخسارة كبيرة.

وثابرنا خلال كل ذلك بالدرس الذي مفاده أننا جميعاً على اتصال وثيق وأن تفشي مرض في أحد أركان العالم يمكن أن يُنتج موجة من الدمار تمسنا جميعاً.

وإذ نسلم بأننا جميعاً مرتبطون معاً، يجب علينا جميعاً أن نعمل على تغيير المسار والوفاء بوعد تعددية الأطراف: أمم متحدة فعالة وقوية صالحة للغرض وقادرة على التصدي لتحديات اليوم والمستقبل، لبناء عالم أكثر أماناً واستدامة للأجيال القادمة. عالم يحقق الوعد بالسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة للجميع ويبتعد عن الاتجاه الحالي المتمثل في تزايد النزاع العنيف في جميع أنحاء العالم. لم تترك النهج السابقة العالم أكثر أماناً، وقد حان الوقت لإعادة الالتزام برؤية خطة عام ٢٠٣٠.

السيد الرئيس،

إن هذا المحفل، الذي يجسّد آراء كل دولة عضو، لديه القدرة على رسم طريقنا نحو عالم مرن وعادل ومنصف. وناورو، بوصفها واحدة من أصغر أعضاء أسرة الأمم المتحدة وواحدة من أضعف الفئات، ملتزمة بالتعددية بوصفها طريقنا الوحيد للمضي قدماً معاً، على الرغم من أنه يجب علينا أن نفتح أعيننا على واقع إخفاقاتها الحالية وأن نعمل على تنفيذ اتفاقاتنا التاريخية في العديد من القضايا مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ وتمويل التنمية وأكثر من ذلك. وقد تم التفاوض على السياسات والخطط الرامية إلى تجنب المزيد من الكوارث واعتمادها في قاعات الأمم المتحدة الموقرة غير أنها تواجه محاولات التنفيذ الباهتة وتركن على أرفف المكتبات وفي الأقراص الصلبة بينما يمضي العالم قدماً في مكافحة أزمات وصدمات جديدة.

وبهذا نشيد بجهود الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ليكون على رأس أمم متحدة مجددة ومنشطة على النحو المفصل في تقريره عن خطتنا المشتركة، ونؤيد من حيث المبدأ العديد من المقترحات الواردة فيه.

السيد الرئيس،

يتزايد التفاوت بوتيرة سريعة، حيث تعمق الجائحة الانقسامات بين البلدان وفي داخلها. وناورو ليست مستثناة من ذلك، ولم يؤد مرض كوفيد-١٩ إلا إلى تفاقم عزلتنا عن المجتمع الدولي. وما زلنا في حالة طوارئ منذ آذار/مارس ٢٠٢٠. وقد عملت فرقة العمل الوطنية المشتركة بين الوكالات بلا كلل في إطار نهج يشمل الحكومة بأسرها يشرك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبفضل الله – ما زال بلدنا خالياً من كوفيد حتى اليوم. وهي واحدة من خمسة بلدان لديها هذا التميّز.

وبالنسبة لناورو، وعدد سكاننا القليل البالغ ٠٠٠ ١٢ نسمة، الذين يعانون من بنية تحتية صحية محدودة، فإن أفضل دفاع لدينا ضد الفيروس هو حدودنا المغلقة وسياسة الاستشراف والاحتواء التي نتبعها. بيد أن هذا لا يعني أننا قد نجونا من الآثار البعيدة المدى للجائحة. إن تدابير الطوارئ وتكاليفها تتزايد دون توقف. وباعتبارنا بلدا يعتمد على السلع المستوردة، بما في ذلك المنتجات وغيرها من الأغذية، فإن التحدي المتمثل في إمكانية الحصول على الإمدادات حقيقة صارخة.

السيد الرئيس،

إن ما نحتاج إليه لمكافحة كوفيد-١٩ بأمان والبدء في إعادة فتح اقتصادنا هو الحصول على لقاحات آمنة وفعالة وميسورة التكلفة بشكل عادل وفي الوقت المناسب. ومن الواضح أنه لن يكون أحد بمأمن حتى يتم تطعيمنا جميعا في كل مكان. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المعرفة، لا يزال الحصول على اللقاح بعيد المنال وغير متكافئ. ولا يمكننا تحمل ترك أحد يتخلف عن الركب. ولذلك، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء منتدى للطوارئ، وخطة تلقيح عالمية.

إن جائحة كوفيد-١٩ تشكل تهديدا خطيرا للنظم الصحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الأهمية بمكان أن نتمكن من الحصول على خدمات الوقاية من كوفيد-١٩ والتخفيف من آثاره وعلاجه؛ والأدوية واللقاحات الأساسية والآمنة والميسورة التكلفة والفعالة والجيدة للوقاية من الفيروس واحتوائه ووقف انتقاله.

وفي ناورو، وبدعم من مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ وشركائنا في التنمية، نجحنا في تطعيم جميع السكان البالغين. وعلى الرغم من هذا الإنجاز، لا تزال جزيرتنا معرضة للخطر وغير قادرة على رفع تدابير الطوارئ دون أن يحصل على اللقاحات الشباب المتراوحة أعمارهم بين اثني عشر وثمانية عشر عاما. ويعني عدد سكاننا القليل ونقص أعداد الحالات الحاصلة على اللقاح أننا غير مؤهلين ومستبعدين من الحصول على أي لقاحات إضافية. وبينما اتخذنا الخطوات الأولى لحماية شعبنا، لا يمكننا تطعيم السكان بالكامل وحماية بلدنا بفعالية دون دعم المجتمع الدولي والحصول عليه بشكل عادل.

ولم تكن جهودنا للاستجابة لكوفيد-١٩ وتطعيم شعبنا ممكنة لولا الدعم القيم الذي قدمه شركاؤنا. ونشعر بالامتنان حقا لأصدقائنا الحقيقيين أستراليا والهند واليابان وجمهورية الصين (تايوان)، على مساعدتهم المستمرة.

السيد الرئيس،

ندعو الأمم المتحدة إلى احتضان شركاء لديهم الرغبة والقدرة مثل تايوان يتشاطرون تحديات عالمية مشتركة، وكفالة تمتع شعب جمهورية الصين (تايوان) بنفس الحقوق التي تتمتع بها شعوب الدول الأخرى. ويجب على الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى مثلها العليا المتمثلة في العالمية والمساواة، مع احترام قيمة كل فرد. وتايوان شريك هام في الاستجابة العالمية لهذه الجائحة، وينبغي عدم تجاهل استجابتها النموذجية للجائحة العالمية. وتايوان مستعدة لتبادل الخبرات وتتطلع إلى ذلك من خلال الانضمام إلى جمعية الصحة العالمية. وينبغي أن يكون لتايوان الحق في المشاركة باعتبارها شريكا متكافئا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حيث إنها أثبتت قدرتها ودعمت الكثيرين في المجالات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أيضا أن تكون جزءا من رؤية "خطتنا المشتركة".

السيد الرئيس،

يجب أن يضمن وجود أمم متحدة جديدة لديها عقد اجتماعي جديد ألا يترك أي شخص متخلفا عن الركب، بمن في ذلك سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية والمحيط الهادئ.

ونرحب بالتقدم المستمر الذي أحرزه المكتب المتعدد الأقطار في شمال المحيط الهادئ. ويقدم نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة دعما لا يقدر بثمن لبلداننا. ويجب دعم النظام بتقديم تمويل كاف يمكن التنبؤ به. وندعو شركاءنا إلى مواصلة دعم نظام المنسقين المقيمين الذي تم تنشيطه من خلال مصادر تمويل أكثر

قابلية للتنبؤ. ومع التحديات غير المسبوقة التي يفرضها كوفيد-١٩ وأزمة المناخ التي نعيشها، فإن وجود نظام منسقين مقيمين ممول تمويلا جيدا ومفعلا بشكل كامل يكتسي أهمية أكبر.

ويكتسي ضمان التمويل المستدام أهمية بالغة للتعافي بشكل أفضل. وتواجه ناورو، مثلها مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عوائق أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بسبب بعدنا الجغرافي، وصغر حجم اقتصادنا، وأوجه الضعف إزاء تغير المناخ، والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية، والقواعد التي تحكم المساعدة الإنمائية.

وما برحت الدول الجزرية الصغيرة النامية تؤكد لسنوات على القيود المفروضة على نصيب الفرد من الدخل باعتبارها مقياسا للتنمية. وهذا التدبير التعسفي لا يأخذ في الاعتبار ظروفنا الخاصة ومواطن ضعفنا الفريدة على نحو كاف.

لقد أعيد تصنيف ناورو مؤخرا كبلد مرتفع الدخل – وهذا التصنيف بالنسبة لنا وللعديد من الدول الجزرية يجعلنا غير مؤهلين للحصول على تمويل ميسر. ولذلك، إذا لم يتم النظر في العقبات الهيكلية وأوجه الضعف الفريدة التي تواجهنا ومعالجتها على النحو المناسب، فإن أهداف مسار ساموا وإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ بالكامل ستظل معرضة للخطر. ونرحب بالعمل الجاري بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ونؤكد من جديد أهمية إنشائه حتى تتمكن بلدان مثل ناورو من الحصول على تمويل ميسر. وعلى هذ النحو، فإننا نرحب باقتراح الأمين العام لوضع قياسات وتقييمات أكثر شمولية للتقدم والتنمية بعيدا عن الناتج المحلي الإجمالي، وسنعمل عن كثب لضمان أن يتجسد ما لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من حقائق وشواغل عند وضع أي مقياس تكميلي.

إن الوفاء بالوعود المتعلقة بالتمويل التي قطعت في مسار ساموا، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس أمر حيوي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لتلك الاتفاقات التاريخية. وبدون توفير الدعم الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي لن تتمكن ناورو والعديد من الدول الجزرية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ والتخفيف من حدتها.

السيد الرئيس،

يجب أن نوقف حربنا على الطبيعة وأن نعالج حالات الجفاف والفيضانات والحرائق والمجاعة وغيرها مما أثاره تغير المناخ. وعلى الرغم من الآثار التي لا يمكن إنكارها التي طالت كل ركن من أركان العالم، فإننا نواجه الحقيقة القاسية المتمثلة في أن التمويل الذي تحصل عليه الأسباب الجذرية لتغير المناخ أكبر أضعافا مضاعفة من التمويل التي تتلقاه استجابتنا.

إن تغير المناخ هو أكبر تهديد يواجه مستقبلنا المشترك، والناس، والكوكب، والسلام، والازدهار.

وتؤيد ناورو، إلى جانب جيراننا في منطقة المحيط الهادئ، الإنذار الذي أثارته النتائج الأخيرة التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وما رفعته من "راية حمراء في وجه البشرية". إننا نتخذ إجراءات طموحة في ناورو لمعالجة أزمة المناخ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. يجب على القادة والأمم في كل مكان أن يتصرفوا؛ وأن يعملوا بسرعة وحزم لسد الفجوة الآخذة في الاتساع في الانبعاثات وتحقيق الهدف المتمثل في الحفاظ على درجة الحرارة العالمية إلى ما دون ١,٥ درجة مئوية فوق مستوياتها.

إن الحقائق التي نعيشها لتغير المناخ ما برحت العديد من بلداننا تواجهها لبعض الوقت الآن. فتغير المناخ يقوض ويهدد قدرة الحكومات والمؤسسات على تقديم الخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء. وقد التحمت الجائحة بالآثار المتزايدة لتغير المناخ وضاعفتها مع تزايد أوجه عدم المساواة وحالات التراجع الاقتصادي، وهذا المزيج الخطير الناتج عن ذلك يؤدي إلى إضعاف قدرة أي حكومة على حماية سلامة مواطنيها وأمنهم، مما يهدد بحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. إن التداعيات الأمنية لتغير المناخ عابرة للحدود بطبيعتها وتتطلب استجابة متعددة الأطراف.

وسنواصل الدعوة إلى إنشاء مكتب جديد لممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن.

لقد تسلل تغير المناخ إلى كل جانب وقطاع من جوانب الحياة، من الهواء الذي نتنفسه، إلى الطعام الذي نأكله، إلى المنازل التي نعيش فيها، ويجب أن تتحلى استجابتنا بنفس القدر من التنوع والشمول. ويجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تتخذ إجراءات عاجلة لحماية أمن أكثر البلدان والمجتمعات ضعفا، وضمان ألا يتحول كوكبنا العزيز بلونيه الأخضر والأزرق إلى اللون الأحمر.

إننا نقترب بسرعة من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وهي فرصة يجب اغتنامها لوقف الفترة الحالية التي حطمت الرقم القياسي للكوارث الجوية والمناخية القاسية. يجب أن نتبع طريق العلم مع بذل جهد حقيقي وليس تقديم تعهدات فارغة.

وندعو مجموعة العشرين إلى الوقف التدريجي لدعم الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٢٣ وتسريع الإجراءات المتخذة نحو الانتقال إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واقتصادات قادرة على التكيف مع تغير المناخ، بما يتماشى مع المادة (٢) (١) (ج) من اتفاق باريس.

كما ندعو مجموعة العشرين إلى أن تأخذ في الاعتبار الضمانات البيئية والاجتماعية في نظم الطاقة لديها من أجل مواءمتها الطويلة الأجل والمستدامة مع اتفاق باريس.

لدينا فرصة ثمينة لإصلاح وتجديد علاقتنا مع الكوكب ويجب أن نغتنم هذه الفرص.

السيد الرئيس،

ناورو هي دولة محيطية كبيرة. ونحن كشعب من شعوب المحيطات ترتبط حياتنا بالمحيط الهادئ وتقترن به ارتباطا وثيقا. لقد شكل المحيط كينونتنا والتزامنا بحسن التدبير المسؤول لشؤونه.

إن ناورو تقر باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها المعاهدة الشاملة التي تنظم الوصول إلى المحيطات ومواردها واستخدامها. لقد تمتعنا بفوائد منطقتنا الاقتصادية الخالصة الكبيرة وفي إطار الأطراف في اتفاق ناورو، وإلى جانب جيراننا نجحنا في إدارة أرصدة سمك التونة الكثيرة الترحال بمستويات مستدامة. كما أن تعاوننا الإقليمي القوي قد تم تقديره على الصعيد العالمي كمثال على أفضل الممارسات الإدارية لموارد المحيطات الحية.

وبالاستفادة من روابطنا الإقليمية القوية كانت ناورو فخورة باستضافتها مؤخرا لمؤتمر قمة رئيس ميكرونيزيا، والذي أيد بيان ناويرو بشأن تعزيز التعاون في عدة مجالات تتعلق بالأمن الإقليمي الناجم عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، والجريمة عبر الوطنية، وصيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. واتفقنا على وضع استراتيجية دون إقليمية لمعالجة هذه المسائل من أجل ضمان استمرار أمن وسلامة شعوب ميكرونيزيا في المستقبل.

السيد الرئيس،

إننا ملتزمون بسيادة القانون في شؤون المحيطات وبالتعاون والتنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد اتخذت ناورو قرارا باللجوء إلى الفقرة ١٥ من المادة ١ في اتفاق عام ١٩٩٤ للبدء بعملية استكمال مدونة قواعد الاستغلال (التعدين) في غضون السنتين المقبلتين بموجب ولاية السلطة الدولية لقاع البحار. وستسمح هذه العملية لناورو، وغيرها من البلدان النامية، بالمشاركة في صناعة جديدة والحصول على موارد قيمة في ضوء السياق التاريخي الذي كثيرا ما يحرم البلدان النامية من جني الفوائد.

إننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع أعضاء ومراقبي السلطة الدولية لقاع البحار من أجل استكمال مشروع مدونة قواعد الاستغلال في غضون عامين ووضع لوائح بيئية تساعد على ضمان إجراء أي عمليات استغلال وجمع لموارد قاع البحار بأمان ومسؤولية. وأشكر شركاءنا الذين يدعمون بلدانا مثل بلدي على بناء قدراتهم في هذا المجال.

إن الوصول إلى هذه الموارد من العقيدات المتعددة الفلزات هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التحول إلى الطاقة النظيفة التي نحتاج إليها وإلى اقتصاد التدوير. فهذه العقيدات المتعددة الفلزات ضرورية لتحويل نظم الطاقة في البلدان الكبيرة والصغيرة ودعم كفاحنا ضد أزمة المناخ.

السيد الرئيس،

يسرني أن أشارك في هذه المناقشة والتركيز على التطلع إلى أمم متحدة صالحة للغرض منها بغية مواجهة التحديات التي تنتظرنا، وبالتركيز على شباب اليوم والأجيال المقبلة.

إن ناورو تتطلع إلى المستقبل مسترشدة في ذلك بخطة عام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة وخططنا الوطنية. ويظل التعليم وبناء القدرات من الأولويات ومجالات الاستثمار الرئيسية لكفالة تعليم جيد وفي متناول الجميع لشباب ناورو، والذي يوفر منصة لسبل عيش مستدامة. ومن هذا المنطلق نرحب باقتراح عقد مؤتمر قمة لتحويل التعليم في عام ٢٠٢٢ وإقامة تحالف لتعزيز ورصد الوظائف والمسارات المهنية الخضراء للشباب. كما نرحب بإنشاء برنامج زمالات الشباب التابع للجمعية العامة، وخاصة تركيزه على بناء قدرات المهنيين الشباب من البلدان ذات الحالات الخاصة.

السيد الرئيس،

سأختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن نتوحد متضامنين، وأن نتغلب على كوفيد-١٩، ونتصدى لتغير المناخ، ونحقق المساواة. ‘دعونا نسير جنبا إلى جنب، كتفا بكتف’، كما يخبرنا الكتاب المقدس، ‘إلى الأمام لمواجهة تحديات الغد’.

فمعا يمكننا أن نحقق تطلعات شعوبنا.

بارك الله في جمهورية ناورو، وبارك الله في الأمم المتحدة.

المرفق الخامس

خطاب السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي

سعادة السيد عبد الله شهيد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة؛

سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحابَ الجلالة؛

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات؛

السيدات والسادة.

أود أولا أن أتقدم بخالص التهاني إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. إننا واثقون بأن خبرتكم الكبيرة ستساعد على دفع تنفيذ جدول الأعمال العالمي قدما خلال هذه الدورة.

كما أشيد بالرئيس المنتهية ولايته، السيد فولكان بوزكير، على قيادته المتميزة خلال الدورة الخامسة والسبعين، في وقت أثرت فيه جائحة كوفيد-١٩ سلبا على عمل منظمتنا.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على انتخابه لفترة ولاية ثانية. إن بلدي على استعداد للعمل عن كثب معه ومع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في توفير حياة أفضل للجميع.

تنعقد الدورة السادسة والسبعون على خلفية جائحة كوفيد-١٩ المستمرة. ومع ذلك ما زال الأمل باقيا. واستنادا إلى الإنجازات الجماعية البارزة التي تحققت حتى الآن، لا يزال تعزيز تعددية الأطراف ووحدة الهدف أمرين حاسمين في التخفيف من حدة هذه الحالة الطارئة الصحية العالمية. إن الاكتناز والتوزيع غير العادل وما نتج عنهما من أنماط غير متكافئة للتطعيم في جميع أنحاء العالم أمر غير مقبول. النزعة القومية في اللقاحات لها نتائج عكسية وتناقض الشعار القائل بأن ‹لا أحد آمن حتى يأمن الجميع›. سواء كانوا في دول الشمال أو دول الجنوب، أغنياء أو فقراء، كبارا أو شبابا، فإن جميع البشر في العالم يستحقون الحصول على اللقاحات.

وقد أظهرت الجائحة الحاجة الملحة إلى بناء اقتصادات ومجتمعات قادرة على التكيف في أوقات الصدمات والمخاطر. لقد اقتضت الجائحة أن نبني من جديد بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، وأن نخرج منها أكثر قوة.

إن موضوع الدورة السادسة والسبعين – ”بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد–١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة“ – هو موضوع يتناغم بشكل جيد مع احتياجات العالم في هذه المرحلة. يمكننا معا بالفعل أن نتغلب على التحديات التي تواجه البشرية وأن نحقق مستقبلا مستداما لا يترك أحدا خلف الركب.

يجب أن نستعيد الكرامة والأمل، وخاصة للنساء والشباب والضعفاء الذين يتطلعون إلينا للحصول على الإلهام والاطمئنان إلى أن رفاههم ومستقبلهم لا يزالان في صميم كل مساعينا.

السيد الرئيس،

تمثل الاجتماعات الرفيعة المستوى لهذا العام حوارات هامة في صميم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. إن مؤتمر قمة التنوع البيولوجي والمؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، فضلا عن مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو، المقرر عقدها جميعا هذا العام، تكمل جهودنا من أجل كوكب ينعم بالصحة.

إن الطاقة الخضراء هي عامل تمكين لإعادة البناء بشكل أفضل وهي حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مباشرة، في حين أنها تؤدي دورا رئيسيا في التخفيف من تغير المناخ. إن الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة يمهد الطريق لاستكشاف حلول قابلة للتطبيق للطاقة المتجددة والخضراء. وبينما نفعل ذلك، دعونا نربط النمو الاقتصادي بالانتقال المتسارع إلى انبعاثات عند مستوى صفر من أجل مستقبل يمكن فيه التكيف مع تغير المناخ.

لا يزال بلدي وأجزاء من منطقة الجنوب الأفريقي تعاني من الآثار المدمرة لتغير المناخ، والتي تتراوح بين فيضانات ناجمة عن أعاصير، وجفاف متكرر، ومواسم أمطار قصيرة، وفصول صيف أكثر سخونة، وفصول شتاء أكثر برودة. هذا على الرغم من أن قارتنا هي الأقل تلويثا.

ولذلك يجب أن يكون مؤتمر الأطراف السادس والعشرون في غلاسكو مكرسا لاتخاذ إجراءات وتنفيذ القرارات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المالي الملموس ضروري لمكافحة تغير المناخ بما يتجاوز الخطابة المجردة. وتظل خطة عام ٢٠٣٠ خارطة طريق مشتركة لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه جميعا.

وبالنسبة لنا في زمبابوي، لا يزال القضاء على الفقر والجوع على رأس أولوياتنا. ويتطلب تغير المناخ وما ينجم عنه من أنماط الطقس غير المنتظمة، وتزايد عدد السكان، إلى جانب آثار الجائحة على سلاسل الإمداد بالأغذية، تحولا في نظمنا التقليدية لإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها.

وقد أرست حكومة بلدي أساسا متينا للإنتاج المستدام للأغذية من خلال برنامج إعادة توزيع الأراضي، فضلا عن زيادة الدعم المقدم للمزارعين المحليين وصغار المزارعين. وقد أدى ذلك إلى زيادة الدخل واستدامته لغالبية الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يساهمون الآن في زيادة مستويات الأمن الغذائي والتغذوي للأسر المعيشية وعلى الصعيد الوطني.

ويوفر مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية منبرا مرحبا باتخاذ إجراءات جديدة وإيجاد حلول ووضع خطط مبتكرة لإحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

السيد الرئيس،

لقد أطلقت زمبابوي رؤيتها لعام ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحسين حياة شعبنا وإدارة البيئة بشكل مستدام وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وقد أدى السعي إلى تحقيق هذه الرؤية الشاملة للجميع والرامية لإحداث تغيير إلى توفير المزيد من فرص العمل اللائقة والحد من أوجه عدم المساواة وإتاحة إمكانية الحصول على خدمات اجتماعية جيدة النوعية.

ويعطي توسيع نطاق الفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة لجميع المواطنين ثماره الإيجابية في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد مكنتنا الإصلاحات المتعددة الجوانب التي ننفذها من أن يشهد مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بأننا أحد أسرع المحرزين للتقدم في التصنيف.

وقد قدمت زمبابوي استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠٢١، وقد سجل تقدما ملحوظا نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة وإنشاء نظام تعليمي يقوم على الكفاءة ويشجع الابتكار من أجل اقتصاد قائم على المعرفة. ونشجع زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية من خلال تحسين استخدام الأراضي والمياه فضلا عن تطبيق الممارسات الزراعية المتكيفة مع تغير المناخ.

و أبرز الاستعراض الوطني الطوعي أيضا التقدم المحرز في دعم العمالة المنتجة وتوفير فرص العمل اللائق وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي. وتواصل إدارتي ترسيخ دستورية الديمقراطية وسيادة القانون من خلال تشريعات سليمة فضلا عن إقامة العدل على نحو منصف ومحايد. وهذا مؤشر على ما نتخذه من خطوات واسعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولا نزال على استعداد لتبادل الخبرات من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة.

وتقر حكومتي بالدور التكميلي الذي يضطلع به القطاع الخاص والشركاء الإنمائيون ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في زمبابوي، وتشيد بذلك الدور.

وفي سياق الحديث عن التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، زادت جائحة كوفيد-١٩ من ضعف اقتصادنا الذي تشله بالفعل الآثار السلبية الناجمة عن فرض الجزاءات الانفرادية غير القانونية على بلدي. وقد فاقم ذلك تدهور قدرتنا على التصدي للجائحة لما فيه الخير لمواطنينا.

ويسرني أن أشير إلى أن حكومتي وافقت على زيارة مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان لزمبابوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وستتيح هذه الزيارة الفرصة للمقررة الخاصة لتشهد بنفسها الأثر المدمر لهذه الجزاءات غير القانونية على بلدي.

ونكرر دعوتنا إلى الإلغاء العاجل وغير المشروط لهذه الجزاءات غير القانونية.

وستظل زمبابوي ممتنة لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والدول التقدمية الأخرى التي تواصل الوقوف إلى جانبنا وتضم صوتها إلى الدعوة إلى إلغاء هذه الجزاءات غير القانونية غير المبررة دون قيد أو شرط. ونحن ملتزمون بالعمل والعودة إلى المشاركة والتعايش السلمي وأن نكون صديقا للجميع لا يعادي أحد في الوقت الذي نبني فيه شراكة متكافئة من أجل التعاون الذي يحقق المنفعة للجميع وبناء مستقبل مشترك.

السيد الرئيس،

تبعث حالة السلم والأمن العالميين على القلق. فلا يزال الإرهاب والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة السيبرانية والتدفقات المالية غير المشروعة، من بين جوانب أخرى، تعوق مسيرتنا نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار المستدامين.

إن الأعمال الإرهابية الأخيرة التي وقعت في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تذكرنا باستمرار بضعفنا أمام آفة الإرهاب التي أصبحت أحد أكبر التهديدات الأمنية لأفريقيا. ويجب أن تتوفر القدرة للدول الأفريقية لمكافحة هذه الآفة بفعالية فضلا عن البرنامج القاري الرئيسي المعني بـ "إسكات البنادق" من خلال إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وإذ نحتفل باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية خلال هذا الأسبوع الرفيع المستوى، دعونا ندرك ضرورة بناء الثقة على أساس القانون الدولي، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا نزال نشعر بالجزع إزاء زيادة التوترات العرقية وأعمال العنف وجرائم الكراهية على الصعيد العالمي. وبعد مرور عشرين عاما على إعلان وبرنامج عمل ديربان، يجب هدم الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشجع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتروج لها وتبررها.

ويجدر الثناء على اعتماد القرار الذي ينص على إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي مؤخرا. ويجب أن يشكّل هذا المنتدى مصدر إلهام لنا جميعا لبناء عالم يسخر تنوعنا العرقي لتحقيق السلام والوئام والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

إن احترام حقوق الإنسان والتمسك بها التزام يقع على عاتق جميع الدول على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، يشكّل تقرير المصير والاستقلال حقين أساسيين ينبغي أن يتمتع بهما جميع البشر. ولذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة لإنهاء جميع أشكال الاستعمار والاحتلال.

السيد الرئيس،

استنادا إلى مبدأي المساواة في السيادة واستقلال الدول، يجب أن تكون منظمة الأمم المتحدة منصفة وعادلة ومرتكزة على تعددية الأطراف وشمول الجميع والشفافية، لخدمة المصالح الجماعية لجميع الأعضاء على أفضل وجه. ويجب التعجيل بإصلاح مجلس الأمن. ويؤيد بلدي أيضا الجهود الجارية لتنشيط الجمعية العامة. فتعدي أجهزة الأمم المتحدة الأخرى على ولاية الجمعية العامة واختصاصها أمر مثير للقلق.

وأخيرا، تستدعي التحديات المتزايدة التي تواجه العالم اليوم تضامنا أقوى والتزاما متجددا بتعزيز تعددية الأطراف، بوصفها آلية قابلة للتطبيق لتحقيق وصون السلام والأمن والمساواة والعدالة والتنمية الاقتصادية المستدامة وحماية بيئتنا.

أشكركم.

المرفق السادس

خطاب السيد محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس المجلس العسكري الانتقالي ورئيس جمهورية تشاد ورئيس مجلس الدولة

[الأصل: بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

رؤساء الدول ورؤساء الوفود،

الأمين العام للأمم المتحدة،

الحضور الكريم،

السيدات والسادة،

أود بداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى فخامة السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين، وأتمنى له كل النجاح في أداء مهامه. وتؤكد له تشاد دعمها خلال فترة ولايته.

وأود أن أعرب أيضا عن خالص امتناننا لسعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، كما أشيد به إشادة مستحقة لإكماله فترة ولايته بنجاح، بالرغم من السياق الصعب الناجم عن جائحة كوفيد-١٩.

وبالمثل، أود أن أتوجه بخالص التهنئة لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على إعادة تعيينه في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام، وكذلك على قيادته.

وتؤكد تشاد مجددا دعمها وتقديرها الصادقين لعمله الممتاز خلال فترة ولايته السابقة ونشاطه في مواجهة جائحة كوفيد-١٩. وتشيد تشاد بجودة وملاءمة الإصلاحات الهامة التي نفذها في المجالات المتعلقة بركيزتي السلام والأمن ونظام التنمية والإدارة فضلا عن الاستراتيجية الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يعكس موضوع هذه الدورة "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩ وإعادة البناء على نحو مستدام والاستجابة لاحتياجات الكوكب واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة" ببلاغة عددا لا يحصى من التحديات التي لا يزال العالم يواجهها للعام الثاني على التوالي جراء جائحة كوفيد-١٩.

وقد أصابت هذه الجائحة البشرية بالصدمة بسبب عواقبها المتعددة الأوجه والمتعددة الأبعاد في جميع أنحاء العالم. وهي تواصل إحداث الخراب، مشكلة ضغطا على أنظمتنا الصحية واقتصاداتنا وماليتنا العامة وخدماتنا الاجتماعية الأساسية وحتى، على سبيل المثال لا الحصر، على أداء دولنا وأمنها.

وتتأثر البلدان النامية بصفة عامة والأفريقية بصفة خاصة تأثرا عميقا – إذ توفي أكثر من ٤,٥ مليون شخص وإصابة ٢٢٠ مليون شخص وتأثرت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم – بسبب أوجه ضعفها الهيكلية.

إننا نرحب بالتضامن الذي أظهره شركاؤنا الثنائيون والمتعددو الأطراف للتخفيف من الصدمة. ولكن، في ضوء الجائحة الجارية وعواقبها المدمرة، يجب الحفاظ على التعبئة واليقظة من أجل توسيع نطاق الاستجابة العالمية ومواصلة جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩.

ويجب أن تحثنا الطفرات الفيروسية والسلالات الجديدة على إظهار المزيد من التضامن وتضافر جهودنا ومواردنا لتكييف الاستجابة وتسريع البحوث وتقاسم اللقاحات التي تم تطويرها بالفعل واللقاحات القادمة بإنصاف.

وألاحظ، مع الأسف في ذلك الصدد، أن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات لا يزال عميقا للغاية. فقد حققت البلدان الغنية نسبة تطعيم تجاوزت ٥٠ في المائة، في حين أن معظم البلدان الأفريقية تقل نسبتها عن ٢ في المائة.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، لم تنل أفريقيا سوى ٢ في المائة من مجمل أكثر من ٥ بلايين جرعة وزعت في جميع أنحاء العالم. ولا يوجد ما يبرر هذا الاختلال، بالنظر إلى ترابط عالمنا والحاجة إلى استئصال الفيروس من الكوكب. ومن غير المفهوم في هذا السياق، بل ومن غير المقبول، أن تخزن بعض البلدان فائض اللقاحات بينما توجد بلدان أخرى في حاجة ماسة إليها.

فالفيروس لا يعرف القارات أو الحدود، ناهيك عن الجنسية أو الوضع الاجتماعي. وستكون البلدان أو المناطق غير المطعمة مصدرا لسلالات جديدة للفيروس وانتشاره. ونرحب وفي هذا الصدد بالنداءات المتكررة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية لإتاحة اللقاحات للجميع. فبقاء البشرية يعتمد على ذلك.

أصحاب السعادة،

السيداتُ والسادة،

يرتبط تحسن آفاق الانتعاش الاقتصادي لما بعد كوفيد-١٩ ارتباطا وثيقا بتحسن السياق الصحي والقضاء على الجائحة. ويرتهن الانتعاش الاقتصادي المتوقع أيضا بتقليص الفجوة في جميع المجالات بين الشمال والجنوب.

إن البلدان النامية، التي تضررت بشدة من كوفيد-١٩، تواجه أصلا تحديات متكررة مختلفة مثل عبء الديون وصعوبة الحصول على الموارد اللازمة لتمويل تنميتها وشروط التجارة غير العادلة مع العالم المتقدم وندرة الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض التحويلات المالية من الشتات وانهيار قطاع السياحة فيها، وهلم جرا.

وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بما فيها تشاد، كذلك بعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

إن تشاد توجه مرة أخرى نداء عاجلا إلى جميع شركائنا في الشمال للوفاء بالتزاماتهم تجاه البلدان الضعيفة من أجل الإسهام على نحو مستدام في تحقيق انتعاش اقتصادي أفضل في فترة ما بعد كوفيد-١٩ والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا لهدف الأمم النبيل المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب" بحلول عام ٢٠٣٠.

وتكرر تشاد في هذا الصدد النداء الذي وجهته مرارا وتكرارا المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن إلغاء ديون البلدان التي تضررت بشدة من الإرهاب وتغير المناخ بالإضافة إلى كوفيد-١٩ والفقر الواسع الانتشار.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود آفاق للشباب في منطقة الساحل يجعلهم يقعون ضحايا للأيديولوجيات المتطرفة ويسلكون طريق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مع كل المخاطر المصاحبة لذلك.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكلمكم عن الحالة السياسية والأمنية في بلدي تشاد.

فكما تعلمون، دخلت تشاد بعد الوفاة المأساوية لرئيسها – المارشال الراحل إدريس ديبي إتنو – الذي توفي في المعركة في ٢٠ نيسان/أبريل بينما كان يقاتل مرتزقة من ليبيا، في فترة انتقال سياسي.

وشُكِّل مجلس عسكري انتقالي لضمان استمرار الدولة وضمان أمن البلد، الذي يتعرض لتهديد خطير من قبل مهاجمين مدججين بالسلاح يجوبون جنوب ليبيا.

وشُكلت حكومة ذات قاعدة عريضة في ٢ أيار/مايو ٢٠٢١، بقيادة رئيس وزراء مدني، وهي تعمل جاهدة للوفاء بالمواعيد النهائية لاستكمال العملية الانتقالية.

ووضعت خارطة طريق انتقالية واعتمدت في تموز/يوليه. وهي تستند إلى المجالات الثلاثة التالية.

١ - تعزيز الأمن والدفاع.

٢ - تنظيم حوار شامل وتوطيد السلام والوحدة الوطنية.

٣ - تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

ويفوق تنفيذ خارطة الطريق هذه، الذي تقدر تكلفته بنحو ١,٣ بليون دولار، طاقة تشاد بمفردها ويتطلب دعما كبيرا من شركائها من خلال تعبئة عاجلة للموارد المالية التي تمس الحاجة إليها.

وتدعو تشاد إلى دعم قوي من المجتمع الدولي في ضوء التحديات الأمنية والاقتصادية والمالية والصحية الهائلة التي تواجه الحكومة الانتقالية.

وفي ذات السياق اتُّخِذت جميع الخطوات اللازمة لإجراء حوار وطني شامل. وتقوم اللجنة المنشأة لهذا الغرض حاليا بدراسة تفاصيل تنظيمه وإجراءاته.

وبالإضافة إلى ذلك شُكِّلت لجنة فنية خاصة، في محاولة لجمع أبناء تشاد وبناتها بما في ذلك الجماعات المسلحة، وأُعِدَّت للتجهيز لمشاركة الجماعات السياسية والعسكرية في الحوار الوطني الشامل ولتيسيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، وبعد مشاورات مكثفة وواسعة النطاق، سيتم تنصيب المجلس الوطني الانتقالي – الذي سيتولى دور البرلمان المؤقت – في الأسابيع القليلة القادمة.

وعلى أية حال تجري عملية المصالحة الوطنية على قدم وساق وتتقدم بوتيرة تلقى ترحيبا من أصحاب المصلحة الوطنيين وغالبية شركائنا على حد سواء.

ويسرني أن أرحب في هذا الصدد بعودة العديد من مواطنينا في المنفى وأعضاء بعض الجماعات المسلحة – الذين استجابوا بشكل إيجابي لسياسة اليد الممدودة التي تتبعها الحكومة – إلى الوطن.

إنني أحث جميع إخواننا الذين ما زالوا خارج بلدهم على العودة، من دون خوف أو تردد. وسيحتلون مكانهم الصحيح هناك. فإسهامهم القيم في جهود المصالحة الوطنية وبناء بلدنا أمر مرغوب فيه ومتوقع. وسنرحب بهم جميعا بأذرع مفتوحة.

وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، وإدراكا منا لواجبنا تجاه التاريخ والشعب التشادي، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن لا شيء سيضعف التزامنا وتصميمنا على التوصل إلى خاتمة ناجحة للعملية الانتقالية الحالية.

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

إن تشاد – التي تشترك مع ليبيا في أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر من الحدود وترتبط بهذا البلد الشقيق والمجاور تاريخيا وجغرافيا وثقافيا، وحتى بصلات الدم – تتحمل العبء الكامل لتداعيات الأزمة الليبية، من حيث الهجمات المسلحة المتكررة التي تشن من جنوب البلد.

والهجوم الأخير على تشاد، الذي وقع في الفترة من ١١ إلى ٢٩ نيسان/أبريل وأسفر عن مقتل الرئيس السابق الراحل إدريس ديبي إتنو، مثال مؤسف على ذلك، ناهيك عن انعدام الأمن وعدم الاستقرار المزمنين اللذين ما زالا مستمرين في منطقة الساحل منذ عام ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أقام، أثناء جلسة عقدت في ٢٩ نيسان/أبريل بناء على طلب أعضائه الأفارقة، صلة مباشرة بين انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا والأحداث المؤلمة المذكورة آنفا في تشاد.

ومن هذا المنطلق، يساور تشاد قلق بالغ إزاء الضغط القوي الذي يمارسه المجتمع الدولي للمطالبة بالرحيل الفوري للمرتزقة والمقاتلين الأجانب وغيرهم من الجماعات المسلحة غير النظامية من ليبيا.

وسيكون لرحيل المواطنين التشاديين، الذين تم تجنيدهم وتدريبهم والإشراف عليهم وتسليحهم وتمويلهم للمشاركة في الحرب في ليبيا، تأثير على أمن تشاد.

ولهذا السبب، تحث تشاد المجتمع الدولي مرة أخرى، ولا سيما مجلس الأمن، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء آلية للإشراف على الرحيل المخطط والمنسق لهذه العناصر.

وتؤيد تشاد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمواطنيها الذين يتلقون أموالا من الفصائل الليبية، على أن ينبذوا العنف والعمل كمرتزقة، حتى يتسنى لهم العودة إلى بلدهم. ونتطلع إلى تولي الأمم المتحدة دورا قياديا وحاسما في هذه العملية وتعبئة الموارد اللازمة لتمويلها.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

لا يمكننا أن نتكلم عن الأزمة الليبية بدون معالجة خطورة الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي والمناطق المحيطة بها، التي لا تزال تتسم بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر.

والزيادة في عدد الهجمات الإرهابية ضد جيوش بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك ضد السكان المدنيين في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تظهر قدرة الجماعات الإرهابية على الصمود وإلحاق الضرر، مما يشكل تهديدا خطيرا لدولنا ويعرض تنميتها للخطر.

وقد قدمت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المختلطة المتعددة الجنسيات تضحيات كبيرة أثناء محاربة جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، ولكن الخطر لا يزال قائما ولا يزال يعيث فسادا في المنطقة، مما يغرق السكان المدنيين الأبرياء في الخراب واليأس.

وفي ضوء هذا التهديد، الذي يتجاوز الحدود ويضع قدراتنا الفردية على الاستجابة موضع الاختبار، يجب علينا أن نستعرض نهجنا وأن نوحد جهودنا من أجل استجابات تتكيف بشكل أفضل مع السياق المتغير والتحديات في الميدان. ويعمل أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تلك الجبهة من خلال تعبئة مواردهم العسكرية والمادية والمالية المحدودة.

وبالمثل، ينبغي أن تعالج الاستجابة للتهديد الإرهابي المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية وتغير المناخ وتعليم الشباب وحصول سكاننا على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الصدد، فإن بلداننا، التي تتضرر من آفة الإرهاب، التي تعتبر تهديدا للسلم والأمن، لها كل الحق في أن تتوقع تضامن المجتمع الدولي بروح من التكامل. ونحن مضطرون للعمل معا في مواجهة التحديات العالمية.

وبهذه الروح نفسها، وبينما ترحب تشاد بالجهود التي تبذلها مختلف القوى العاملة في منطقة الساحل، فإنها تشدد على الحاجة الملحة إلى تقديم المزيد من الدعم للقوات المشتركة المذكورة آنفا ولفرادى الدول الأعضاء على حد سواء.

وتحقيقا لهذه الغاية، تكرر تشاد النداءات المتكررة التي وجهها مؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لمنح القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولاية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تزويدها بتمويل مستدام يمكن التنبؤ به.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تؤكد تشاد من جديد موقفها المبدئي بشأن إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وهذا الإصلاح، الذي دافعت عنه أفريقيا لعدة سنوات، يعكس ببساطة التطلعات المشروعة لأكثر من ١,٢ بليون أفريقي. كيف يمكننا تجاهل هذه الدعوة المستمرة من قارة بأكملها مستبعدة ظلما من هيئة تدعي أنها تمثل البشرية جمعاء وتعمل نيابة عنها؟

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتتعلق جميع البنود المدرجة تقريبا في جدول أعماله بأفريقيا.

لقد حان الوقت لإنهاء المفاوضات التي لا نهاية لها وعقد العزم على تنفيذ هذا الإصلاح، الذي طالما انتظره جزء كبير من البشرية، على نحو يتجاوز القارة الأفريقية بكثير.

وبينما تناشد تشاد الشعور بالعدالة والمساواة بين جميع الأمم، وهي القيم التأسيسية للأمم المتحدة التي نعتز بها، فإنها تكرر تأكيد دعمها وتمسكها بالموقف الأفريقي المشترك على النحو المعرب عنه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

في الختام، أود أن أشكر بإخلاص سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والمؤسسة وجميع الدول الأعضاء، فضلا عن ممثلي المنظمات الإقليمية الحاضرين في القاعة، على تضامنهم ودعمهم المعنوي لتشاد، عقب الوفاة المأساوية والمفاجئة للرئيس السابق الراحل إدريس ديبي إيتنو.

وأخيرا، باسم المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والصداقة بين الشعوب، تكرر تشاد دعوتها إلى رفع الحصار الجائر المفروض على كوبا، الذي يشكل تهديدا خطيرا لذلك البلد. وفي هذا الصدد، وبينما أتمنى لنا كل النجاح في عملنا، أشكركم على اهتمامكم الطيب.

المرفق السابع

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالة،

رؤساء الدول والحكومات،

السادة الوزراء ورؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

أود أن أبدأ بتقديم أحر التهاني للسيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا رائعا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ويسعدني أن أرى الأمل الذي تولد عن رؤيته ومعرفته الكاملة بالقضايا الدولية.

وأود أيضا أن أهنئ سلفه، السيد فولكان بوزكير، على العمل الرائع الذي أنجزه في سياق بالغ الصعوبة.

وأكرر للأمين العام الإعراب عن تهاني الحارة على إعادة تعيينه ودعمي الكامل للعمل الدينامي الذي قام به طوال فترة ولايته الأولى، وكذلك ثقتي في قيادته في البحث عن حلول دائمة للتهديدات والتحديات العديدة التي تواجه منظمتنا.

والموضوع المقترح للمناقشة العامة لدورتنا، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، يتيح لي فرصة لتبادل أفكارنا بشأن القضايا الرئيسية الراهنة.

وكما نعلم جميعا، فإن الأزمة الصحية غير المسبوقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي لا تزال سائدة، وقد دمرت تماما هياكل مجتمعاتنا واقتصاداتنا وطريقة حياتنا معا.

وتطوير عدد من اللقاحات من خلال التعاون الدولي وحملات التطعيم الجارية في العديد من البلدان هي بمثابة شعاع أمل للبشرية. فالتطعيم هو الطريقة الفعالة الوحيدة لوقف انتشار الفيروس.

وتوحيد القوى للتغلب على جائحة فيروس كورونا هو في رأيي فرصة للتغلب على الأزمات الرئيسية الأخرى التي تواجهها البشرية.

والواقع أن مرض فيروس كورونا كشف عن نقاط الضعف والهشاشة في اقتصاداتنا وأنظمتنا الصحية، مما أجبرنا على إعادة النظر في نماذجنا للتنمية لجعلها أكثر مرونة.

وتخطط بعض البلدان المتقدمة النمو بالفعل لنقل نسيجها الإنتاجي الاستراتيجي أو جزء منه من أجل الحد من اعتمادها على الخارج.

وينبغي أن تكون أفريقيا أيضا جزءا من ذلك التحول النموذجي بغية الخروج من الأزمات التي تعوق تنميتها.

ويتطلب ذلك أيضا القدرة على بناء بنى تحتية أساسية تكفل أمن السكان واتباع نهج عدم التسامح مطلقا إزاء الفساد والإدارة الفعالة للموارد العامة.

ونحتاج أيضا إلى تدريب رأس مال بشري عالي الجودة، والاستثمار على نطاق واسع وعلى وجه السرعة في البنية التحتية الصحية، وأخيرا كسر الحلقة المفرغة للاعتماد على المواد الخام.

ولذلك يجب أن تتحول اقتصاداتنا إلى التصنيع من أجل خلق المزيد من الثروة من خلال الاستفادة الكاملة من رأس مالنا البشري ومواردنا الطبيعية.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الإدارة الصارمة والشفافة للديون والموارد المرتبطة بتصدير المواد الخام هي شرط أساسي في المرحلة الانتقالية.

وأخيرا، من المهم جدا أكثر من أي وقت مضى أن نعمل على تسريع وتيرة عملية التحول الرقمي وتعبئة الموارد الداخلية من خلال تعزيز الشمولية المالية، ولا سيما لصالح المرأة.

وبصورة عامة، يجب أن نتعلم الدروس المستفادة من الجائحة وأن نعيد بناء مجتمعاتنا بطريقة أكثر استدامة ونزاهة وشمولا للجميع.

ومرة أخرى، فإنني أدعو قادة العالم إلى تكثيف الجهود المتعددة الأطراف من أجل بناء اقتصاد عالمي يراعي تطلعات الشعوب التي ترغب في رؤية مزيد من الإنصاف في تقاسم اللقاحات والتقدم التكنولوجي.

وفي هذه المرحلة المحورية من ديناميات رصّ الصفوف، من الضروري تلبية المطالب العادلة للضمير العالمي، بما في ذلك التوزيع العادل لفوائد التكنولوجيا. وإلا فإننا نخاطر بإقامة نظام دولي يشكل مصدرا للهشاشة البشرية، وانعدام الثقة بين الأمم وانعدام الأمن العالمي.

وثمة مسألة أخرى تتطلب منا التضامن وتمثل أولوية بالنسبة لنا اليوم، وهي الأمن المناخي لكوكبنا.

ولذلك ينبغي أن يكون المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في غلاسكو، اسكتلندا، في تشرين الثاني/نوفمبر، وقت عمل لم يسبق له مثيل.

وأذكر بأن الهدف هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى النصف والحفاظ على التنوع البيولوجي مع تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية الخضراء في البلدان النامية لتنشيط اقتصاداتها ونزع الكربون منها.

والواقع أن عواقب تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر والزلازل وحرائق الغابات المتكررة، تعرض للضغوط مجتمعاتنا قاطبة والمجتمعات المحلية، وينبغي أن تجعلنا ندرك الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي.

وتتفاعل تلك الظواهر مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلداننا، مسَّلطة الضوء على مخاطر مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة واسعة النطاق، في جملة أمور.

وينبغي للدول والمجتمعات المحلية الآن أن تتكيف لمواجهة تحديات تغير المناخ.

ولذلك، ودون المساس بالتخفيف من آثار تغير المناخ، يحتاج جدول الأعمال السياسي الدولي إلى زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للتكيف مع تغير المناخ.

ولا أزال مقتنعا بأنه لا يمكن لحكومة بمفردها أن تُحدث التكيف مع تغير المناخ وحدها. ولذلك، فإن التعاون الدولي، في رأيي، ضروري لدعم العمل المحلي، كوسيلة لتعزيز الأمن الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أن الصلة بين تغير المناخ وانعدام الأمن تبدو واضحة بالنسبة لي.

وكما يعلم الأعضاء، ظلت غابون دائما ملتزمة بالسلام والأمن المناخي. وسيظل ذلك الالتزام قائما طوال فترة ولاية بلدي كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وإذ أرحب بثقة المجتمع الدولي، أود أن أؤكد مجددا التزامي الراسخ بالعمل بلا كلل لإسكات المدافع في كل مكان واتخاذ إجراءات حازمة في الجهود الجارية للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء يكفل أمن شعوب العالم وكرامتها وازدهارها.

وستغتنم غابون كل فرصة للدعوة إلى إقامة نظام دولي أكثر عدلا، يتسم بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إصلاحا يشمل تمثيلا عادلا داخل المجلس وتحسين أساليب عمله، تماشيا مع الموقف الأفريقي المشترك الذي أعرب عنه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وبالتوازي مع زيادة التضامن الدولي والإصلاح المتوقع لمجلس الأمن، يجب أيضا أن يتم تنشيط أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعطاء زخم جديد منظمتنا.

ولا غنى عن هذه الإصلاحات لأنه من المرجح أن يكون لها تأثير كبير على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية الواردة في خطة عام ٢٠٦٣.

السيد الرئيس،

إن الأمل في إعادة بناء نماذج الحكم لدينا بطريقة مستدامة وتلبية احتياجات الكوكب يتطلب احترام الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا ووضعها موضع التنفيذ.

وأقصد بذلك على وجه الخصوص نقل ما يسمى بالتكنولوجيات النظيفة وتحسين إمكانية حصول الناس على مصادر الطاقة المتجددة من أجل التعجيل بانتقالها إلى صناعات خالية من الكربون ومراعية للبيئة.

وتحقيق تلك الالتزامات أمر حاسم لدعم جهود بلدان مثل غابون، التي حشدت مواردها المحلية بشكل كبير في تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي.

وتحول غابون باستثمارها في مجال الأمن المناخي دون انبعاث ما يعادل ١٤٠ مليون طن من الكربون كل عام، بينما لا تبلغ الانبعاثات منها سوى مليون ٣٥ طن.

ولذلك، فإن عمل غابون بفارق سلبي من الانبعاث يربو على ١٠٠ مليون طن من الكربون كل عام، أمر حاسم لمستقبل البشرية جمعاء.

إن إدراج متنزه إيفيندو الوطني على قائمة التراث العالمي، بعد متنزه لوبي الوطني، يؤكد القيمة العالمية والاستثنائية للمناطق المحمية لدينا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع شركائنا والبلدان الصديقة، وكذلك جميع الجهات الأخرى التي ترافق جهودنا لحفظ غاباتنا وإدارتها على نحو مستدام، من خلال دعمها متعدد الأوجه.

السيد الرئيس،

لقد عانت غابون، مثلها مثل العديد من البلدان المنتجة للنفط، من كامل أثر الهبوط الحاد في أسعاره. وقد أدت هذه الحالة إلى تباطؤ نشاطنا الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أصدرت تعليماتي إلى الحكومة بوضع خطة للتعجيل بالتحوُّل. ويهدف ذلك البرنامج إلى إنعاش اقتصادنا عن طريق التعجيل بالانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط والتركيز على محركات نمو جديدة يمكن زيادتها. وتشمل هذه المحركات قطاعات التعدين والحراجة والزراعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل غابون على تعزيز قدراتها في مجال الطاقة من خلال الاستكمال الوشيك لمحطات الطاقة الشمسية والكهرمائية الجديدة بغية إعطاء زخم جديد لعملية التصنيع فيها.

وإلى جانب تطوير البنية التحتية، فإن الأثر المقصود لتنفيذ خطة الإنعاش لدينا هو كفالة تعديل الميزانية وتعزيز القطاع الخاص كوسيلتين لتنويع الاقتصاد الوطني وتحويله.

وفي قطاع التعليم، تواصل الحكومة تعبئة موارد كبيرة من أجل تحسين نظام التعليم إلى أقصى حد، وجعله متماشيا مع المتطلبات والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

السيد الرئيس،

إن الإدماج شاغل رئيسي آخر من حيث التوجه السياسي لبلدي.

وتركيز نطاق برنامجنا السياسي لتكافؤ الفرص، الذي قمت بتعزيزه لصالح تحقيق تنمية أكثر إنصافا، ينصب تركيزه بشكل خاص على تقدير النساء والشباب، مع كفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

أما فيما يتعلق بمسألة تكافؤ الجنسين، فإن غابون هي أحد البلدان الأفريقية حيث المرأة هي الأكثر حضورا وتمثيلا في الحياة العامة، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس المحكمة الدستورية، وعمدة ليبرفيلي، وحكام المقاطعات، في جملة مناصب.

وكل تلك المناصب، التي تعد من بين أرفع المناصب في الجمهورية، تشغلها في بلدي نساء، وأكرر ثقتي الكاملة بهن.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن التكافؤ في عالم تسوده العولمة والتنافسية هو مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف والكفاءة.

وفي الواقع، يجب أن يتمكن البلد من تحديد الموهوبين والنوابغ واستمالتهم وتعزيزهم، بغض النظر عن نوع الجنس.

السيد الرئيس،

لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة من دون تحقيق السلام والاستقرار. ومع ذلك،للأسف، لا يزال السلام يخضع لاختبار عسير في أجزاء كثيرة من العالم.

إذ إن ثمن عدم الاستقرار، الذي يسببه تأثير الإرهاب والجماعات المسلحة، باهظ جدا بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، التي تجد أنها مضطرة لتكريس موارد كبيرة في هذا الصدد. وهذه الظواهر يغذيها، في جملة أمور، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريب الأنواع البرية من الحيوانات والنباتات.

وأعتقد أن من الضروري اتباع نهج عالمي وموحد في مكافحة مصادر عدم الاستقرار والهشاشة تلك في مختلف مناطق أفريقيا. ويجب الإقرار بأن التهديد الذي تتعرض له أمة واحدة يشكل تهديدا للجميع.

السيد الرئيس،

تظل غابون ملتزمة التزاماً حازماً ضمن الأمم المتحدة، كما كانت دائماً، بتعزيز الاستقرار والسلام على الصعيد القاري وفي وسط أفريقيا، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وينبغي دعم إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكين البلد من تجهيز نفسه بقوات الدفاع والأمن الجمهورية والموارد البشرية والمادية واللوجستية المناسبة.

والهدف من ذلك هو السماح بنشر تلك القوات في جميع أنحاء البلد على نحو استراتيجي من أجل استعادة سلطة الدولة، وكفالة أمن الناس والممتلكات، وتشجيع عودة المشردين واللاجئين.

كل ذلك سيؤدي حتماً إلى الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ومن الضروري أيضاً مواصلة تفعيل المؤسسات الجمهورية من أجل الإسهام إسهاماً كبيراً في ضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في البلد.

وعلاوة على ذلك، من الضروري دعم جهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز التماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي للبلد من أجل توطيد المكاسب التي تحققت وضمان الأمن الدائم.

وتحقيقاً لذلك، ندعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى الحفاظ على الدعم المالي الكافي لإرساء الاستقرار واستعادة الأمل لشعب أفريقيا الوسطى.

السيد الرئيس،

إن نتائج جهودنا لبناء عالم أفضل ستكون دائماً متفاوتة بينما يظل الكثير من الشعوب عرضة لجزاءات ضارة.

ولذلك أود أن أكرر نداء رسمياً من أجل الرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا حكومة وشعباً منذ عدة عقود.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام غابون بتعددية الأطراف وبزيادة التضامن الدولي، الذي أنا مقتنع بأنه يظل أنجع وسيلة متاحة لنا لبناء منظمة أكثر مرونة وقادرة على مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها البشرية بفعالية.

أشكركم.

المرفق الثامن

خطاب السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا

معالي السيد أنطونيو غوتيريش،

الأمين العام للأمم المتحدة

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات؛

أصحاب السعادة السفراء؛

رؤساء الوفود؛

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة المبجلون:

يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، باسم حكومة ليبريا وشعبها.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ونقدم له دعم ليبريا الكامل في أداء واجباته والاضطلاع بمسؤولياته.

وأود أن أهنئ معالي السيد فولكان بوزكير على قيادته المتميزة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أهنئ معالي السيد أنطونيو غوتيريش على انتخابه لفترة ثانية أميناً عاماً للأمم المتحدة، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. السيد الأمين العام، إنني أثني على ما تواصل بذله من جهود دؤوبة والتزام بعمل الأمم المتحدة، وعلى توجيه شؤونها باقتدار، حتى في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

تذكرنا الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية والعواقب الصحية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بمقدار العمل المطلوب على الصعيدين العالمي والوطني لمكافحة هذه الآفة. ويتجلى ذلك في موضوع الدورة السادسة والسبعين هذه:

"بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة"

إن هذا الموضوع هو نداء واضح لجميع الشعوب في جميع الدول، ومفاده أنه بينما نحاول إعادة بناء اقتصاداتنا التي يعوقها مرض كورونا، يجب أن نفعل ذلك بطريقة مستدامة تأخذ بيئتنا في الاعتبار على النحو الواجب، وأن نراعي على النحو الواجب حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في ميثاق هذه المؤسسة النبيلة.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن نشيد إشادة صادقة بأخصائيي الصحة العامة الشجعان والمخلصين في جميع أنحاء العالم على استمرارهم في الخدمة الإيثارية في مكافحة جائحة كوفيد-١٩. إن العالم مدين لهم بالامتنان.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

يدعو موضوع هذه الجمعية العامة أيضاً إلى تنشيط الأمم المتحدة لجعلها أكثر ملائمة لمقتضيات الأحوال وفعالية في الوفاء الحقيقي بولايتها في عالم متغير. وهذه مهمة اعترف بها القادة السابقون المتعاقبون وأعضاء المنظمة في الآونة الأخيرة كأولوية حتمية.

لقد خطت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل ست سنوات خطوة عملاقة إلى الأمام، وفاء منها لمثل ومبادئ ميثاقها، لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب وتحسين مستويات معيشتها، عندما اعتمدت خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠. وكان القصد منها أن تكون خطة عمل عالمية؛ للناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة؛ بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

ولكن منذ انتقالنا إلى عقد العمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الجديدة، اجتاحت العالم جائحة عالمية فرضت ضغوطاً هائلة على قدرتنا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بل وأثارت إمكانية حدوث نكسة في المكاسب الإنمائية.

وبغية بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل، يجب أن نواصل التأكيد على الحاجة إلى الاهتمام بالمجتمعات الضعيفة والبلدان النامية وتقديم الدعم لها؛ ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويجب أن يستند التعافي المستدام من الجائحة إلى مبدأ الشمول والتضامن؛ وأن يتحقق ضمن سياق عدم ترك أحد خلف الركب.

ويمكن أن تسهم معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً إسهاماً كبيراً في الانتعاش. كما أن دعم المؤتمر الخامس القادم المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في الدوحة بدولة قطر في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢؛ وبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً للعقد القادم؛ سيوفران الأساس للتعافي المستدام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أوانها.

السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين:

اسمحوا لي؛ باسم حكومة ليبريا وشعبها، أن أعرب عن عميق تقديرنا لجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف والإنمائيين والإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين والمحليين؛ على دعمهم لنا في معركتنا ضد جائحة كوفيد-١٩، وللمساعدة التي يواصلون تقديمها في سعينا نحو الانتعاش.

واستجابة لهذه الجائحة فإن حكومتي، تمشياً مع خطتنا الإنمائية الوطنية؛ قد وضعت "خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء"، وأطلقت خطة للإنعاش الاقتصادي لما بعد كوفيد-١٩. وتهدف هذه الخطة

إلى الحد من أثر الجائحة بتوفير الأساس للانتعاش الاقتصادي من خلال اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل، والاستثمارات في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والسياحة.

وفي إطار خطة الإنعاش الاقتصادي، بدأ الاقتصاد الليبري يظهر بالفعل بوادر الانبعاث، وقد أصبحت التوقعات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابية الآن على الرغم من الأثر السلبي لفيروس كورونا، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤ في المائة في السنة المقبلة.

ومن خلال تنفيذ إصلاحات صعبة في الاقتصاد الكلي، تمكنت حكومتي من تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات المحلية لأول مرة منذ أكثر من عقد، ونحن ملتزمون بإدخال إصلاحات مناخية اقتصادية واستثمارية أوسع نطاقاً.

ففي قطاع الزراعة، على سبيل المثال، تسعى حكومتي إلى إطلاق مشاريع تشجيع على الزراعة بقوة، مما سيزيد الإنتاج الزراعي من خلال توفير فرص جديدة لريادة الأعمال والابتكارات وتقنيات الزراعة المأمونة. وعلاوة على ذلك، وإدراكاً منها لأهمية البنى التحتية وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل بشأن التنمية، حددت حكومتي الاستثمار في الطرق والطاقة والموانئ كمجالات رئيسية ذات أولوية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

يبرز المزيد من التفكير في موضوع الجمعية العامة لهذا العام ضرورة الاستجابة لاحتياجات كوكبنا. فواقع تغير المناخ الذي يواجه كوكبنا يتطلب الاهتمام العاجل والعمل الجماعي من جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

وقد لاحظنا جميعا توسع الصحارى وحالات الجفاف المتكررة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وتزايد شدة وتواتر العواصف والفيضانات في منطقتنا؛ والارتفاع المقلق في مستويات محيطات العالم بسبب ذوبان منطقة القطب الشمالي؛ وتواتر وحجم حرائق الغابات التي تدمر آلاف الأفدنة من الأراضي الصالحة للزراعة والممتلكات. فهذه الظروف تهدد بقائنا كسكان لهذه الأرض الثمينة.

وفي هذا الصدد، فإن عودة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا إلى اتفاق باريس قرار ترحب به حكومتي وتشيد به بكل إخلاص، لأننا نعتقد أنه يظهر ويبرز القيادة الحاسمة اللازمة لتعبئة العمل العالمي المنسق.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في خطاب ألقاه مؤخرا على الصعيد الوطني إلى الشعب الأمريكي بشأن الدمار الذي سببه إعصار إيدا، دعا إلى اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لمكافحة اتجاهات الاحترار العالمي وعكس مسارها.

ولفترة طويلة جدا، نحن الجهات الفاعلة في الدولة، بما في ذلك أولئك الذين واجهوا أقسى الظروف المناخية والطقس في قارتي، مذنبون بالقيام بتحسين مظهر مسائل المناخ بالخطابة والإعلانات السلبية. وتؤكد ليبريا بتواضع لهذه الهيئة الموقرة أن الوقت قد حان الآن لاتخاذ إجراءات متضافرة وحاسمة.

وتؤكد ليبريا من جانبها التزامنا بمواصلة إدارتنا الجيدة لنظامنا الإيكولوجي الحيوي للغابات الاستوائية المطيرة وأشجار المانغروف الساحلية والأراضي الخثية الداخلية.

وقد كشف جردنا الوطني للغابات الذي أنجز مؤخرا بدعم من البنك الدولي ومملكة النرويج أن ليبريا تتمتع بما يقرب من سبعة (٧) ملايين هكتار من الغابات، تمثل ما يقرب من نصف ما تبقى من غابات غينيا العليا في منطقة غرب أفريقيا. وإذا أضفنا إلى ذلك مساحة ١,٩ مليون هكتار من الحراجة الزراعية وأشجار المانغروف الساحلية، يصبح من الواضح أن ما يقرب من نسبة ٩٠ في المائة من مساحة أراضينا تعزل الكربون.

وغاباتنا هي آخر مساحات الأراضي الحرجية المتبقية التي لم تمس في هذه المنطقة وتحتوي على بعض من أعلى مخزونات الكربون فوق سطح الأرض في أي غابة في العالم، حتى أعلى من مخزونات الكربون في غابة الأمازون الكبرى. ومن الضروري الحفاظ على غابات ليبيريا في المستقبل باعتبارها أحد آخر الاحتياطيات من مخزونات الكربون العالية هذه. وتكرر حكومتي تأكيد التزامها بالقيام بذلك.

ومع ذلك، فإننا نعلم أن العديد الغابات التي تتمتع بأعلى مخزون للكربون في ليبريا تحتوي على رأس المال الطبيعي الأساسي ومزايا خدمات النظم الإيكولوجية؛ المزايا التي ما زالت بعيدة عن متناولنا حتى الآن كدولة نامية. ولليبريا لديها سكان شباب وتواجه ضغوطا هائلة من أجل تحقيق التنمية السريعة التي توفر فرص عمل وسبل عيش لائقة، لا سيما في قطاعاتنا الإنتاجية من الزراعة والتعدين.

واقتصادنا بحاجة إلى التنمية، ونريد أن نفعل ذلك على نحو مستدام. كما نريد أن نواصل الحفاظ على ثرواتنا من الغابات والنظم الإيكولوجية وتنوعنا البيولوجي المذهل ونحن نتبنى نهجا مراعية للمناخ إزاء الزراعة والتعدين، وهما الدعامتان الاقتصاديتان الأساسيتان لنا.

غير أن ليبريا تحتاج، من أجل القيام بذلك، إلى شراكات مجدية في رحلة التنمية المستدامة هذه؛ شراكات مع الولايات المتحدة، وكذلك مع بقية العالم المتقدم، بما في ذلك القطاع الخاص، للسماح لنا بترك غاباتنا سليمة بسبب قدرتها الاستثنائية على احتجاز الكربون لصالح العالم الصناعي.

ولذلك، فإننا نتطلع إلى مد جسور التواصل البناء مع جميع الأطراف المعنية في هذا الصدد.

وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة الوشيك بشأن تغير المناخ فرصة أخرى لتوليد إجراءات والتزامات مناخية أكثر طموحا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

إدراكا من حكومتي لحقيقة أن النمو والتنمية يتعززان دائما بوجود السلام والأمن، فإنها تظل ملتزمة بإدامة الديمقراطية وسيادة القانون وتوطيد وصون السلام والأمن في ليبريا. وما زلنا حازمين وثابتين في هذا الالتزام.

ونشكر الأمم المتحدة على جهودها المتواصلة لصون السلام في جميع أنحاء العالم. وبامتنان عميق، نود أن نشكركم، وكذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وجميع شركائنا وأصدقائنا الدوليين على تقديم الدعم للسلام الذي ما زلنا نتمتع به في ليبريا. وسنواصل الاعتماد على ذلك الدعم في تعزيز قدرتنا على صون السلام في أرضنا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

بعد الحرب الأهلية الوحشية التي اجتاحت بلدنا وقسمت شعبنا لأكثر من ١٥ عاما، والتي انتهت أخيرا قبل أكثر من عقدين بقليل، من المهم الاتفاق على عملية من شأنها أن تؤدي إلى طي صفحة جروح الضحايا، وبالتالي تضمن استدامة السلام والاستقرار والعدالة والمصالحة الوطنية.

وكما ذكرت خلال خطابي السابق أمام هذه الهيئة، بدأت حكومتي بالفعل مشاورات مع الهيئة التشريعية الوطنية، أي ممثلي شعبنا، في هذا الصدد.

واليوم، يمكننا أن نبلغ عن إحراز تقدم كبير حيث أننا تلقينا بالفعل تقريرا وتوصيات من مجلس الشيوخ الليبري، وهو مجلس الشيوخ لهيئتنا التشريعية الوطنية.

ونحن الآن في انتظار تقرير مماثل من مجلس النواب الموقر، وبعد ذلك نعتزم كذلك أن يكون هناك التزام أوسع نطاقا بالنظام القضائي الليبري، ومع شركائنا ومنظماتنا الدولية الاستراتيجية. ويحدوني الأمل في أن ينبثق في نهاية هذه العملية التشاورية توافق وطني يحدد المسار لحل هذه المسألة.

وفي غضون ذلك، نواصل تشجيع مواطنينا على استخدام طريقة أكواخ النقاش، حيث يمكن للجناة والضحايا الاجتماع في المنتديات المجتمعية التقليدية لحل الدعاوى والخلافات بينهما.

ويتماشى ذلك مع إحدى التوصيات الرئيسية للجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشئت في نهاية النزاع الأهلي.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة المحترمون:

واسمحوا لي أن أكرر أن الطريق للمضي قدماً نحو التعافي المرن بعد كوفيد-١٩ يجب أن يبدأ بكفالة أن تسترشد تدخلاتنا بجدول أعمال عام ٢٠٣٠؛ وكفالة الحصول على اللقاحات والاختبارات والعلاجات بأسعار معقولة على أساس عادل وشامل؛ وتعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، حتى لا يتخلف أحد

عن الركب ونحن نسعى جاهدين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب. ويمكن تحقيق هذه الأهداف الهامة والحيوية والتعجيل بتنفيذها على أفضل وجه من خلال تحسين الشراكة وزيادة التضامن بين جميع الدول الأعضاء.

وشكراً لكم.